

٧٤٨٠٠٠٠
المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية



فقہ علی بن أبی طالب - رضی اللہ عنہ -

في الصَّلاة

١٤١٨
بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي

إعداد الطالب

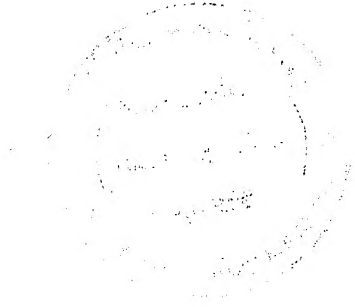
بلال غلام قادر غلام نبي بخش

إشراف

فضيلة الدكتور / محمد الزيني محمد غانم

الجزء الثاني

١٤١٨ هـ



الفصل العاشر

صلاة أهل الأعذار

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : صلاة المسافر .
- المبحث الثاني : صلاة الخوف .

المبحث الأول

صلاة المسافر

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : حكم القصر .

المسألة الثانية : متى يقصر المسافر ومتى يتم .

المسألة الثالثة : المدة التي يصير بها المسافر مقيما .

المسألة الرابعة : مدة قصر المسافر إذا دخل بلدا

ولم ينو إقامة .

مقدمة في صلاة أهل الأعذار :

أرسل الله سبحانه وتعالى بفضله ومنه وكرمه محمدا صلى الله عليه وسلم بالشرعية السمحة ، وجعل الدين الإسلامي دين يسر وسهولة فأباح للمضطر الأكل مما حرمه الله عليه وقت الرخاء فقال : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(١) وقال : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٢) وشرع للكبير الذي لا يستطيع الصوم الفدية فقال : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ .. آيَةٌ ﴾^(٣) وغير ذلك كثير ، ومما شرعه الله سبحانه وتعالى تيسيرا على عباده ودفعاً للمشقة والخرج قصر الصلاة الرباعية ركعتين في السفر وجعلها صدقة منه سبحانه وتعالى على عباده ، فقد روى يعلى بن أمية - رضي الله عنه - (٤) قال : قلت لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٥) فقد أمن الناس ، فقال : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : (صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته)^(٦) وجعل الركعتين في السفر تقوم مقام الأربع في الحضر ، قال ابن عباس^(٧) - رضي الله عنهما - (فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة)^(٨)

وفي هذا الفصل بعضا من الأحكام التي تتعلق بصلاة المسافرين .

(١) المائدة (٣) .

(٢) البقرة (١٧٣) .

(٣) البقرة (١٨٤) .

(٤) يعلى بن أمية بن أبي عبيدة المكي ، حليف قريش ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر ، وروى عنه : أولاده وعطاء ومجاهد وغيرهم ، شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم الطائف وحنينا وتبوك ، وكان عامل عمر على نجران ، مات بعد صفين .

الإصابة ٦٦٨/٣ ، تهذيب التهذيب ٤٠٠/١١ .

(٥) النساء (١٠١) .

(٦) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٩٦/٥ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها .

(٧) سبق ترجمته ص ١٠ .

(٨) صحيح مسلم بشرحه للنووي لم ١٩٦/٥ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها .

المسألة الأولى : حكم القصر :

- ١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن إسرائيل ^(٢) عن ثوير بن أبي فاختة ^(٣) عن أبيه ^(٤) أن عليا قال : (صلاة المسافر ركعتان) .
- ٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال : حدثنا عبدة ^(٦) عن وقاء بن إياس ^(٧) عن علي ابن أبي ربيعة ^(٨) (أن عليا خرج في السفر فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى يرجع) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول ضعيف لضعف ثوير ، والأثر الثاني ضعيف أيضًا ؛ لأن وقاء لين الحديث .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابقين أن عليا - رضي الله عنه - يرى وجوب قصر الصلاة الرباعية للمسافر .

(١) للمصنف ٥١٩/٢ ، ت (٤٢٨٠) ، باب الصلاة في السفر .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٦٦ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٦٦ .

(٥) للمصنف ٢٠٤/٢ ، ت (٨١٦٨) ، باب من كان يقصر الصلاة .

(٦) عبدة بن سليمان الطلاي ، روى عن : الأعمش والثوري ، وروى عنه : ابن أبي شيبة وغيرهما ، قال أحمد : ثقة
ثقة وزيادة مع صلاح في بدنه وكان شديد الفقر ، وقال ابن حبان : مستقيم الحديث جدا ، مات سنة سبع وثمانين
ومائة .

الجرح والتعديل ٨٩/٦ ، تهذيب التهذيب ٤٥٨/٦ .

(٧) وقاء بن إياس الأسدي الوالي ، أبو يزيد الكوفي ، روى عن مجاهد وعلي بن ربيعة وسعيد بن جبير وروى عنه
الثوري وابن المبارك وغيرهم ، قال الثوري : لا بأس به ، وقال يحيى بن سعيد القطان : ما كان بالذي يعتمد عليه ، وقال
الحاكم : ليس بالمعتمد .

الجرح والتعديل ٤٩/٩ ، تهذيب التهذيب ١٢٢/١١ .

(٨) سبقت ترجمته ص ١٠٠ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في حكم القصر على قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(١) إلى وجوب القصر للمسافر ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) إلى أن قصر الصلاة للمسافر مستحب غير واجب وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بوجوب القصر للمسافر ، بما يأتي :

١ - بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر) .

رواه البخاري^(٥) ومسلم^(٦) .

ووجه الدلالة من الحديث : " أن صلاة السفر إذا كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها ، كما لا تجوز الزيادة على أربع في الحضر " ^(٧) .

٢ - وما رواه ابن عمر^(٨) - رضي الله عنهما - قال : (صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وصحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وصحبت عمر فلم يزد على ركعتين ، ثم صحبت عثمان

(١) شرح فتح القدير ١/٣٩٥ ، بدائع الصنائع ١/٩٢ .

(٢) حاشية الدسوقي ١/٣٣٠ ، الشرح الصغير ١/٤٧٤ .

(٣) نهاية المحتاج ٢/٢٤٦ ، المجموع ٤/٣٢١ ، حاشية الشرواني ٢/٣٦٩ .

(٤) شرح منتهى الإرادات ١/٢٧٧ ، المغني ٢/١٠٧ ، الإنصاف ٢/٣٢١ ، كشاف القناع ١/٥١٠ .

(٥) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٥٦٩ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب يقصر إذا خرج من موضعه .

(٦) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٥/١٩٥ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها .

(٧) نيل الأوطار ٣/٢٠٠ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وقد قال الله : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ .. الْآيَةَ ﴾ ^(١) .
رواه مسلم ^(٢) .

ووجه الدلالة من الحديث : ملازمته صلى الله عليه وسلم للقصير في جميع أسفاره ، ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أتم الرباعية في السفر ^(٣) ، هو دليل قوي على أن ذلك هو الواجب في حقه .

٣ - وبما رواه ابن عباس ^(٤) - رضي الله عنهما - قال : (فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة) .
رواه مسلم ^(٥) .

ووجه الدلالة من الحديث : " أن ابن عباس - رضي الله عنه - حكى عن الله عز وجل أنه فرض صلاة السفر ركعتين وهو أتقى لله وأخشى من أن يحكي أن الله فرض ذلك بلا برهان " ^(٦) .
٤ - وبما رواه عمر ^(٧) - رضي الله عنه - قال : (صلاة السفر ركعتان ، وصلاة الأضحى ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم) .

رواه أحمد ^(٨) والنسائي ^(٩) وابن ماجه ^(١٠) وابن خزيمة وصححه ^(١١) .
وهذا الحديث يدل على أن صلاة السفر مفروضة كذلك من أول الأمر وأنها لم تكن أربعاً ثم قصرت ، وفيه : تصريح بثبوت ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم .

(١) الأحزاب (٢١) .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٩٨/٥ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها .

(٣) نيل الأوطار ٢٠٠/٣ .

(٤) سبق ترجمته ص ١٠ .

(٥) سبق ذكره ص ٣٨٣ .

(٦) نيل الأوطار ٢٠١/٣ .

(٧) سبق ترجمته ص ٢٦ .

(٨) المسند بترتيب الساعاتي ٩٣/٥ ، ٩٤ ، باب افتراض صلاة السفر وحكمها .

(٩) السنن ١١٨/٣ ، كتاب تقصير الصلاة في السفر .

(١٠) السنن ٣٣٨/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب تقصير الصلاة في السفر .

(١١) صحيح ابن خزيمة ٣٤٠/٢ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأن القصر مستحب غير واجب ، بما يأتي :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ .. الْآيَةِ ﴾^(١) :

ووجه الدلالة من الآية : "أن نفي الجناح لا يدل على العزيمة بل على الرخصة ، وعلى أن الأصل التمام والقصر إنما يكون من شيء أطول منه ^(٢) ، ولا يستعمل (لاجناح) إلا في المباح كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ .. الْآيَةِ ﴾^(٣) فالقصر مباح غير واجب ^(٤) .

٢ - وبما رواه يعلى بن أمية ^(٥) قال : قلت لعمر بن الخطاب : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا .. الْآيَةِ ﴾^(٦) فقد أمن الناس ، فقال : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : (صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته) . رواه مسلم ^(٧) .

ووجه الدلالة من الحديث : قوله : (صدقة تصدق الله بها عليكم) فإنه يدل على أن القصر رخصة وليس بواجب . .

٣ - وبما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان فافطر وصمت ، وقصروا ثممت ، فقلت بأبي أنت وأمي ، أفطرت وصمت ، وقصرت وأتممت ، فقال : أحسنت يا عائشة) . رواه البيهقي ، وقال : هذا إسناد حسن ^(٨) .

(١) النساء (١٠١) .

(٢) نيل الأوطار ٢٠١/٣ .

(٣) البقرة (١٩٨) .

(٤) المجموع ٢٣٩/٤ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٣٨٣ .

(٦) النساء (١٠١) .

(٧) سبق ذكره ص ٣٨٣ .

(٨) السنن الكبرى ١٤٢/٣ ، كتاب الصلاة ، باب من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة .

٤ - وما روته عائشة - رضي الله عنها - (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ، ويفطر ويصوم) .

رواه البيهقي ، وقال : إسناده صحيح ^(١) .

وفي هذا الحديث والذي قبله دليل صريح على أن القصر مستحب وليس بواجب ، وإلا لما أقر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة - رضي الله عنها - على فعلها .

٥ - بالمعقول :

أ - " ولأن المسافر إذا اقتدى بمقيم لزمه الإتمام ، ولو كان الواجب ركعتين حتما لما جاز فعلها أربعاً خلف مسافر ولا حاضر كالصباح " ^(٢) .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١ - حديث عائشة - رضي الله عنها - والذي فيه (فرضت الصلاة ركعتين) فمعناه لمن أراد الاقتصار عليهما ، فزيد في صلاة الحضر ركعتان على سبيل التحميم ، وأقرت صلاة السفر على جواز الاقتصار ، وثبتت دلائل جواز الإتمام ، فوجب المصير إليه جمعا بين الأدلة ، ويؤيده أن عائشة روته وأتمت وتأولت ما تأول عثمان وتأويلهما أنهما رأياه جائزا ^(٣) .

٢ - وأما حديث ابن عمر ^(٤) - رضي الله عنه - والذي فيه ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم للقصر ، فإن مجرد الملازمة لا تدل على الوجوب ^(٥) .

٣ - وأما حديث عمر - رضي الله عنه - والذي فيه : (صلاة السفر ركعتان) فمعناه : لمن أراد الاقتصار عليهما بخلاف الحضر ، وقوله : (تمام غير قصر ..) معناه تامة الأجر ، هذا إذا سلمنا صحة الحديث وهو المختار ، وإلا فقد أشار النسائي ^(٦) إلى تضعيفه فقال : لم

(١) السنن الكبرى ١٤٢/٣ ، كتاب الصلاة ، باب من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة .

(٢) المجموع ٣٤١/٤ .

(٣) المجموع ٣٤١/٤ ، شرح صحيح مسلم ١٩٥/٥ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٥) نيل الأوطار ٢٠٠/٣ .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٣٠ .

يسمعه ابن أبي ليلى ^(١) من عمر ، ولكن البيهقي ^(٢) رواه عن ابن أبي ليلى عن كعب ابن عجرة ^(٣) عن عمر بإسناد صحيح ، لكن ليس في هذه الرواية قوله : (على لسان نبيكم) وهو ثابت في باقي الروايات ^(٤) .

وقد أجاب أصحاب القول الأول على هذه الاعتراضات بما يأتي :

١- الاعتراض على حديث عائشة بأن معناه لمن أراد الاختصار عليهما ، هو تأويل متعسف لا يعول عليه ، وإتمام عائشة - رضي الله عنها - كان بناء على اعتقاد أن الكل فرض ، ويحمل على أنه حدث لها تردد أو ظن في أن جعلها ركعتين للمسافر مقيد بحرجه الإتمام ، ويدل على ذلك ما أخرجه البيهقي ^(٥) بسند صحيح عن عروة بن الزبير ^(٦) أن عائشة - رضي الله عنها - (كانت تصلي في السفر أربعاً فقلت لها : لو صليت ركعتين ؟ فقالت : يا ابن أخي إنه لا يشق علي) وهذا والله أعلم - هو المراد من قول عروة أنها تأولت أن الإسقاط مع الحرج لا أن الرخصة في التخيير بين الأداء والترك مع بقاء الافتراض في المخير أدائه ، كما أن عائشة - رضي الله عنها - كانت لاتعد نفسها مسافرة بل حيث حلت كانت مقيمة ، وكانت تقول : " أنا أم المؤمنين فحيث حللت فهو داري " ^(٧) .

واعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١- " لاحجة في الآية على جواز القصر ، لأن المذكور فيها أصل القصر لاصفته وكيفيته ، والقصر قد يكون عن الركعات ، وقد يكون عن القيام إلى القعود ، وقد يكون عن الركوع

(١) سبقت ترجمته ص ٢٢٥ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٢ .

(٣) كعب بن عجرة الأنصاري المدني ، حليف بني الخزرج ، أسلم متأخراً ، وشهد المشاهد ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الذي نزلت فيه بالحديبية الرخصة في حلق رأس المحرم والفدية ، مات سنة إحدى وخمسين .

الإصابة ٢٩٧/٣ ، تهذيب التهذيب ٤٣٥/٨ .

(٤) المجموع ٣٤٢/٤ .

(٥) السنن الكبرى ١٤٣/٣ ، كتاب الصلاة ، باب ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة .

قال الشوكاني : إسناده صحيح . نيل الأوطار ٢١٢/٣ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٥٤ .

(٧) شرح فتح القدير ٣٩٥/١ .

و السجود إلى الإيماء لخوف العدو لا يترك شطر الصلاة وذلك مباح مرخص عندنا ، فلا يكون حجة مع الاحتمال ، مع أن في الآية ما يدل على أن المراد منه ليس هو القصر عن الركعات وهو ترك شطر الصلاة ؛ لأنه علق القصر بشرط الخوف ، وهو خوف فتنة الكفار لقوله : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا .. ﴾ والقصر عن الركعات لا يتعلق بشرط الخوف ، بل يجوز من غير خوف " (١) .

٢ - وأما حديث عمر - رضي الله عنه - والذي فيه (صدقة تصدق الله بها عليكم ..) فهو " دليل على الوجوب لأعلى الرخصة ، لأنه أمر بالقبول فلا يبقى له خيار الرد شرعا ؛ إذ الأمر للوجوب ، وقوله : (تصدق الله بها عليكم) أي حكم عليكم ، على أن التصدق من الله تعالى فيما لا يحتل التملك يكون عبارة عن الإسقاط كالعفو من الله تعالى ، وما ذكره من المعنى - للحديث - غير سديد لأن هذا ليس ترفيها بقصر شطر الصلاة ، بل لم يشرع في السفر إلا هذا القدر لما ذكرناه من الدلائل ، ولقول ابن عباس (٢) - رضي الله عنه - (لاتقولوا قصرا فإن الذي فرضها في الحضر أربعا هو الذي فرضها في السفر ركعتين) (٣) ، وليس إلى العباد إبطال قدر العبادات الموظفة عليهم بالزيادة والنقصان ، ألا ترى أن من أراد أن يتم المغرب أربعا أو الفجر ثلاثا أو أربعا لا يقدر على ذلك فكذا هذا " (٤) .

٣ - وأما حديثا عائشة - رضي الله عنها - ، فإن الأول في إسناده العلاء بن زهير (٥) قال ابن حبان (٦) : كان يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأئبات فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الأئبات ، كما أن الذي روى هذا الحديث عنها هو عبد الرحمن

(١) بدائع الصنائع ٩٢/١ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٣) بحث عنه فلم أجده ، والذي وجدته من قول عمر - رضي الله عنه -

الأوسط لابن المنذر ٣٣٢/٤ .

(٤) بدائع الصنائع ٩٢/١ .

(٥) العلاء بن زهير الأزدي الكوفي ، قال ابن معين : ثقة ، روى له النسائي حديثين أحدهما في قصر الصلاة ، وقال ابن حبان : يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأئبات فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات ، ورده الذهبي بأن العبرة بتوثيق يحيى بن معين .

الجرح والتعديل ٣٥٥/٦ ، تهذيب التهذيب ١٨٠/٨ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٣٠٧ .

ابن الأسود بن يزيد النخعي^(١) ، قال الدارقطني : أدرك عائشة ودخل عليها وهو
مراهق ، وقال أبو حاتم : أدخل عليها وهو صغير ولم يسمع منها ، واختلف حكم الدارقطني
عليه ، فقال في السند : إسناده حسن ، وقال في العلل : المرسل أشبه^(٢) ، قال ابن القيم^(٣) :
" ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع أصحابه فتصلي
خلاف صلاتهم ، كيف والصحيح عنها أنها راوية حديث : (أن الله فرض الصلاة ركعتين
ركعتين فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة زيد في صلاة الحضر وأقرت
صلاة السفر) ، فكيف يظن بها مع ذلك أن تصلي بخلاف صلاة النبي صلى الله عليه
وسلم والمسلمين معه ، وقد أتمت عائشة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ابن
عباس^(٤) وغيره ، أنها تأولت كما تأول عثمان - رضي الله عنه - " .^(٥)

وأما الحديث الثاني : فقد استنكره الإمام أحمد ، وصحته بعيدة ، فإن عائشة - رضي الله
عنها - كانت تتم ، وذكر عروة^(٦) أنها تأولت ما تأول عثمان - كما في الصحيح - فلو كان
عندها عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية لم يقل عروة عنها أنها تأولت^(٧) ، قال ابن القيم :
" قد أتمت عائشة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ابن عباس وغيره : تأولت كما
تأول عثمان - رضي الله عنه - وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر دائما فركب بعض
الرواة من الحديثين حديثا وقال : فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصر وتتم هي ،
فغلط بعض الرواة فقال : كان يقصر ويتم أي هو - صلى الله عليه وسلم " .^(٨)

(١) عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، أبو حفص الفقيه ، أدرك عمر وروى عن أبيه وعن عائشة
وأنس والزبير ، وروى عنه : أبو إسحاق السبيعي وأبو إسحاق الشيباني والأعمش ، قال ابن معين والنسائي والعجلي :
ثقة ، وقال أبو حاتم : أدخل على عائشة وهو صغير ولم يسمع منها ، مات سنة تسع وتسعين ومائة .

الخرج والتعديل ٢٠٩/٥ ، تهذيب التهذيب ١٤٠/٦ .

(٢) نيل الأوطار ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٨٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٥) زاد المعاد ١٢٨/١ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٥٤ .

(٧) نيل الأوطار ٢٠٣/٣ .

(٨) زاد المعاد ١٢٨/١ .



٢٠٤٦

٤ - وأما إتمام عثمان - رضي الله عنه - للصلاة فقد أنكر جماعة من الصحابة على عثمان - رضي الله عنه - لما أتم بمنى ، حتى قال لهم : "إني تأهلت بمكة وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من تأهل بقوم فهو منهم) فدل إنكار الصحابة - رضي الله عنهم - واعتذار عثمان - رضي الله عنه - على أن الفرض ركعتين ، إذ لو كانت الأربع عزيمة لما أنكرت الصحابة عليه ، ولما اعتذر هو ، إذ لا يلام على العزائم ولا يعتذر عنها ، فكان ذلك إجماعاً من الصحابة - رضي الله عنهم -^(١) على أن الواجب ركعتين .

(١) بدائع الصنائع ٩٢/١

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، ترجح لديّ ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية وهو التوسط في هذه المسألة بأن يقال : إن القصر سنة وأن الإتمام مكروه ، وذلك لما يأتي :

١ - لأن في ذلك جمعا بين الأدلة ، فإن قوله تعالى : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ﴾^(١) وقوله صلى الله عليه وسلم : (صدقة تصدق الله بها عليكم)^(٢) يفيد أن القصر رخصة ثم مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على القصر في السفر وعلى عدم الإتمام دل على أن الإتمام خلاف الأولى والأفضل ، إذ كان من هديه صلى الله عليه وسلم العمل بما هو أفضل دائماً ، وقد يعمل بما هو خلاف الأولى لبيان الجواز وعدم الكراهة ، وهنا لم يعمل بالرخصة فدل على أنه خلاف الأولى وأنه مكروه .

قال ابن تيمية^(٣) : " وأظهر الأقوال من يقول إنه سنة ، وأن الإتمام مكروه " ^(٤) .

(١) النساء (١٠١) .

(٢) سبق ذكره ص ٣٨٣ .

(٣) سبق ترجمته ص ٥٩ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٩/٢٤ .

المسألة الثانية : متى يقصر المسافر ومتى يتم ؟ :

١ - روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن الثوري^(٢) عن وقاء بن إياس الأسدي^(٣) قال : حدثني علي بن ربيعة الأسدي^(٤) قال : (خرجنا مع علي ونحن ننظر إلى الكوفة فصلى ركعتين ثم رجع فصلى ركعتين وهو ينظر إلى القرية ، فقلنا : ألا تصلي أربعاً ؟ قال : حتى ندخلها) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(٥) قال : حدثنا عباد بن العوام^(٦) عن داود بن أبي هند^(٧) عن أبي حرب بن أبي الأسود^(٨) أن علياً خرج من البصرة فصلى الظهر أربعاً فقال : (أما إنا إذا جاوزنا هذا الخصب^(٩) صلينا ركعتين) .

(١) المصنف ٥٣٠/٢ ، ث (٤٣٢١) ، باب المسافر متى يقصر إذا خرج مسافراً ، ورواه كذلك البيهقي في السنن الكبرى ١٤٦/٣

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣٨٤ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٠٠ .

(٥) المصنف ٢٠٤/٢ ، ث (٨١٦٩) ، من كان يقصر الصلاة .

(٦) عباد بن العوام الكلبي ، أبو سهل الواسطي ، قال النسائي والمعيني وأبو حاتم : ثقة . وقال ابن سعد : كان يتشيع فأخذه هارون فحبسه ثم حلى عنه فأقام ببغداد ، وكان من نبلأ الرجال في كل أمره ، مات سنة خمس وثمانين ومائة .

الجرح والتعديل ٨٣/٦ ، تهذيب التهذيب ٩٩/٥ .

(٧) داود بن أبي هند دينار بن عذافر ، رأى أنس بن مالك ، وروى عن عكرمة والشعبي وسعيد بن المسيب ، وروى عنه : شعبة والثوري وغيرهم ، كان يفتي زمن الحسن ، وكان من حفاظ البصريين ، قال العجلي : بصري ثقة جيد الإسناد رفيع وكان صالحاً وكان حياطاً ، مات سنة أربعين ومائة .

تهذيب التهذيب ٢٠٤/٣ .

(٨) أبو حرب بن أبي الأسود الديلي البصري ، روى عن : أبيه ، وعن : عبد الله بن عمرو وعبد الله ابن فضالة الليثي ، وروى عنه : قتادة وداود بن أبي هند والقطان وغيرهم ، ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من قراء أهل البصرة وكان معروفاً وله أحاديث ، مات سنة تسع ومائة .

الجرح والتعديل ٣٥٨/٩ ، تهذيب التهذيب ٧٠/١٢ .

(٩) الخصب : هو البيت من القصب ، والجمع أخصاص .

المصباح المنير ١٧١/١ .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول فيه ضعف يسير ؛ لأن وقاء لين الحديث ، والأثر الثاني إسناده صحيح ورجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابقين أن عليا - رضي الله عنه - يرى قصر الصلاة متى جاوز المسافر بيوت البلد وفارقها ، ولا يتم إلا إذا دخل البلد .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على أن المسافر تكون بداية قصره للصلاة متى جاوز بيوت البلد وفارقها ، ويتم متى عاد من سفره إذا دخل بلده . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

- ١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾^(٢)
- ووجه الدلالة من الآية : " أنه لا يكون ضاربا في الأرض حتى يخرج " ^(٣) .

(١) شرح فتح القدير ١/٣٩٨ ، تبیین الحقائق ١/٢٠٩ ، بدائع الصنائع ١/٩٤ ، الشرح الصغير ١/٤٨١ ، حاشية الدسوقي ١/٣٣٦ ، مواهب الجليل ٢/١٤٣ ، نهاية المحتاج ٢/٢٤٩ ، حاشية الشرواني ٢/٣٧٠ ، المجموع ٤/٣٤٦ ، كشف القناع ١/٥٠٧ ، الإنصاف ٢/٣٢٠ ، المغني ٢/٩٨ .

(٢) النساء (١٠١) .

(٣) المغني ٢/٩٧ .

٢ - وبما رواه أنس ^(١) - رضي الله عنه - قال : (صليت الظهر مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعاً ، وبذي الحليفة ركعتين) .
رواه البخاري ^(٢) ومسلم ^(٣) ؛ زاد مسلم : (صليت معه العصر بذي الحليفة ركعتين) .
وقد دل الحديث على أن القصر يشرع بفراق الحضرة ، وذو الحليفة لم تكن تنتهي سفره ، وإنما خرج إليها حيث كان قاصداً إلى مكة ، فاتفق نزوله بها وكانت أول صلاة حضرت بها العصر فقصرها ^(٤) .

٣ - وبما قاله ابن المنذر ^(٥) : « أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن للذي يريد السفر أن يقصر الصلاة إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي منها يخرج » ^(٦) .

(١) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٦٩/٢ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب يقصر إذا خرج من موضعه .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٠٠/٥ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها .

(٤) فتح الباري ٥٧٠/٢ .

(٥) محمد بن إبراهيم بن المنذر ، أبوبكر النيسابوري ، نزول مكة ، أحد الأئمة الأعلام ، كان فقيهاً عالماً ، اشتهرت تصانيفه في اختلاف العلماء ، فاحتاج إليها الموافق والمخالف ، ومن أشهرها : الأوسط ، والإقناع ، والإشراف ، والإجماع ، توفي سنة ثمانية عشر وثلاثمائة .

عبد الرحيم الاسنوي (ت ٧٧٢) - طبقات الشافعية - تحقيق كمال يوسف الحوت - دار الباز - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م - جزءين - ج ١٩٧/٢ ؛ أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي - طبقات الفقهاء - تحقيق إحسان عباس - بيروت - دار الرائد العربي - الطبعة (بدون) - ١٩٧٠ م - جزء واحد - ص ١٠٨ .

(٧) الأوسط ٣٥١/٤ ، وقت ابتداء القصر إذا أراد المرء السفر .

المسألة الثالثة : المدة التي يصير بها المسافر مقيما :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال حدثنا وكيع ^(٢) قال حدثنا سفيان ^(٣) عن جعفر ^(٤) عن أبيه ^(٥) عن علي قال : (إذا أقمت عشرا فأتم) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر حسن ؛ لأن جعفرا صدوق ، وبقيته رجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن المسافر إذا نوى الإقامة ببلد عشرة أيام صار مقيما فيتم الصلاة ولا يقصرها .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في قدر المدة التي لو نوى المسافر إقامتها بالبلد فإنه يصير مقيما فيتم الصلاة ولا يقصرها ، على ثلاثة أقوال :

الأول : ذهب الحنفية ^(٦) إلى أن المسافر إذا قصد الإقامة بالبلد خمسة عشر يوما فإنه يتم الصلاة ولا يقصرها ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب المالكية ^(٧) والشافعية ^(٨) والحنابلة ^(٩) إلى أن المسافر إذا نوى الإقامة أربعة أيام بلياليهن أي عشرين صلاة ، فإنه يتم الصلاة ولا يقصرها ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٢٠٨/٢ ، ت (٨٢١٣) ، باب من كان يقصر الصلاة .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٣٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٤٧ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٧٥ .

(٦) تبين الحقائق ٢١١/١ ، شرح فتح القدير ٣٩٦/١ ، بدائع الصنائع ٩٧/١ .

(٧) مواهب الجليل ١٤٩/٢ ، حاشية الدسوقي ٣٣٥/١ ، الشرح الصغير ٤٨١/١ .

(٨) نهاية المحتاج ٢٥٤/٢ ، حاشية الشرواني ٣٧٦/٢ ، المجموع ٣٢٣/٤ .

(٩) المغني ٣٤/٢ ، كشاف القناع ٥١٣/١ ، الإنصاف ٣٢٩/٢ ، الشرح الكبير ١٠٧/٢ .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأن المسافر إذا نوى الإقامة خمسة عشر يوما فإنه يتم ، بما يأتي :

١ - بما روي عن ابن عمر ^(١) - رضي الله عنهما - (أنه كان إذا أجمع على إقامة خمس عشرة سرح ظهره ^(٢) وصلى أربعاً) .
رواه ابن أبي شيبة ^(٣) ، وإسناده صحيح ^(٤) .
وفي هذا الأثر دليل على أن من نوى الإقامة خمسة عشر يوما يصبح حكمه حكم المقيم فيتم الصلاة ولا يقصرها . وهذا لا يتوصل إليه بالاجتهاد ؛ لأنه من جملة المقادير ، فيحمل على أنه أخذ ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٢ - بالمعقول :

أ - وهو مقدر بأقل مدة الطهر وهي خمسة عشر يوما ؛ لأنهما - أي مدة الطهر ومدة الإقامة - مدتان موجبتان لما كان ساقطا ، وهي ثابتة في مدة الإقامة ، فاعتبرت كميتها بهما ^(٥) .

(١) سبق ترجمته ص ٢٦ .

(٢) السرح : المال يسام في المرعى من الأنعام ، وسرحت الماشية : سمّتها ، أي أخرجتها إلى المرعى .

لسان العرب ٤٧٨/٢ .

والمعنى : أنه كان يخرج راحلته إلى المرعى ، وهو كناية عن قصد الإقامة .

(٣) المصنف ٢٠٨/٢ ، باب من قال إذا أجمع على إقامة خمس عشرة أتم .

(٤) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : حدثنا وكيع (ثقة حافظ ص ٥٨١) قال حدثنا عمر بن ذر (ثقة ص ٤١٢) عن

بجاهد (ثقة إمام في التفسير ص ٥٢٠) قال : كان ابن عمر - رضي الله عنهما - ..

(٥) شرح فتح القدير ٣٩٦/١ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأن المسافر إذا نوى الإقامة أربعة أيام بلياليهن فإنه يتم الصلاة ، بما يأتي :

١ - بما رواه العلاء بن الحضرمي ^(١) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً) .
رواه مسلم ^(٢) .

ووجه الدلالة من الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المهاجرين عن الإقامة بمكة وحددها بثلاثة أيام ، فدل ذلك على أن ما زاد عن الثلاثة يكون حكمه الإقامة .

(١) العلاء بن عبد الله الحضرمي ، حليف بني أمية ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في مكث المهاجر ، كان يقال إنه بحاج الدعوة ، وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم البحرين ، وأقره أبوبكر وعمر ، ثم ولاه البصرة ، مات سنة أربعة عشر .

الإصابة ٤٩٧/٢ ، تهذيب التهذيب ١٧٨/٨ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٢١/٩ ، باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ أن المسافر إذا نوى الإقامة بالبلد عشرة أيام فإن حكمه يكون حكم المقيم فيتم الصلاة ، أما إذا نوى الإقامة مدة أقل من ذلك فإن حكمه يكون حكم المسافر فيجوز له القصر ، وذلك لما يأتي :

- ١ - عدم وجود دليل صريح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحديد مدة معينة في ذلك .
 - ٢ - ولأن ما ورد عن الصحابة قد وقع فيه اختلاف كبير ، فدل على أن ذلك إنما هو اجتهاد منهم - رضي الله عنهم - وليس فيه شيء مأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم .
- وقد قدمت قول علي - رضي الله عنه على غيره ؛ لأنه أكثر فقها وعلماء من غيره ، وقد لازم النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا في سفره ، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم قد حث على الأخذ بفقهاء وقوله ، فقد روى الحاكم في مستدركه وصححه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ ..)^(١) ، وعلي - رضي الله عنه - أحد الخلفاء الراشدين بإجماع الأمة فكان الأخذ بقوله أولى .
- وهذه المسألة انفرد بها علي - رضي الله عنه - حيث لم يقل أحد من فقهاء المذاهب الأربعة بمثل قوله . والله أعلم .

(١) المستدرک علی الصحیحین ٩٦/١ .

المسألة الرابعة : مدة قصر المسافر إذا دخل بلدا ولم ينو إقامة :

روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن الثوري^(٢) عن جعفر بن محمد^(٣) عن أبيه^(٤) عن علي قال : (إذا أقمت بأرض عشرا فأتم ، فإن قلت أخرج اليوم أو غدا فأصلي ركعتين ، وإذا أقمت شهرا فأصلي ركعتين) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر صحيح ، ورجاله ثقات .

فقه الأثر:

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن المسافر إذا دخل بلدا ولم ينو إقامة ، وكان عازما على أن يخرج غدا أو بعد غد فإنه يقصر ولو بقي شهرا أو أكثر .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(٥) على أن المسافر إذا دخل بلدا على عزم أن يخرج غدا أو بعد غد ولم ينو الإقامة فإنه يقصر ما بقي على ذلك الحال ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٥٣٢/٢ ، ث (٤٣٣) ، باب الرجل يخرج وقت الصلاة .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٤٧ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٧٥ .

(٥) تبيين الحقائق ٢١١/١ ، بدائع الصنائع ٩٧/١ ، شرح فتح القدير ٣٩٨/١ ، مواهب الجليل ١٥٠/٢ ، حاشية الدسوقي ٣٣٤/١ ، الشرح الصغير ٤٨١/١ ، نهاية المحتاج ٢٥٥/٢ ، حاشية الشرواني ٣٧٧/٢ ، المجموع ٣٥٠/٤ ، كشف القناع ٥١٣/١ ، الإنصاف ٣٣١/٢ ، المغني ١١١/٢ .

الأدلة :

وقد استدلووا لذلك ، بما يأتي :

١ - بما رواه جابر بن عبد الله ^(١) - رضي الله عنه - قال (أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة) .

رواه أحمد ^(٢) ، والبيهقي ^(٣) ، قال الألباني : "إسناده صحيح" ^(٤) .

وفي الحديث دليل على أن المسافر إذا لم يقصد الإقامة يقصر أبدا .

٢ - وبما رواه ابن عباس ^(٥) - رضي الله عنهما - قال : (لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة أقام فيها سبع عشرة يصلي ركعتين) .
رواه أحمد ^(٦) ، قال الساعاتي : "سنده جيد" ^(٧) .

وفي هذا الحديث دلالة على أن المسافر إذا لم يعزم البقاء في البلد فإنه يقصر الصلاة ولا يتمها ، فإنه صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة لم يكن قاصدا البقاء بها ، ولذلك قصر الصلاة ولم يتم ، رغم أنه أقام بها سبعة عشر يوما .

٣ - وبما روي عن ابن عمر ^(٨) - رضي الله عنهما - أنه قال : (أريح علينا الثلج ونحن بأذربيجان ^(٩) ستة أشهر في غزاة وكنا نصلي ركعتين) .

رواه البيهقي ^(١٠) ، وقال الألباني : "إسناده صحيح" ^(١١) .

وفي هذا الأثر دليل على أن المسافر إذا لم ينو الإقامة فإنه يقصر الصلاة ولا يتمها ، وإن طال مكثه .

(١) سبقت ترجمته ص ٣٨ .

(٢) المسند بترتيب الساعاتي ١١١/٥ ، باب المدة التي تقصر فيها الصلاة .

(٣) السنن الكبرى ١٥٢/٣ ، كتاب الصلاة ، باب من قال يقصر أبدا ما لم يجمع مكا .

(٤) إرواء الغليل ٢٣/٣

(٥) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٦) المسند بترتيب الساعاتي ١١٠/٥ ، باب مدة القصر ومتى يتم المسافر وحكم من لم يجمع مكا .

(٧) بلوغ الأمان ١١٠/٥ (٨) سبقت ترجمته ص ٢٥ .

(٩) ناحية واسعة تلي الجبال من بلاد العراق ، بها مدن كثيرة وقرى وجبال وأنهار عظيمة .

معجم ما استعجم ١٢٩/١ ، آثار البلاد ص ٢٨٤ ، مراجع سابع .

(١٠) السنن الكبرى ١٥٣/٣ ، كتاب الصلاة ، باب من قال يقصر أبدا ما لم يجمع مكا

(١١) إرواء الغليل ٢٨/٣

المبحث الثاني

صلاة الخوف

وفيه مسألة واحدة :

— صفة صلاة الخوف —

المسألة الأولى : صفة صلاة الخوف :

روى عبدالرزاق بسنده ^(١) عن إسرائيل ^(٢) وغيره عن أبي إسحاق ^(٣) عن الحارث ^(٤) عن علي قال : (تتقدم طائفة مع الإمام وطائفة بإزاء العدو ، فيصلّي بهم الإمام ركعتين وسجدين ، ثم تذهب الطائفة الذين صلوا مع الإمام فيقومون موقف أصحابهم ، ويجيء أولئك فيدخلون في صلاة الإمام فيصلّي بهم ركعة ، ثم يسلم الإمام ، ثم يقومون فيصللون ركعة مكانهم ، ثم ينطلقون فيقومون مكان أصحابهم ويجيء أولئك فيصللون ركعة) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه ، فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٥٠٨/٢ ، ث (٤٢٤٤) ، باب صلاة الخوف .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

الفصل الحادي عشر

صلاة الجمعة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الخطبة .

المبحث الثاني : الأحكام المتعلقة بالصلاة .

مقدمة في صلاة الجمعة :

لما كان الجمع بين جميع الناس متعذرا ، اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن تكون للناس أياما يجتمعون فيها فيخصونه سبحانه وتعالى بالعبادة والذكر ويتدارسون ما يهمهم في شؤون حياتهم ، وجعل لذلك أعيادا سنوية وأعيادا أسبوعية ، فكان الفطر والأضحى هما العידان السنويان ، وكانت الجمعة هي العيد الأسبوعي .

والجمعة من الأيام المباركة الفاضلة ولذلك خصه سبحانه وتعالى بساعة الإجابة ، فقد قال صلى الله عليه وسلم : (إن يوم الجمعة سيد الأيام وأعظمها عند الله ، وهو أعظم عند الله من يوم الأضحى ويوم الفطر ، وفيه خمس خصال : خلق الله فيه آدم ، وأهبط الله فيه آدم إلى الأرض ، وفيه توفى الله آدم ، وفيه ساعة لا يسأل فيها العبد شيئا إلا أعطاه ما لم يسأل حراما وفيه تقوم الساعة ، مامن ملك مقرب ولا سماء ولا أرض ولا رياح ولا جبال ولا بحر إلا وهن يشفقن من يوم الجمعة)^(١) .

ولشرف هذا اليوم وفضله خص الله به الأمة المحمدية حين ضل عنه اليهود والنصارى ، قال صلى الله عليه وسلم : (أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا ، فكان لليهود يوم السبت ، وكان للنصارى يوم الأحد ، فجاء الله بنا فهدانا الله ليوم الجمعة ، فجعل الجمعة والسبت والأحد ، وكذلك هم تبع لنا يوم القيامة ، نحن الآخرون من أهل الدنيا والأولون يوم القيامة المقضي لهم قبل الخلائق)^(٢) .

وصلاة الجمعة من أكد فرائض الإسلام ومن أعظم مجامع المسلمين ، وقد تواترت إقامتها منذ أن أقيمت بالمدينة المنورة ، فقد واظب النبي صلى الله عليه وسلم عليها من الوقت الذي شرعها الله إلى أن قبض ، ثم تواترت الأمة على إقامتها إلى يومنا هذا .

(١) سنن ابن ماجه ٣٤٤/١ ، كتاب الصلاة باب فضل الجمعة .

قال في الزوائد : إسناده حسن . الزوائد ص ١٦٧ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه النووي ١٤٤/٦ ، كتاب الجمعة .

دليل مشروعية الجمعة :

١- من الكتاب :

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١)

٢ " فقد أمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين بالإجتماع لعبادته يوم الجمعة وأن يقصدوا ويعملوا ويهتموا في السير إليها ، وعلم من ذلك أنها فرض لا يجوز لمن خوطب بها أن يتخلف عنها ^(٢)

٢ - من السنة :

أ - ما رواه عبد الله بن عمر ^(٣) وأبو هريرة ^(٤) - رضي الله عنهما - أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على أعماد منبره : (ليتتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين) ^(٥)

قال النووي ^(٦) : " فيه أن الجمعة فرض عين ، ومعنى الختم الطبع والتغطية ، قال تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ .. ﴾ ^(٧) أي طبع ، والمقصود به : إعدام اللطف وأسباب الخير ، وخلق الكفر في صدورهم " ^(٨) .

(١) الجمعة (٩) .

(٢) إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤) - تفسير ابن كثير - إختصار وتحقيق : محمد علي الصابوني - دار القلم - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٤٠١ هـ - ٣ أجزاء - ج ٣ / ٩٩٤ ؛ محمد عبد الله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣) - أحكام القرآن - تحقيق : محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م - ٤ أجزاء - ج ٤ / ٢٥٢ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٥) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٥٢/٦ ، كتاب الجمعة ، باب التغليظ في ترك الجمعة .

(٦) سبقت ترجمته ص ٥٧ .

(٧) البقرة (٧) .

(٨) شرح صحيح مسلم ١٥٣/٦ (بتصرف) .

المبحث الأول الخطبة

وفيه ثلاث مسائل :

- المسألة الأولى : القيام حال الخطبة .
- المسألة الثانية : الجلسة بين الخطبتين .
- المسألة الثالثة : القراءة فيها .

المسألة الأولى : القيام حال الخطبة .

- ١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن إسرائيل بن يونس ^(٢) قال : أخبرني أبو إسحاق ^(٣) قال :
(خرجت مع أبي إلى الجمعة وأنا غلام ، فلما خرج علي فصعد المنبر قال أبي : أي عمرو ، قم
فانظر إلى أمير المؤمنين ، قال : فقممت فإذا هو قائم على المنبر ، وإذا هو أبيض الرأس واللحية
عليه إزار ورداء ليس عليه قميص ، فقال : فما رأيته جلس على المنبر حتى نزل عنه) .
- ٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٤) قال : حدثنا حميد بن عبد الرحمن ^(٥) عن الحسن ^(٦) عن أبي
إسحاق قال : (رأيت عليا يخطب على المنبر لم يجلس حتى فرغ) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذين الأثرين صحيح ورجاهما ثقات ، قال في الجوهر النقي : " هذا سند صحيح
على شرط الجماعة " ^(٧) .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابقين أن عليا - رضي الله عنه - يرى :

- ١ - القيام حال الخطبة .
٢ - عدم اشتراط الجلسة بين الخطبتين .

(١) المصنف ١٨٩/٣ ، ث (٥٢٦٧) ، باب الخطبة قائما .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) المصنف ٤٤٨/١ ، ث (٥١٨١) ، باب من كان يخطب قائما .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٢٧ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٦٤ .

(٧) الجوهر النقي ١٩٨/٣ .

المسألة الأولى : القيام حال الخطبة :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في حكم القيام حال الخطبة على قولين :

- الأول : ذهب المالكية في الراجح من المذهب ^(١) والشافعية ^(٢) إلى أن القيام حال الخطبة واجب ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- الثاني : وذهب الحنفية ^(٣) والمالكية في القول الثاني ^(٤) والحنابلة ^(٥) إلى أن القيام حال الخطبة سنة ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهبي إليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء لوجوب القيام حال الخطبة بما يأتي :

- ١ - قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرَ الرَّازِقِينَ ﴾ ^(٦) .
- وفي الآية دليل على أن الإمام يخطب قائما ، كذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل وأبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - ^(٧) .
- ٢ - وبما رواه جابر بن سمرة ^(٨) - رضي الله عنه - قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائما ، ثم يجلس ، ثم يقوم فيخطب قائما ، فمن قال إنه يخطب جالسا فقد كذب ، فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة) .
- رواه مسلم ^(٩) .
- وفي الحديث دليل صريح على أن الخطبة تكون قياما ، لمواظبته عليه الصلاة والسلام على ذلك .

(١) حاشية الدسوقي ١/٣٥١ ، ٣٥٢ ، الشرح الصغير ١/٤٩٩ ، مواهب الجليل ٢/١٦٦ .

(٢) نهاية المحتاج ٢/٣١٨ ، المجموع ٤/٥١٥ .

(٣) المبسوط ٢/٢٦ ، شرح فتح القدير ١/٤١٤ ، بدائع الصنائع ١/٢٦٣ .

(٤) مواهب الجليل ٢/١٦٦ .

(٥) كشاف القناع ٢/٣٦ ، الإنصاف ٢/٣٩٧ ، المغني ٢/١٤٩ .

(٦) الجمعة (١١)

(٧) أحكام القرآن ٤/٢٥٤ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٤ .

(٩) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٦/١٤٩ ، كتاب الجمعة ، باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة والجلسة بينهما

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأن القيام حال الخطبة سنة ، بما يأتي :
١ - بالمعقول :

أ - " لأنه ذكر ليس من شرطه الإستقبال ، فلم يجب له القيام كا لأذان " ^(١) .

(١) كشف القناع ٢ / ١٥٠ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ وجوب القيام حال الخطبة ، وأنه ليس للخطيب أن يخطب جالسا إلا من عذر ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في ذلك .

٢ - ولأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده كانوا يخطبون وهم قيام ، وقد واطبوا على ذلك ، ولم يرو عن أحدهم أنه خطب جالسا .

٣ - ومما يؤيد ذلك وقويه ما رواه الشعبي ^(١) - رحمه الله - قال : (إنما خطب معاوية ^(٢)

قاعدا حيث كثر شحم بطنه ولحمه) ^(٣) ، فقد كان جلوس معاوية - رضي الله عنه - لعذر الثقل ، فدل ذلك على أنه ليس للخطيب أن يخطب جالسا إلا من عذر ، فإذا لم يكن هناك عذر فلا يخطب إلا قائما .

٤ - وأما ما استدل به أصحاب القول الثاني ، فإنه يجاب عنه بأنه اجتهد في محل النص فلا يصح . والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ١٦٧ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٩ .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٤٤٩/١ ، ث (٥١٩٣) ، كتاب الجمعة ، باب من كان يخطب قائما . وإسناده صحيح .

تقريب التهذيب : إسناده : حدثنا جرير (الضبي : ثقة ص ١٣٩) عن مغيرة (بن زياد : صدوق له أوهام ص

٥٤٣) عن الشعبي (ثقة فقيه ص ٢٨٧) .

المسألة الثانية : الجلسة بين الخطبتين :

فقه الأثر^(١) :

يرى علي - رضي الله عنه - عدم اشتراط الجلسة بين الخطبتين .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في في الجلسة بين الخطبتين على قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والحنابلة^(٤) إلى عدم شراط الجلسة بين الخطبتين ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب الشافعية^(٥) إلى اشتراط الجلسة بين الخطبتين ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول القائلون بعدم اشتراط الجلسة بين الخطبتين بما يأتي :

١ - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ .. الْآيَةِ ﴾^(٦) .

" فقد أمر الله سبحانه وتعالى بالذكر مطلقا عن قيد القعدة والقراءة فلا تجعل شرطا بخير الواحد؛ لأنه يصير ناسخا لحكم الكتاب وهو لا يصلح ناسخا له ولكن يصلح مكملا له ، فقلنا إن قدر ما ثبت بالكتاب يكون فرضا ، وما ثبت بخير الواحد يكون سنة عملا بهما بقدر الامكان " ^(٧) .

٢ - بالمعقول :

أ - ولأنها جلسة ليس فيها ذكر مشروع فلم تكن واجبة ^(٨) .

(١) سبق ذكر الأثر والحكم عليه ص ٤١١ .

(٢) شرح فتح القدير ٤١٤/١ ، المبسوط ٢٦/٢ ، بدائع الصنائع ٢٦٣/١ .

(٣) مواهب الجليل ١٧١/٢ ، الشرح الصغير ٥٠٣/١ ، حاشية الدسوقي ٣٥١/١ .

(٤) كشاف القناع ٣٦/٢ ، الإنصاف ٣٩٧/٢ ، المغني ١٥٣/٢ .

(٥) نهاية المحتاج ٣١٨/٢ ، المجموع ٥١٥/٤ .

(٦) الجمعة (٩) .

(٧) بدائع الصنائع ٢٦٣/١ .

ب- «ولأن الخطبة في كلام العرب اسم للكلام الذي يخطب لا للجلوس ، فلو قعد في خطبته لجازت الجمعة ، فكذا إذا قام في موضع القعود»^(١)

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون باشتراط الجلسة بين الخطبتين بما يأتي :
١- بما رواه مالك بن حويرث ^(٢) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (صلوا كما رأيتموني أصلي) .
رواه البخاري ^(٣)

ووجه الدلالة من الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي الجمعة إلا بخطبتين يجلس بينهما فكانت واجبة .
٢- وما رواه جابر بن سمرة ^(٤) - رضي الله عنه - قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب قائما ويجلس بين الخطبتين ويقرأ آيات ويذكر الناس) .
رواه مسلم ^(٥)

وفي الحديث دليل على صفة خطبته صلى الله عليه وسلم وأنه كان يجلس بين الخطبتين فكانت شرطا .

(١) الجواهر النقي ١٩٧/٣ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٧٠ .

(٣) سبق ذكره ص ١٩٦ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٤ .

(٥) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٤٩/٦ ، كتاب الجمعة ، باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة والجلسة بينهما ،

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ عدم اشتراط الجلسة بين الخطبتين ، وذلك لما يأتي :

١ - أن مجرد فعله صلى الله عليه وسلم للجلوس لا يدل على اشتراطه وإنما يدل على استحباب ذلك ، لاحتمال كون جلسته صلى الله عليه وسلم بين الخطبتين للاستراحة ، فلما ورد الاحتمال سقط الاستدلال ، وخاصة وأنه ليس فيها ذكر مشروع إذ لو كانت واجبة لكان فيها ذكر مشروع مثل بقية أحوال الصلاة .

٢ - أن عدم الجلوس بين الخطبتين قد صح عن علي - رضي الله عنه - وكان بمحضر من الصحابة ولم ينكروه عليه فكان إجماعاً .

٣ - ومما يؤيد ذلك ويقويه أن عدم الجلوس في الخطبة روي عن المغيرة بن شعبة^(١) وأبي بن كعب^(٢) - رضي الله عنهما - فدل ذلك على عدم اشتراطها^(٣) ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٣٥٣ .

(٢) أبي بن كعب بن قيس الأنصاري التجاري ، أبو المنذر ، سيد القراء ، كان من أصحاب العقبة الثانية ، وشهد بدرا والمشاهد كلها ، مات سنة اثنين وعشرين .
الإصابة ١٩/١ .

(٣) الجوهر النقي ١٩٧/٣ ، المغني ١٥٣/٢ .

المسألة الثالثة : القراءة في الخطبة :

١- روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن معمر ^(٢) عن هارون بن عنزة ^(٣) عن أبيه ^(٤) عن علي (أنه كان يقرأ يوم الجمعة على المنبر ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .

٢- وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال حدثنا وكيع ^(٦) عن سفيان ^(٧) عن هارون ابن عنزة عن أبيه (أن علياً قرأ وهو على المنبر ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذين الأثرين حسن ؛ لأن هارون لا بأس به ، ومدار الأثرين عليه ، وبقية رجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابقين أن علياً - رضي الله عنه - يرى وجوب القراءة في خطبة الجمعة ، ولفظ (كان) مشعر بلزومه القراءة .

(١) المصنف ١٩٣/٣ ، ث (٥٢٨٣) ، باب القراءة على المنبر

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٣) هارون بن عنزة بن عبد الرحمن الشيباني ، أبو عبد الرحمن بن أبي وكيع الكوفي ، روى عن أبيه ومحارب بن دثار وسعيد بن جبير ، وروى عنه : ابنه عبد الملك والثوري وغيرهم ، قال ابن معين وأبو زرعة : لا بأس به ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة .

تهذيب التهذيب ١٠/١١ .

(٤) عنزة بن عبد الرحمن الكوفي الشيباني ، روى عن عمرو وعلي وأبي الدرداء وابن عباس ، وروى عنه : ابنه هارون وعبد الله بن عمرو الجملي وغيرهم ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو زرعة : كوفي ثقة .

تهذيب التهذيب ١٦٢/٨ .

(٥) المصنف ٤٥٠/١ ، ث (٥٢٠٤) ، باب الخطبة يوم الجمعة يقرأ فيها أم لا

(٦) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في القراءة في خطبة الجمعة على قولين :
الأول : ذهب الشافعية ^(١) والحنابلة ^(٢) إلى وجوب القراءة في الخطبة ، وهم بذلك يوافقون عليا رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : وذهب الحنفية ^(٣) والمالكية ^(٤) إلى عدم وجوب القراءة في الخطبة واستحبابها ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بوجوب القراءة في الخطبة بما يأتي :
١- بما رواه جابر بن سمرة ^(٥) - رضي الله عنه - قال : (كانت للنبي صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما ، يقرأ القرآن ويذكر الناس) .
رواه مسلم ^(٦)
ففي الحديث دليل صريح على أنه يشترط في الخطبة الوعظ والقرآن ، لمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك ^(٧) .

(١) نهاية المحتاج ٣١٥/٢ ، المجموع ٥٢٥/٥ ، حاشية الشرواني ٤٤٧/٢

(٢) كشف ٣٢/٢ ، المغني ١٥٣/٢ ، الإنصاف ٣٨٧/٢

(٣) بدائع الصنائع ٢٦٢/١ ، شرح فتح القدير ٤١٥/١ ، تبين الحقائق ٢٢٠/١

(٤) مواهب الجليل ١٦٥/٢ ، التاج والإكليل ١٦٥/٢ ، حاشية الخرشني ٧٨/٢ ، حاشية الدسوقي ٣٤٨/١

(٥) سبقت ترجمته ص ٤٤ .

(٦) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٤٩/٦ ، كتاب الجمعة ، باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة والجلسة بينهما ،

(٧) المرجع السابق ١٥٠/٦ .

٢- وبما رويته أم هشام بنت حارثة بن النعمان ^(١١) - رضي الله عنها - قالت : (ما أخذت ق والقرآن المجيد إلا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس) .

رواه مسلم ^(٢) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على وجوب القراءة في الخطبة ، ولو لم تكن واجبة لم يكن ليحافظ النبي صلى الله عليه وسلم على القراءة في كل خطبة .
٣- بالمعقول :

أ- "ولأنهما أقيما مقام ركعتين ، والخطبة فرض ، فوجب فيها القراءة كالصلاة ^(٣) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم وجوب القراءة بما يأتي :

١- قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ .. الْآيَةِ ﴾ ^(٤) .

"فقد أمر الله سبحانه وتعالى بالذكر مطلقا عن قيد القراءة فلا تجعل شرطا بخبر الواحد ^(٥) .

٢- وبما رواه عدي بن حاتم ^(٦) - رضي الله عنه - أن رجلا خطب عند النبي صلى الله عليه

(١) أم هشام بنت حارثة بن النعمان الأنصارية ، لها صحبة وهي أخت عمرة بنت عبد الرحمن لأُمها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروت عنها أختها عمرة ومحمد بن عبد الصمد بن سعد بن زرار .
تهذيب التهذيب ٤٨١/١٢ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٦/١٦٠ ، كتاب الجمعة ، باب خطبة الحاجة ،

(٣) كشف القناع ٣٢/٢ .

(٤) الجمعة (٩) .

(٥) بدائع الصنائع ٢٦٣/١ .

(٦) عدي بن حاتم بن عبد الله الطائي ، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في شعبان سنة سبع ، وجاء إلى عمر - رضي الله عنه - في أناس من قومه فجعل يفرض للرجل من طيء في ألفين ويعرض عنه ، فاستقبله فقال : يا أمير المؤمنين : أتعرفني ؟ قال : فضحك حتى استلقى على قفاه وقال : نعم والله إني لأعرفك ، آمنت إذ كفرنا ، وعرفت إذ نكروا ، ووفيت إذ غدروا ، وأقبلت إذ أدبروا ، وإن أول صدقة ييضم وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة طيء جئت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أخذ يعتذر ، حضر فتح المدائن وشهد مع علي الجمل وصفين والنهروان ، مات سنة ثمان وستين .

تهذيب التهذيب ١٦٧/٧ .

وسلم فقال : (من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فقد غوى ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم بثس الخطيب أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله) .
رواه مسلم ^(١) .

ووجه الدلالة من الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم سماه خطيباً بهذا القدر من الكلام رغم قلته فدل ذلك على عدم وجوب القراءة وأنه يجزئ أي شيء مما يسمى خطبة عرفاً ^(٢) .

٣ - وبما روي عن عثمان - رضي الله عنه - أنه قال : (الحمد لله ، فارتج عليه ، فقال : إن أبا بكر وعمر كانا يعدان لهذا المقام مقالا ، فإنكم إلى إمام فعال ، أحوج منكم إلى إمام قوال ، وستأتي الخطب بعد هذا ، والسلام) .
رواه الزيلعي ^(٣) ، وقال : غريب ^(٤) - أي لا إسناد له - .

ووجه الدلالة من الأثر : أن ذلك كان بمحضر من الصحابة وصلوا خلفه ولم ينكروا عليه صنيعة ، مع أنهم كانوا موصوفين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فكان ذلك إجماعاً على أن الشرط هو مطلق ذكر الله ، وأن القراءة ليست بواجبة ^(٥) .

(١) صحيح مسلم بشيخه للنووي ١٥٩/٦ ، كتاب الجمعة ، باب صلاة الجمعة وخطبتها ،

(٢) بدائع الصنائع ٢٦٢/١ .

(٣) نصب الراية ١٩٧/٢ .

(٤) المرجع السابق ١٩٧/٢ .

(٥) بدائع الصنائع ٢٦٢/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ وجوب القراءة في الخطبة ، وذلك لما يأتي :

١- قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع .

٢- ولأن الله سبحانه وتعالى أمر بالسعي إلى الذكر وهذا الذكر فسرّه النبي صلى الله عليه وسلم بفعله فقد (كانت للنبي صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما ، يقرأ القرآن ويذكر الناس) فكان العمل بذلك واجبا .

٣- ولأن أدلة عدم الوجوب ضعيفة أو محتملة ، ولا تنهض بالحجة ، فأما الآية فإنها مجعلة وقد فسرّها فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما حديث عدي بن حاتم^(١) فإنه لا يلزم من تسميته - صلى الله عليه وسلم - له خطيباً أن يكون ذلك إقراراً منه بأن الخطبة لا يقرأ فيها ، فقد يكون ذلك من الناحية العرفية ، ولا شك في الفرق في الخطبة من الناحية العرفية والشرعية فإن الخطبة في الناحية العرفية لا يشرع لها القيام ولا يشرع لها خطبتين ، ولا الجلوس بينهما ، بخلاف خطبة الجمعة ، وأما الأثر المروي عن عثمان - رضي الله عنه - فإنه ضعيف لا تقوم به حجة ، كما أن فيه احتمال أن هذه الخطبة لم تكن للجمعة ، وإنما كانت لبيان سياسته مع رعيته - رضي الله عنه - كما فعل أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - بعد توليها الخلافة ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٨١ .

المبحث الثاني

الأحكام المتعلقة بصلاة الجمعة

وفيه ثمان مسائل :

المسألة الأولى : الغسل لصلاة الجمعة .

المسألة الثانية : وقتها .

المسألة الثالثة : موضع إقامتها .

المسألة الرابعة : القراءة فيها .

المسألة الخامسة : إذن السلطان لها .

المسألة السادسة : اجتماع العيد والجمعة .

المسألة السابعة : الصلاة بعد الجمعة .

المسألة الثامنة : الجمعة للمسافر .

المسألة الأولى : الغسل لصلاة الجمعة :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا حفص ^(٢) عن حجاج ^(٣) عن عمرو بن مرة ^(٤) عن زاذان ^(٥) قال : سئل علي عن غسل يوم الجمعة ، فقال : (تغسل في يوم الجمعة وفي العيدين ويوم عرفة) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف من جهة حجاج ؛ فإنه مدلس وقد عنعنه ، وهو كثير الخطأ أيضا .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى استحباب الغسل لصلاة الجمعة والعيدين ويوم عرفة .

(١) المصنف ٤٣٤/١ ، ث (٥٠٠٢) ، في غسل يوم الجمعة .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٦٧ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١١٣ .

(٤) عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجملي المرادي ، أبو عبد الله الكوفي الأعمى ، روى عن : عبد الله بن أبي أوفى وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وزاذان ، وروى عنه : ابنه عبد الله وأبو إسحاق السبيعي والأعمش والأوزاعي والثوري وشعبة وغيرهم ، قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق ثقة كان يرى الإرجاء ، مات سنة ثمان عشرة ومائة ، وقيل قبلها .

الجرح والتعديل ٢٥٧/٦ ، تهذيب التهذيب ١٠٢/٨ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٨٥ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على استحباب الغسل للعديد من عرفة ، واختلفوا في غسل الجمعة على قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) وقول عند المالكية^(٥) إلى أن غسل الجمعة مستحب ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب المالكية^(٦) في القول الثاني إلى أن غسل الجمعة واجب ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون باستحباب الغسل للجمعة بما يأتي :

١- بما رواه أبو هريرة^(٧) - رضي الله عنه - (أن عمر رضي الله عنه بينما هو يخطب يوم الجمعة إذا دخل رجل ، فقال عمر : لم تحتبسوا عن الصلاة ؟ فقال الرجل : ما هو إلا أن سمعت النداء توضأت ، فقال : ألم تسمعوا النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل) .

رواه البخاري^(٨) ومسلم^(٩) ، وفي رواية مسلم أن الرجل هو عثمان - رضي الله عنه - .
وجه الدلالة من الحديث : " أن عمر وعثمان ومن حضر الجمعة وهم الجمل الغفير أقروا عثمان على ترك الغسل ولم يأمره بالرجوع له ، ولو كان واجبا لم يتركه ، ولم يتركوا أمره بالرجوع له " ^(١٠) .

(١) سيأتي ذكره ص ٤٧٦ .

(٢) بدائع الصنائع ١/٢٦٩ ، تبين الحقائق ١/١٧ ، شرح فتح القدير ١/٤٤١ .

(٣) المجموع ٢/٢٠١ ، نهاية المحتاج ٢/٣٢٨ ، حاشية الشرواني ٢/٤٦٥ .

(٤) كشاف القناع ٢/٤٢ ، الإنصاف ٢/٤٠٧ ، المغني ٢/٢٠٠ .

(٥) حاشية الخرشي ٢/٥٨ ، مواهب الجليل ٢/١٧٥ ، حاشية الدسوقي ١/٣٥٤ .

(٦) المراجع السابقة .

(٧) سبق ترجمته ص ٤٥ .

(٨) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٣٧٠ ، كتاب الجمعة .

(٩) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٦/١٣١ ، كتاب الجمعة .

(١٠) المجموع ٤/٥٣٥ .

٢- وبما روته عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : (كان الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاة فكانوا يكون لهم ثقل ^(١) ، فقيل لهم : لو اغتسلتم يوم الجمعة) .
رواه مسلم ^(٢) .

ووجه الدلالة من الحديث : أنهم إنما أمروا بالإغتسال لأجل تلك الروائح الكريهة فإذا زالت زال الوجوب ^(٣) ، كما أن لفظ (لو) للتمني وهو يقتضي عدم الوجوب لأن تقديره : لكان أفضل وأكمل ^(٤) .

٣- وبما رواه سمرة بن جندب ^(٥) - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من توضأ للجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فذلك أفضل) .
رواه أبو داود ^(٦) والنسائي ^(٧) والترمذي وقال : حديث حسن ^(٨) .

فقد دل الحديث على اشتراك الغسل والوضوء في أصل الفضل وعدم تحتم الغسل ، ولا يلزم من زيادة الفضل في الغسل وجوبه ^(٩) .

(١) الثقل : الريح الكريهة .

النهاية في غريب الحديث ١/١٩١ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٦/١٣٢ ، كتاب الجمعة

(٣) نيل الأوطار ١/٢٣٢ .

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ٦/١٣٣

(٥) سبقت ترجمته ص ٤٧ ٣ .

(٦) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٢/١٨ ، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة .

(٧) السنن ٣/٩٤ ، كتاب الجمعة ، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ،

(٨) السنن ٢/٢٧٠ ، كتاب أبواب الجمعة ، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة

(٩) نيل الأوطار ١/٢٣٢ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بوجوب الغسل بما يأتي :

- ١- بما رواه عبد الله بن عمر ^(١) - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل) .
رواه البخاري ^(٢) ومسلم ^(٣) .
وفي هذا الحديث دليل صريح على وجوب الغسل للجمعة ، فإن قوله (فليغتسل) أمر ، والأمر للوجوب ، فيكون الغسل واجبا .

- ٢- وبما رواه أبو سعيد الخدري ^(٤) - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم) .
رواه البخاري ^(٥) ومسلم ^(٦) .
وفي هذا الحديث دليل صريح على وجوب غسل يوم الجمعة ^(٧) .

(١) سبقت ترجمته ص ٩٦ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٣٥٦/٢ ، كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل يوم الجمعة .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٣١/٦ ، كتاب الجمعة .

(٤) سبقت ترجمته ص ٨٣ .

(٥) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٣٥٧/٢ ، كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل يوم الجمعة .

(٦) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٣٢/٦ ، كتاب الجمعة .

(٧) نيل الأوطار ٢٣٤/١ .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١- حديث أبي هريرة ^(١) - رضي الله عنه - والذي فيه معاتبة عمر لعثمان - رضي الله عنهما - " دليل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه ، من جهة ترك عمر - رضي الله عنه - الخطبة واشتغاله بمعاتبة عثمان - رضي الله عنه - وتوبيخ مثله على رؤوس الناس ، ولو كان الترك مباحا لما فعل عمر ذلك ولما وبخه أمام جمع الناس .
كما أنه لا يمكن أن يقال : بأنه لو كان الاغتسال واجبا لنزل عمر من منبره وأخذ بيد ذلك الصحابي وذهب به إلى المغتسل ، أو لقال له : لاتقف في هذا الجمع - أو اذهب فاغتسل فإننا سنتظرك ، وما أشبه ذلك ، ومثل هذا لا يجب على من رأى الإخلال بواجب من واجبات الشريعة ، وغاية ما كلفنا به الإنكار على من ترك واجبا ، وهو ما فعله عمر - رضي الله عنه - في هذه الواقعة ^(٢) .

كما أنه يحتمل أن يكون عثمان - رضي الله عنه - قد اغتسل في أول النهار ، ولم يتصل غسله بذهابه إلى الجمعة فلذلك لم يعتذر عن الغسل كما اعتذر عن التأخير ^(٣) .

٢- وأما حديث عائشة - رضي الله عنها - فلا نسلم أنها إذا زالت العلة زال الوجوب بدليل وجوب السعي مع زوال العلة التي شرع لها وهي إغاطة المشركين ، وكذلك وجوب الرمي بعد زوال ما شرع له وهو ظهور الشيطان بذلك المكان ، ونحو ذلك كثير .
كما أن هذا الحديث ليس فيه نفي للوجوب ، وهو سابق على الأمر بالغسل والإعلام بوجوبه ^(٤) .

٣- وأما حديث سمرة بن جندب ، رضي الله عنه - فإنه من رواية الحسن عن سمرة وهو لم يسمع منه إلا حديث العقيقة ، وقيل لم يسمع منه شيئا وإنما يحدث من كتاب ^(٥) .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) نيل الأوطار ١/ ٢٣٢ .

(٣) المرجع السابق ٢/ ٢٣٢ .

(٤) المرجع السابق ١/ ٢٣٢ .

(٥) المرجع السابق ١/ ٢٣٥ .

وقد أجاب أصحاب القول الأول على هذه الاعتراضات بما يأتي :

- ١- عتاب عمر - رضي الله عنه - كان لتركه سنة التكبير ثم أضاف إليه الغسل أيضا فيكون مثله ، أي أن الغسل مثل التكبير في السنة^(١) .
- ٢- وأما حديث سمرة بن جندب^(٢) فإنه موصول غير منقطع وقد أثبت وصله علي بن المديني^(٣) وغيره^(٤) .

كما اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

- ١- حديث ابن عمر وأبي سعيد - رضي الله عنهما - محمولان على تأكيد الندب ، والقرينة الصارفة عن الوجوب هذه الأدلة المتعاضدة ، ومنها حديث (من توضأ فيها ونعمت ومن اغتسل فذلك أفضل) ، والجمع بين الأدلة ما أمكن هو الواجب ، وقد أمكن بهذا^(٥) .
- ٢- قوله صلى الله عليه وسلم (واجب) في حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - فالمراد به أنه متأكد في حقه ، كما يقول الرجل لصاحبه : حقك علي ، ومواصلتك حق علي ، وليس المراد به الوجوب المتحتم المستلزم للعقاب ، بل المراد أن ذلك متأكد حقيق بأن لا يخل به^(٦) .

(١) حاشية الشرواني ٩/٣

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٤٧ .

(٣) علي بن عبد الله بن إبراهيم السعدي مولاهم ، أبو الحسن بن المديني ، بصري ، ثقة ثبت إمام ، أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه ، حتى قال البخاري : ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني ، وقال النسائي : كأن الله خلقه للحدث ، وقد عابوا عليه إجابته في الخنة ، لكنه تنصل وتاب واعتذر بأنه خاف على نفسه ، مات سنة أربع وثلاثين .

تقريب التهذيب ص ٤٠٣ .

(٤) وقد وصله البخاري أيضا .

تهذيب التهذيب ٢/٢٦٩ .

(٥) المغني ٢/٢٠٠ .

(٦) نهاية المحتاج ٢/٣٢٩ .

(٧) نيل الأوطار ١/٢٣٢ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، ترجح لديّ أن حكم الغسل يتردد بين الوجوب والاستحباب بحسب حال الشخص ، فإذا كان ممن يعمل بأعمال شاقة مرهقة تسبب في خروج روائح كريهة ، كما أنه قليل الغسل أيام الأسبوع فإن غسل الجمعة يكون في مثله واجبا . أما إذا كان كثير الغسل ولم يكن عمله بهذه المشقة ولا تخرج منه روائح كريهة فإن الغسل في مثله يكون مستحبا ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة في كل من الوجوب والاستحباب ، فوجب الجمع بينها والعمل بها جميعا قدر الإمكان ، فيحمل الوجوب على من تصدر منه الروائح ، ويحمل الندب على غيره ، وبذلك يمكن الجمع والعمل بجميع الأدلة .

٢ - ولأنه لو قلنا بوجوب الغسل للزم من ذلك ألا تجزئ الصلاة إلا به وهذا ما لم يقل به أحد ، ولو قلنا باستحبابه لعارض ذلك الأدلة الصريحة الموجبة للغسل وتأويلها فيه تعسف .

٣ - ومما يؤيد أن حكم الغسل يتغير بحسب تغير الأحوال ماروي : (أن ناسا من أهل العراق جاءوا فقالوا: يا ابن عباس ^(١) ، أترى الغسل يوم الجمعة واجبا ؟ قال: لا ، ولكنه أظهر وخير لمن اغتسل ، ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب ، وسأخبركم كيف بدأ الغسل : كان الناس بجهودين ، يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم ، وكان مسجدهم ضيق مقارب السقف ، إنما هو عريش ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت فيهم رياح آذى بذلك بعضهم بعضا ، فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال : أيها الناس إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليمس أحدكم أفضل ما يجد من دهنه وطيبه ، قال ابن عباس : ثم جاء الله - تعالى ذكره - بالخير ولبسوا غير الصوف ، وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض الذين كان يؤذي بعضهم بعضا من العرق ^(٢)) ، فيفهم من هذا أن حكم الغسل يدور مع العلة ، وأن سبب الوجوب ما كان

(١) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ١٧/٢ ، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة .

صحيح سنن أبي داود ٧٢/١ .

قال الألباني : إسناده صحيح .

يُحصل من الريح بسبب العرق ، فلما ذهب ذلك عاد الأمر إلى الإستحباب ، كما يفهم
منه أن لو وجدت الريح يعود أمر الغسل إلى الوجوب ، والله أعلم .

المسألة الثانية : وقت الجمعة :

- ١- روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا علي بن مسهر ^(٢) عن إسماعيل بن سميع ^(٣) عن أبي رزين ^(٤) قال : (كنا نصلي مع علي الجمعة فأحيانا نجد فينا وأحيانا لا نجده) .
- ٢- وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال حدثنا وكيع ^(٦) عن أبي العنيس عمرو بن مروان ^(٧) عن أبيه ^(٨) قال : (كنا نجتمع مع علي إذا زالت الشمس) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذين الأثرين حسن ؛ أما الأول ففيه إسماعيل بن سميع وهو صدوق ، والثاني فيه أبو عنيس وهو صدوق أيضا ، وبقيت رجالهما ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابقين أن عليا - رضي الله عنه - يرى جواز أداء الجمعة قبل الزوال وبعده ، فإذا أدى الجمعة قبل الزوال أو بعده جاز ذلك .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في وقت صلاة الجمعة على قولين :
الأول ذهب الحنابلة ^(٩) إلى أن للجمعة وقتين : وقت جواز وهو وقت العيد ، ويبدأ من ارتفاع الشمس قدر رمح إلى قبل الزوال ؛ وقت وجوب وأفضلية وهو بعد الزوال .
وهم بذلك يوافقون علي - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٤٤٥/١ ث (٥١٤٤) ، باب من كان يقول وقتها زوال الشمس وقت الظهر

(٢) علي بن مسهر القرشي ، الكوفي ، قاضي الموصل ، ثقة ، له غرائب بعد أن أضر ، مات سنة تسع وثمانين ومائة .
تقريب التهذيب ص ٤٠٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٨٠ . (٤) سبقت ترجمته ص ٩٤٦ .

(٥) المصنف ٤٤٥/١ ، ث (٥١٣٩) ، باب من كان يقول وقتها زوال الشمس وقت الظهر

(٦) سبقت ترجمته ص ١٢٥ . (٧) سبقت ترجمته ص ٨٠ . (٨) سبقت ترجمته ص ٨١ .

(٩) المغني ٢/٢١٠ ، كشف القناع ٢/٢٦ ، شرح منتهى الإرادات ١/٢٩٣ ، الإنصاف ٢/٣٧٥ .

الثاني : وذهب الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) إلى أن وقت الجمعة إذا زالت الشمس وهو بداية وقت الظهر . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه من جواز الجمعة قبل الزوال ، ويوافقونه في جوازها بعد الزوال .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بجواز أداء الجمعة قبل الزوال وبعده بما يأتي :
١ - بما رواه جابر^(٤) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة ثم نذهب إلى جمالنا فنريحها حين تزول الشمس ، يعني النواضح) .
رواه مسلم^(٥) .

وفي الحديث دليل على أن الصلاة كانت قبل الزوال ، لأنهم إذا كانوا يخرجون من الصلاة ثم يذهبون إلى جمالهم فيريحونها وذلك عند الزوال فمعلوم بالضرورة أن الصلاة كانت قبل ذلك ، أي قبل الزوال ، وفي هذا دليل على مشروعية الصلاة وجوازها قبل الزوال .

٢ - وبما رواه عبد الله بن سيدان السلمي^(٦) قال : (شهدت الجمعة مع أبي بكر الصديق فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ، ثم شهدنا مع عمر فكانت خطبته

(١) بدائع الصنائع ١/٢٦٩ ، المبسوط ٢/٢٤ ، شرح فتح القدير ١/٤١٢ .

(٢) مواهب الجليل ٢/١٥٨ ، حاشية الدسوقي ١/٣٤٣ .

(٣) نهاية المحتاج ٢/٢٩٥ ، المجموع ٤/٥٠٩ ، مغني المحتاج ١/٢٧٩ .

(٤) سبق ترجمته ص ٣٨ .

(٥) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٦/١٤٨ ، كتاب الجمعة ، باب صلاة الجمعة حين زوال الشمس .

(٦) عبد الله بن سيدان المطرودي ، قال البخاري : لا يتابع على حديثه ، وقال اللالكائي : مجهول لا حجة فيه .

ميزان الاعتدال ٢/٤٣٧ .

وصلاته إلى أن أقول تنصف النهار ، ثم شهدنا مع عثمان فكانت خطبته وصلاته إلى أن أقول زال النهار ، فما رأيت أحدا عاب ذلك ولا أنكره .

رواه ابن أبي شيبة ^(١) . قال الألباني : « وإسناده محتمل للتحسين ، بل هو حسن على طريقة بعض العلماء كابن رجب ^(٢) وغيره ^(٣) .

وفي هذا الحديث دليل على جواز الجمعة قبل الزوال فإن فعل أبي بكر وعمر كان قبل الزوال وكان بحضور الصحابة ولم ينكروه ، فدل على أنه كان معتادا لديهم وعلى جوازه .

٣ - وما رواه عبد الله بن سلمة ^(٤) قال : صلى بنا عبد الله بن مسعود الجمعة ضحى وقال : (خشيت عليكم الحر) .

رواه ابن أبي شيبة ^(٥) . قال الألباني : « ورجاله ثقات غير عبد الله بن سلمة فإنه صدوق تغير لما كبر ، ومثله إنما يخشى منه الخطأ في رفع الحديث أو في روايته عن غيره مما لم يشاهد ، وهو هنا يروي حادثة شاهدها بنفسه ، وهي في الواقع غريبة لمخالفتها للمعهود من الصلاة بعد الزوال ، فاجتماع هذه الأمور مما يرجح حفظه لما شاهد ، فالأرجح أن هذا الأثر صحيح ^(٦) . وفي هذا الحديث دليل أيضا على جواز أداء الجمعة قبل الزوال ، فإن عبد الله بن مسعود من فقهاء الصحابة ومن كثرت ملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يصح لديه جواز أداء الجمعة قبل الزوال لم يفعلها .

(١) المصنف ١/٤٤٤ ، ت (٥١٣٢) ، باب من كان يقل بعد الجمعة ويقول هي أول النهار

(٢) محمد ناصر الدين الألباني - الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٠ هـ - ص ٢٣ .

(٣) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي الحافظ ، سمع خلقا منهم القلاني وابن عطاء وغيرهما ، وصنف التصانيف المفيدة منها شرح البخاري بلغ فيه إلى كتاب الجنائز ، وله شرح على الترمذي ، وذيل على كتاب طبقات الخنابلة وغير ذلك ، مات في شهر رجب سنة خمس وتسعين وسبعمائة .
البدر الطالع ١/٣٢٨ .

(٤) عبد الله بن سلمة المرادي الكوفي ، روى عن عمر وعلي وابن مسعود ، وروى عنه : أبو إسحاق السبيعي وعمر بن مرة ، قال أحمد : لا أعلم روى عنه غيرهما ، وقال غيره روى عنه أبو الزبير أيضا ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال يعقوب بن شيبة : يعد في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة .
تهذيب التهذيب ٥/٥٤١ .

(٥) المصنف ١/٤٤٤ ت (٥١٣٤) ، من كان يقل بعد الجمعة ويقول هي أول النهار .

(٦) الأجوبة النافعة ص ٢٤ .

واستدل أنصار القول الثاني القائلون بأداء صلاة الجمعة بعد الزوال بما يأتي :

١ - بما رواه أنس^(١) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس) .

رواه البخاري^(٢) .

وفي الحديث دليل على مواظبته صلى الله عليه وسلم على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس
٢ - وما رواه سلمة بن الأكوع^(٣) - رضي الله عنه - قال : (كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع الفياء) .
رواه مسلم^(٤) .

وفي الحديث دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤدي الجمعة بعد الزوال .

(١) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٣٨٦/٢ ، كتاب الجمعة ، باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس

(٣) سبقت ترجمته ص ٩٤ .

(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٤٨/٦ ، كتاب الجمعة ، باب صلاة الجمعة حين زوال الشمس

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي جواز أداء الجمعة قبل الزوال وبعده ، وأن للجمعة وقتين ، وقت جواز وهو من وقت صلاة العيد إلى قبل الزوال ، والوقت الثاني : وقت وجوب وفضيلة وهو ما بعد الزوال وذلك لما يأتي :

١- أن في القول بجواز أداء الجمعة قبل الزوال وبعده جمعا بين الأدلة وإعمالا لجميع النصوص إذا هو المتعين عند الإمكان ، وقد أمكن .

٢- ويمكن الجمع بين الفريقين بحمل أدلة الفريق الأول على الجواز ، وحمل أدلة الفريق الثاني على الأفضلية ، وبذلك يزول التعارض بين هذه الأدلة .

٣- عمل الصحابة بذلك يقوي هذه الأدلة ويجعلها ناهضة لصحة الاستدلال بها على جواز الصلاة قبل الزوال ، وقد ورد جواز ذلك عن أبي بكر وعمر وابن مسعود^(١) وجابر^(٢) ومعاوية^(٣) وسعيد بن زيد^(٤) - رضي الله عنهم -^(٥) ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٩ .

(٤) سعيد بن زيد العدوي ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، أسلم قبل دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم ، وهاجر وشهد أحدا والمشاهد بعدها ، مات سنة إحدى وخمسين .
الإصابة ٤٦/٢ .

(٥) نيل الأوطار ٢٦/٣ .

المسألة الثالثة : موضع إقامة صلاة الجمعة :

- ١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن زبيد ^(٣) عن سعد بن عبيدة ^(٤) عن أبي عبد الرحمن السلمي ^(٥) عن علي قال : (لا الجمعة ولا تشريق ^(٦) إلا في مصر جامع) .
- ٢ - وروى عبد الرزاق بسنده ^(٧) عن معمر ^(٨) عن أبي إسحاق ^(٩) عن الحارث ^(١٠) عن علي قال : (لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع) .
- ٣ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(١١) قال : حدثنا جرير ^(١٢) عن منصور ^(١٣) عن طلحة ^(١٤) عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي قال : قال علي : (لا الجمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة) .

(١) المصنف ١٦٨/٣ ، ث (٥١٧٧) ، كتاب الجمعة ، باب القرى الصغار .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) زبيد بن الحارث بن عبد الكريم الياضي ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، روى عن : سعد بن عبيدة وإبراهيم النخعي ، وروى عنه : شعبة والثوري وغيرهم ، قال القطان : ثبت ، وقال أبو حاتم والنسائي : ثقة ، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة .

الجرح والتعديل ٦٢٣/٣ ، تهذيب التهذيب ٣١٠/٣ .

(٤) سعد بن عبيدة السلمي أبو ضمرة الكوفي ، روى عن : المغيرة بن شعبة وابن عمر والبراء بن عازب ، وروى عنه : الأعمش وفطر بن خليفة وغيرهم ، قال ابن معين : كان ثقة كثير الحديث ، مات في ولاية عمرو بن هبيرة على العراق تهذيب التهذيب ٤٧٨/٣ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٦) التشريق : هي ثلاثة أيام تلي عيد النحر ، سميت بذلك من تشريق اللحم ، وهو تقديده ويسطه في الشمس ليحفظ ، لأن لحوم الأضاحي كانت تشرق فيها بمنى .
النهاية في غريب الحديث ٤٦٤/٢ .

(٧) المصنف ٣٠١/٣ ، ث (٥٧١٩) ، باب القرى الصغار ، ورواه كذلك البيهقي في السنن ١٧٩/٣ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(١٠) سبقت ترجمته ص ٢٧ .

(١١) المصنف ٤٣٩/١ ث (٥٠٥٩) ، باب من قال : لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع

(١٢) سبقت ترجمته ص ١٣٠ .

(١٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(١٤) طلحة بن مصرف بن عمرو الياضي ، الكوفي ، ثقة قارىء فاضل ، مات سنة اثني عشرة ومائة .

تقريب التهذيب ص ٢٨٣ .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول صحيح ورجاله ثقات . وأما الأثر الثاني فموضوع ؛ لأن الحارث كذاب كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عتقنه . وأما الأثر الثالث فإسناده حسن ؛ لأن جريرا صدوق وبقية رجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الآثار السابقة أن عليا بن أبي طالب - رضي الله عنه - يرى إقامة الجمعة في المصر الجامع أو المدينة العظيمة ، فلا تقام في القرى والبوادي .

مذاهب الفقهاء :

اختلف فقهاء المذاهب الأربعة في موضع إقامة الجمعة على قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(١) إلى اشتراط المصر الجامع لصحة إقامة الجمعة ، فلا تقام في القرى ولا تجب على أهلها ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه . وقد اختلف فقهاء الحنفية في تفسير معنى المصر على أقوال أشهرها :

- ١ - كل موضع له أمير وقاض ينفذ الأحكام وقيم الحدود ، وهو ظاهر المذهب .
- ٢ - الذي يسكنه عدد كبير من الناس بحيث إنهم إذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يسعهم ، وعليه فتوى أكثر العلماء .
- ٣ - كل موضع يكون فيه كل محترف ، ويوجد فيه جميع ما يحتاج الناس إليه في معاشهم ، وفيه فقيه وقاض يقيم الحدود^(٢) .

الثاني : ذهب المالكية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) إلى جوازها في القرى كجوازها في الأمصار ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المبسوط ٢/٢٣ ، تبين الحقائق ١/٢١٧ ، بدائع الصنائع ١/٢٥٩ .

(٢) المراجع السابقة والجزء والصفحة .

(٣) التاج والإكليل ٢/١٥٩ ، مواهب الجليل ٢/١٦٠ ، حاشية الدسوقي ١/٣٧٣ .

(٤) نهاية المحتاج ٢/٢٨٩ ، حاشية الشرواني ٢/٤١٣ ، المجموع ٤/٥٠١ .

(٥) كشف القناع ٢/٢٨ ، الإنصاف ٢/٣٧٨ ، المغني ٢/١٧١ .

واختلف أصحاب القول الثاني في شروط القرية التي تصح الجمعة فيها على ما يأتي :
١- المالكية : اشترطوا أن تكون القرية كبيرة بحيث يكون فيها سوق وجامع وأزقة وجماعة
تتقرى بهم القرية ^(١)

٢- الشافعية والحنابلة : اشترطوا أن تكون القرية مجتمعة البناء بما جرت العادة بالبناء به من
حجر أو لبن أو طين أو قصب أو شجر، وأن يستوطنها أربعون مكلفون ، لا يظعنون عنها شتاء
ولا صيفا ^(٢)

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون باشتراط المصر الجامع بما يأتي :
١- بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (كان الناس يتتابون يوم الجمعة من منازلهم
والعوالي . . الحديث)
رواه البخاري ^(٣)

قال في معارف السنن : " (كان الناس يتتابون) أي يحضرون نوبة فنوبة ، تحضر طائفة
في جمعة وطائفة في جمعة أخرى ، وهذا يفيدنا في عدم إقامة الجمعة في القرى ، لأنه لو
كان واجبا على أهل العوالي ما تناوبوا ، ولكانوا يحضرون جميعا ، وإلا فكيف يستقيم أن
يرضى البقية من الصحابة الذين لم يحضروا مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
يتخلفوا عن إقامة الجمعة التي حث الشارع على فضائلها ... وهو صلى الله عليه وسلم قد
أوعد تارك الجمعة وعيدا شديدا ، وهم كانوا أحرص الناس على الخيرات ، وأرغبهم في
الحسنات .. ثم هو صلى الله عليه وسلم كان أرحم الناس في إرشاد الصحابة إلى أمثال
هذه الفضائل .. والعوالي أقرب موضع إلى المدينة ، فتحضر طائفة إلى مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويتخلف آخرون ثم لا يقيمون الجمعة في مسجدهم بقاء وهو صلى الله
عليه وسلم يعلم كل ذلك ثم لا يأمرهم بإقامتها ، فهذا أوضح دليل وأقوى حجة على أن
الجمعة ما كانت تلزمهم في مثل تلك القرى الصغيرة ، وإلا ما كانت تفوت بقيتهم في

(١) الكافي ٢١٢/١ ، الشرح الصغير ٤٩٦/١

(٢) نهاية المحتاج ٢٩٠/٢ ، المجموع ٥٠١/٤ ، كشف القناع ٢٧/٢ ، المغني ١٧١/٢ .

(٣) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٣٨٥/٢ ، كتاب الجمعة ، باب من أين تأتي الجمعة وعلى من تجب .

العوالي ، وإنما كانوا يحضرون الجمعة مناوبة لكي يتفقهوا في الدين ويتعلموا مسائل الشرع المبين ولينذروا قومهم ويعلموهم دينهم إذا رجعوا إليهم ، ولكي يتشرفوا بزيارته صلى الله عليه وسلم ، فكانوا يتناوبون من أجل تلك المصالح الشرعية ، لا أنها كانت واجبة عليهم " (١) .

٢ - وبما روي عن علي - رضي الله عنه - قال : (لاجمة ولا تشريق إلا في مصر جامع) .
وقد سبق ذكره (٢) .

قال في فتح القدير : " وكفى بعلي قدوة " (٣) .

٣ - بالمعقول :

أ - لو كانت الجمعة جائزة في القرى لورد النقل به متواترا ، كوروده في فعلها بالأمصار لعموم الحاجة إليه ، وأيضا لما اتفقوا على عدم جوازها في البوادي لأنها ليست بمصر ، وقد روي أنه " قيل للحسن (٤) إن الحاج (٥) أقام الجمعة بالأهواز " (٦) ، فقال : لعن الله الحاج يترك الجمعة في الأمصار وقيمها في حلاقيم (٧) البلاد " (٨) .

ب - ولأن دليل افتراض الجمعة من كتاب الله عام في جميع الأمكنة ، واختصاصها ببعض الأمكنة لا يكون إلا عن سماع ، والإجماع منعقد على أنها لا تقام في البراري ولا في كل قرية

(١) محمد يوسف البنوري، معارف السنن شرح سنن الترمذي ، كراتشي ، الطبعة (بدون) ، ١٣٨٨ هـ ، ١٩٤٨ م ج ٣٤٦/٤ .

(٢) انظر ص ٣٦٥ .

(٣) شرح فتح القدير ٤٠٨/١ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٣ .

(٥) الحاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي ، الأمير الشهير ، نشأ مؤدب كتاب ثم لحق بعبد الملك بن مروان وحضر معه قتل مصعب بن الزبير ثم انتدب لقتال عبدالله بن الزبير ، ورمى الكعبة بالمنجنيق إلى أن قتل ابن الزبير ، ولاء عبدالله على الحرمين ثم ولاء العراقيين فسار بالناس سيرة جائزة ، قال الحاكم : ليس بأهل أن يروى عنه ، وقال النسائي : ليس بثقة ولا مأمون ، مات بواسط سنة خمس وتسعين .

الجرح والتعديل ١٦٨/٣ ، تهذيب التهذيب ٢١٢/٢ .

(٦) الأهواز : ناحية بين البصرة وفارس ، ويقال لها خوزستان ، بها عمارات وأودية ومياه كثيرة ، لكنها في صيفها لا يفارق الجحيم ، وقد فتحت على يد حرقوص بن زهير بتأمر عتبة بن غزوان سنة ١٧ هـ .

آثار البلاد ص ١٥٢ ، معجم البلدان ٢٨٤/١ ، ٢٨٦ .

(٧) أي القرى البعيدة .

(٨) أحكام القرآن للحصص ٤٤٥/٣ ، تبين الحقائق ٢١٧/١ .

فقد رنا المصر وهو أولى لحديث علي - رضي الله عنه - وهو لو عورض بفعل غيره كان علي - رضي الله عنه - مقدما عليه " ^(١) .

ج - " ولأن الجمعة من أعظم شعائر الإسلام فتختص بمكان إظهار الشعار وهو المصر " ^(٢) .

واستدل أنصار القول الثاني، القائلون بجواز الجمعة في القرى بما يأتي :

١ - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ^(٣) .
" فعموم هذه الآية دال على صحة الجمعة في القرى ، ولا ينسخها أو لا يخصها إلا آية أخرى أو سنة ثابتة صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم تنسخها آية ولم يثبت خلاف ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتبقى الآية على عمومها وهو صحة الجمعة في القرى " ^(٤) .

٢ - وبما رواه ابن عباس ^(٥) - رضي الله عنهما - قال: (إن أول جمعة جمعت بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس بجواثي ^(٦) من البحرين) رواه البخاري ^(٧) .

ووجه الدلالة من الحديث : أن جواثي كانت قرية من قرى البحرين ^(٨) ، والظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستبداد بالأمور الشرعية في زمن نزول الوحي ، ولأنه لو كان ذلك لا يجوز لنزل فيه القرآن ، كما استدل جابر ^(٩) وأبو سعيد ^(١٠) على جواز العزل بأنهم فعلوه والقرآن ينزل فلم ينهوا عنه ^(١١) .

(١) شرح فتح القدير ٤٠٩/١ .

(٢) بدائع الصنائع ٢٥٩/١ .

(٣) الجمعة (٩) .

(٤) عون المعبود ٤٠٣/٣ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٦) مدينة البحرين ، وفيها أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد

القيس . معجم ما استعجم ٤٠١/١ ، ٤٠٢ .

(٧) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٣٧٩/٢ ، كتاب الجمعة ، باب الجمعة في القرى والمدن .

(٨) عون المعبود ٣٩٨، ٣٩٧/٣ ، كتاب الجمعة باب الجمعة في القرى .

(٩) سبقت ترجمته ص ٣٨ .

(١٠) سبقت ترجمته ص ٨٣ .

(١١) فتح الباري ٣٨٠/٢ .

٣ - بما رواه عبد الرحمن بن كعب^(١) عن أبيه كعب بن مالك^(٢) - رضي الله عنه - (أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة^(٣) فقلت له : إذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة ، قال : لأنه أول من جمع بنا في هزم النبي^(٤) من حرة بني بياضة^(٥) في نقيع يقال له نقيع الخضعات^(٦) ، قلت : كم أنتم يومئذ ؟ قال : أربعون) .

رواه أبو داود^(٧) وابن ماجه^(٨) والبيهقي وقال : هذا حديث حسن الإسناد صحيح^(٩) .

قال الخطابي^(١٠) : " وفي الحديث من الفقه أن الجمعة جوازها في القرى كجوازها في المدن والأمصار لأن حرة بني بياضة قرية على ميل من المدينة " ^(١١) .

-
- (١) عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي ، أبو الخطاب المدني ، روى عن أبيه وأبي قتادة وجابر وعائشة ، وروى عنه ابنه كعب وأبو أمية بن سهل والزهرى وغيرهم ، قال ابن سعد : كان ثقة ، توفي في خلافة سليمان بن عبد الملك .
- الرحم والتعديل ٢٨٠/٥ ، تهذيب التهذيب ٢٥٩/٦ .
- (٢) سبق ترجمته ص ٢٦٦ .
- (٣) أسعد بن زرارة بن عدس ، أبو أمية الأنصاري الخزرجي النحاري ، شهد العقبتين ، وكان نقيباً على قبيلته ، وكان أول من جمع بالمدينة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم ، مات في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قبل بدر .
- الإصابة ٣٤/١ .
- (٤) الهزم : ما اطمأن من الأرض وانخفض ، والنبيت : بطن من الأنصار وهو عمرو بن مالك بن الأوس .
- معجم البلدان ٤٠٤/٥ ، ٤٠٥ .
- (٥) بطن من بطون الأنصار ، وهو بياضة بن عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب بن جشم بن الخزرج .
- معجم البلدان ٤٠٥/٥ .
- (٦) النقيع : هو الموضع الذي يستنقع فيه الماء . والخضعات : مستنقع سمي بذلك ، حمه عمر بن الخطاب لخیل المسلمين ، وهو من أودية الحجاز يدفع سيله إلى المدينة ، وهو على عشرين فرسخاً من المدينة . معجم البلدان ٣٠١/٥ .
- (٧) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٣٩٩/٣ ، كتاب الجمعة ، باب الجمعة في القرى .
- (٨) السنن ٣٤٣/١ ، ٣٤٤ ، باب فرض الجمعة .
- (٩) السنن الكبرى ١٧٧/٣ ، كتاب الجمعة ، باب النفر الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة .
- (١٠) حمد بن محمد بن إبراهيم البستي الخطابي ، أبو سليمان ، ولد سنة بضع عشرة وثلاثمائة ، روى عن : أبي سعيد بن الأعرابي وأبي العباس الأصم ، وروى عنه : أبو عبد الله الحاكم وأبو حامد الإسفراييني وأبو عبيد الهروي وغيرهم ، أخذ الفقه على المذهب الشافعي عن أبي بكر القفال الشاشي ، ومن أشهر مصنفاته : شرح السنة ، وشرح الأسماء الحسنى ، والغنية عن الكلام وأهله ، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .
- سير أعلام النبلاء ٢٣/١٧ .
- (١١) حمد بن محمد الخطابي ت ٣٨٨ - معالم السنن (بذيل مختصر سنن أبي داود للمنذري) - مطبعة أنصار السنة المحمدية - مصر - الطبعة (بدون) - ١٣٦٧ هـ ، ١٩٤٨ م - ٧ أجزاء - ج ١٠/٢ .

- ٤ - وما رواه أبي هريرة ^(١) - رضي الله عنه - أنهم كتبوا إلى عمر يسألونه عن الجمعة ، فكتب : (اجمعوا حيث كنتم) .
- رواه ابن أبي شيبة ^(٢) ، قال البيهقي : وهذا الأثر إسناده حسن ^(٣) . وصححه الألباني ^(٤) ، قال الشافعي : *معناه في أي قرية كنتم ، لأن مقامهم من البحرين إنما كان في القرى ^(٥) .
- ٥ - وما رواه نافع ^(٦) - رحمه الله - قال : (كان ابن عمر ^(٧) يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون فلا يعيب عليهم) .
- رواه عبد الرزاق ^(٨) ، قال الشوكاني : إسناده صحيح ^(٩) ، وفيه دليل على جواز الجمعة في كل مكان ، ومعلوم أن هؤلاء لم تكن منازلهم من ملز ، وإنما هي من جريد أو سعف وإقرار ابن عمر لهم دليل على جواز الجمعة في القرى ^(١٠) .

-
- (١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .
- (٢) المصنف ١/٤٤٠ ، كتاب الجمعة ، باب من كان يرى الجمعة في القرى وغيرها
- (٣) معرفة السنن والآثار ٢/٤٦٧ .
- (٤) إرواء الغليل ٣/٦٦ .
- (٥) معرفة السنن والآثار ٢/٤٦٧ .
- (٦) سبقت ترجمته ص ٢٥٨ .
- (٧) سبقت ترجمته ص ٢٦ .
- (٨) المصنف ٣/١٧٠ ، كتاب الجمعة ، باب القرى الصغار
- (٩) نيل الأوطار ٣/٢٣٤ ،
- (١٠) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٤/١٦٩ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ جواز أداء الجمعة في القرى العظيمة ، وذلك لما يأتي :

١- قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع وخاصة حديثي ابن عباس وأبي هريرة - رضي الله عنهما - .

٢- تعضيد عمل الصحابة بذلك يقوي هذه الأدلة ويجعلها ناهضة للاستدلال بها ، ومن روي عنهم ذلك : عمر وعثمان وأبو هريرة وابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهم -^(١) .

٣- أن القول بجواز الجمعة في القرى هو الأشبه بالصواب ، بل هو الصواب ، ويمكن جمع أقوال الفقهاء عليه ، فإن الحنفية عندما عرفوا المصر عرفوه بتعاريف منها : أنهم إذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يسعهم ، قال في الدر المختار : وعليه فتوى أكثر الفقهاء^(٢) . وهذا التعريف يصدق على كثير من القرى ، ويفهم من هذا أن الرأي الراجح لدى فقهاء الحنفية هو إقامة الجمعة في القرى العظيمة وهي تختلف عن المدن ، كما أنها تختلف عن القرى الصغيرة والتي غالباً ما يظعن أهلها صيفاً أو شتاءً .

ومعلوم أن القرى الكبيرة لاتسع مساجدها لأهل القرية وإنما يحتاجون إلى بناء مسجد جامع يفي بذلك الغرض ، وإذا أردنا تطبيق بقية تعاريف الحنفية للمصر على القرية العظيمة فإنها تنطبق عليها ، أما القرى الصغيرة أو التي بقاء أهلها بقاء الماء والكلاء ويظعنون متى ما احتاجوا إليهما فإن الجميع متفق على عدم وجوب الجمعة عليهم إذ أن الجمهور لم يجوزوا الجمعة في القرى الصغار .

والذي يظهر لي أن الخلاف ظاهري - خلاف في التسمية - لأن الحنفية حينما يعرفون المصر وينطبق تعريفهم على القرى العظيمة فمعناه أنهم يوافقون على صحة الجمعة لهم ،

(١) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٤٠٦/٣ ، كتاب الجمعة ، باب الجمعة في القرى .

(٢) حاشية رد المختار ٥٣٦/١ .

ويفهم منه عدم جواز الجمعة لمن لا تنطبق عليهم هذه الصفات والشروط وهم الذين يتنقلون ويرتحلون .

وعلى ذلك يمكن حمل قول علي - رضي الله عنه - ، قال الشافعي : «ولا تدري ما حد المصر الجامع عنده - أي عند علي - رضي الله عنه - أهى القرى العظام أو القرى التى لا تفارق ؟ ثم قال : بل هى القرى العظام»^(١) ، إذ أن القرى الصغيرة لاخلاف بين الفقهاء فى عدم جواز الجمعة فيها ، والله أعلم .

(١) معرفة السنن والآثار ٤٦٧/٢ .

المسألة الرابعة : القراءة في صلاة الجمعة :

١- روى مسلم بسنده ^(١) عن جعفر ^(٢) عن أبيه ^(٣) عن عبيد الله بن رافع ^(٤) قال :
(استخلف مروان ^(٥) أبا هريرة ^(٦) على المدينة وخرج إلى مكة ، فصلى بنا أبو هريرة
الجمعة فقرأ سورة الجمعة في السجدة الأولى وفي الآخرة إذا جاءك المنافقون ، فقال عبيدالله:
فأدركت أبا هريرة حين انصرف ، فقلت له : إنك قرأت بسورتين كان علي يقرأ بهما في
الكوفة ، فقال أبو هريرة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر صحيح ورجاله ثقات .

(١) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٦٦/٦ ، كتاب الجمعة ، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٤٧ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٣٧ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٩٤ .

(٥) مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي ، أبو عبد الملك ، ولي الخلافة في آخر سنة أربع وستين وله إحدى وستون سنة ، روى عن عثمان وعلي وزيد بن ثابت وأبي هريرة ولا يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه : ابنه وسهل بن سعد الساعدي وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين كتب لعثمان وولي إمرة المدينة أيام معاوية ، وبويع له بالخلافة بعد موت معاوية بن يزيد بالجالية ، وهو الذي رمى الزبير يوم الجمل فقتله ، وأخرج له البخاري في صحيحه .

الجرح والتعديل ٢٨/٨ ، تهذيب التهذيب ٩١/١٠

(٦) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى استحباب قراءة سورتي الجمعة والمنافقون في صلاة الجمعة .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في ما يستحب قراءته في صلاة الجمعة إلى أربعة أقول :

الأول : ذهب الحنابلة^(١) والشافعية في قول^(٢) على إستحباب قراءة سورتي الجمعة والمنافقون في صلاة الجمعة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب الحنفية^(٣) إلى أنه لا يوقت لصلاة الجمعة شيء معين ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثالث : وذهب المالكية^(٤) إلى استحباب قراءة سورتي الجمعة والغاشية في صلاة الجمعة ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الرابع : وذهب الشافعية^(٥) في القول الثاني الى استحباب قراءة سورتي سبوح وهل أتاك حديث الغاشية في صلاة الجمعة ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون باستحباب قراءة سورتي الجمعة والمنافقون ، بما يأتي :

١- بما رواه عبد الله بن عباس^(٦) - رضي الله عنهما - (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة والمنافقون) .
رواه مسلم^(٧) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على استحباب قراءة سورتي الجمعة والمنافقون في صلاة الجمعة .

(١) الشرح الكبير ١٨٩/٢ ، الإنصاف ٣٩٩/٢ ، كشاف القناع ٣٨/٢ .

(٢) المجموع ٥٣٠/٤ ، ٥٣١ ؛ نهاية المحتاج ٣٢٧/٢ ؛ حاشية الشرواني ٤٦٣/٢ .

(٣) المبسوط ٣٦/٢ ، بدائع الصنائع ٢٦٩/١ .

(٤) مواهب الجليل ١٧٢/٢ ، المدونة ١٤٧/١ ، حاشية الدسوقي ٣٥٢/١ .

(٥) نهاية المحتاج ٣٢٧/٢ ؛ حاشية الشرواني ٤٦٣/٢ .

(٦) سبقت ترجمه ص ١٠ .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٦٨/٦ ، كتاب الجمعة ، باب ما يقرأ يوم الجمعة .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم توقيت شيء معين في صلاة الجمعة بما يأتي :

١- بالمعقول :

أ- "لا يوقت لصلاة الجمعة شيء معين ، لأنه يؤدي إلى هجر ما سوى ما وقته ، وليس شيء من القرآن مهجوراً" (١) .

ب- "ولئلا تظنه العامة حتماً" (٢) .

واستدل أنصار القول الثالث ، القائلون باستحباب قراءة سورتي الجمعة والغاشية ،

بما يأتي :

١- بما روي أن الضحاك بن قيس (٣) كتب إلى النعمان بن بشير (٤) يسأله أي شيء قرأ

رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة سوى سورة الجمعة فقال : (كان يقرأ هل

أتاك) .

رواه مسلم (٥) .

ففي الحديث دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسورتي الجمعة والغاشية ،

وهو دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين .

٢- بالمعقول :

أ- "ولأن سورة الجمعة متعلقة بيوم الجمعة ، وسورة الغاشية متعلقة بالساعة التي ورد

أنها تقوم يوم الجمعة ، فلذلك يستحب قراءة هاتين السورتين" (٦) .

(١) المبسوط ٣٦/٢ .

(٢) بدائع الصنائع ٢٦٩/١ .

(٣) الضحاك بن قيس الفهري القرشي ، أبوانيس ، مختلف في صحبه ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن عمر وحبيب بن سلمة ، وروى عنه : معاوية بن أبي سفيان والحسن البصري وغيرهم ، شهد فتح دمشق وسكنها إلى حين وفاته ، وقد شهد صفين مع معاوية ، قتل في مرج راهط في قتاله لمروان بن الحكم سنة أربع وستين .

الجرح والتعديل ٤٥٧/٤ ، تهذيب التهذيب ٤٥٠/٤ .

(٤) النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري الخزرجي ، له ولأبيه صحبة ، وهو أول مولود للأنصار في الإسلام بعد الفجرة ، ولي إمرة الكوفة لمعاوية ، قتل في قتاله لمروان بن الحكم سنة خمس وستين .

الإصابة ٥٥٩/٣ .

(٥) صحيح مسلم بشرحه للتنوير ١٦٨/٦ ، كتاب الجمعة ، باب ما يقرأ يوم الجمعة

(٦) حاشية الدسوقي ٣٥٢ / ١

واستدل أنصار القول الرابع ، القائلون باستحباب قراءة سورتي سبوح والغاشية بما يأتي :

١ - بما رواه النعمان بن بشير^(١) رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين والجمعة بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية) .
رواه مسلم^(٢) .

وفي هذا الحديث دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين لمداومته صلى الله عليه وسلم على ذلك .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٤٦ .
(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٦٧/٦ ، كتاب الجمعة ، باب ما يقرأ في يوم الجمعة

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي التنويع بين كل ماسبق فتارة يقرأ بالجمعة والمنافقون ، وتارة يقرأ بالجمعة والغاشية ، وأخرى يقرأ بسبح والغاشية ، وذلك لما يأتي :

أ - قوة الأدلة ووضوحها وصراحتها في استحباب قراءة كل ذلك .

ب - في القول بالتنويع جمع بين الأدلة إذ أن كل الأدلة قوية ولا مرجح لأحدها على الأخرى ، فيعمل بكل تلك الأدلة ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتنويع ، وقد كان ذلك هديه صلى الله عليه وسلم كما في الوضوء وغيره ، فقد كان صلى الله عليه وسلم تارة يتوضأ مرة ، وتارة مرتين مرتين ، وتارة ثلاثا ثلاثا ، وهكذا .

قال الشوكاني : "قد ثبتت الأوجه الثلاثة ، فلا وجه لتفضيل بعضها على بعض ، إلا أن الأحاديث التي فيها لفظ (كان) مشعرة بأنه فعل ذلك في أيام متعددة" (١) . وجميع الأحاديث السابقة فيها لفظ (كان) وهو مشعر بالتنويع بين كل ذلك .

ج - وأما ما استدل به الحنفية على عدم توقيت شيء معين فهو اجتهاد في مقابل النص ، وأيضا فإنه يمكن حمل ذلك على الجواز ، وتحمل الأدلة الأخرى على الأفضلية ، ولا شك أن اتباع الأفضل أولى ، والله أعلم .

(١) نيل الأوطار ٣/ ٣١٤ .

المسألة الخامسة : إذن السلطان في الجمعة :

١- روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال حدثنا عبد السلام بن حرب^(٢) عن القاسم بن الوليد^(٣) قال : قال علي : (لا جماعة يوم الجمعة إلا مع الإمام) .

٢- وروى البيهقي بسنده^(٤) قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ^(٥) أخبرنا أبو العباس بن يعقوب^(٦) حدثنا محمد بن خالد بن خلّـي^(٧) حدثنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة^(٨) عن أبيه^(٩)

(١) المصنف ١/ ٤٦٤ ، باب من قال لا جماعة يوم الجمعة إلا مع الإمام

(٢) عبد السلام بن حرب النهدي الملائي ، أبو بكر الكوفي الحافظ ، أصله بصري ، روى عن : يحيى بن سعيد الأنصاري ويونس بن عبيد ، وروى عنه : أبو إسحاق وابنا أبي شيبة وأحمد بن حنبل ، قال ابن معين : صدوق ، وقال أبو حاتم : ثقة صدوق ، مات سنة سبع وثمانين ومائة .

الجرح والتعديل ٦/ ٤٧ ، تهذيب التهذيب ٦/ ٣١٦ .

(٣) القاسم بن الوليد الهمداني ثم الخبزي ، أبو عبد الرحمن الكوفي القاضي ، روى عن المنهال بن عمرو وتصادة والشعبي ، وروى عنه : ابنه الوليد وأبو نعيم وغيرهم ، قال ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : ثقة وهو في عداد الشيوخ ، مات سنة إحدى وأربعين ومائة .

الجرح والتعديل ٧/ ١٢٢ ، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٤٠ .

(٤) السنن الكبرى ٣/ ٢٢٥ ، كتاب الجمعة ، باب من تكون خلفه الجمعة من أمير وأمور .

(٥) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٧) محمد بن خالد بن خلّـي الكلاعي ، أبو الحسين الحمصي ، روى عن : أبيه وأحمد بن خالد ، وروى عنه النسائي وأبو عوانة الاسفرائيني وغيرهم ، قال النسائي : ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق .

تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٠ .

(٨) بشر بن شعيب بن أبي حمزة دينار القرشي ، مولا هم أبو القاسم الحمصي ، روى عن : أبيه ، وروى عنه : البخاري والترمذي والنسائي وغيرهم ، مات سنة ثلاثة عشر ومائتين .

تهذيب التهذيب ١/ ٤٥١ .

(٩) شعيب بن أبي حمزة واسمه دينار الأموي مولا هم ، أبو بشر الحمصي ، روى عن : الزهري وابن المنكدر ، وروى عنه : ابنه بشر ، والوليد بن مسلم وغيرهم ، قال أحمد : رأيت كتب شعيب فرأيتها مضبوطة مقيدة ، وقال ابن معين : ثقة ، مات سنة اثنتين وستين ومائة .

تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥١ .

عن الزهري^(١) قال : أخبرنا عروة بن الزبير^(٢) أن عبيدا لله بن عدي بن الخيار^(٣) أخبره أنه دخل على أمير المؤمنين عثمان - رضي الله عنه - الدار وهو محصور وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يصلي للناس ، فقال : (يا أمير المؤمنين إني أخرج في الصلاة مع هؤلاء وأنت محصور ، وأنت الإمام ، فكيف ترى في الصلاة معهم ، فقال له عثمان - رضي الله عنه - إن الصلاة أحسن ما يعمل الناس ، فإذا أحسنوا فأحسن معهم ، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول ضعيف للانقطاع فإن القاسم ذكره ابن حجر في الطبقة السابعة من المحدثين ، وهم كبار أتباع التابعين ، ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة^(٤) ، والأثر الثاني صحيح ورجاله ثقات .

فقه الأثر :

تعارضت الروايات عن علي - رضي الله عنه - في اشتراط السلطان وعدمه ، ولكن الصحيح الثابت عنه - كما في الأثر الثاني - أنه لا يرى اشتراط السلطان .

(١) سبقت ترجمته ص ٦٤ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٥٤ .

(٣) عبيد الله بن عدي بن الخيار النوفلي القرشي المدني ، روى عن عمرو عثمان وعلي والمقداد بن الأسود ، وروى عنه : عروة بن الزبير وعطاء بن يزيد وعمر وغيرهم ، ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ثقة قليل الحديث ، قال العجلي : تابعي ثقة من كبار التابعين ، مات بالمدينة في خلافة الوليد بن عبد الملك سنة تسعين للهجرة .

الجرح والتعديل ٣٢٩/٥ ، تهذيب التهذيب ٣٦/٧ ،

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٥٢ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في إذن السلطان بالجمعة على قولين :

الأول : ذهب المالكية ^(١) والشافعية ^(٢) والحنابلة ^(٣) إلى عدم اشتراط إذن السلطان لإقامة الجمعة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : وذهب الحنفية ^(٤) إلى اشتراط إذن السلطان لإقامة الجمعة ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول القائلون بعدم اشتراط إذن السلطان بما يأتي :

١ - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ .. ﴾ ^(٥)
وروجه الاستدلال من الآية : أن الله سبحانه وتعالى أمر بالسعي إلى الجمعة ولم يشترط لها السلطان ولا إذنه ، فلا يكون شرطا في إقامتها .

٢- وبما روي أن عليا - رضي الله عنه - أقام الجمعة بالناس ، وعثمان - رضي الله عنه - محصور) .

وقد سبق ذكره ^(٦) .

وروجه الدلالة من ذلك : أنه كان بمحضر من الصحابة فلم ينكروه فكان إجماعا ، كما أن عثمان - رضي الله عنه - صوب ذلك وأمر بالصلاة معهم ، فهذا كله يدل على عدم اشتراط إذن السلطان لإقامتها ^(٧) .

٣- بالمعقول :

أ- "ولأنها من فرائض الأعيان ، فلم يشترط لها إذن الإمام كالطهور وسائر الصلوات" ^(٨) .

(١) مواهب الجليل ١٧٤/٢ ، حاشية الخرشبي ٧٨/٢ ، حاشية الدسوقي ٣٤٨/١

(٢) الأم ٢٤٠/١ .

(٣) كشف القناع ٣٩/٢ ، المغني ١٧٣/٢ .

(٤) شرح فتح القدير ٤١١/١ ، بدائع الصنائع ٢٦١/١ ، تبين الحقائق ٢١٩/١ .

(٥) الجمعة (٩)

(٦) انظر ص ٣٨٠ .

(٧) المغني ١٧٣/٢ . (٨) المرجع السابق ١٧٤/٢ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون باشتراط إذن السلطان في إقامة الجمعة بما يأتي :

١- بما رواه جابر بن عبد الله ^(١) - رضي الله عنهما - قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (يأيتها الناس ، توبوا إلى الله قبل أن تموتوا ، وبادروا بالأعمال الصالحة قبل أن تشتغلوا ، وصلوا الذي بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له ، وكثرة الصدقة في السر والعلانية ترزقوا وتنصروا وتجبروا ، واعلموا أن الله قد افترض الجمع في مقامي هذا ، في يومي هذا ، في شهري هذا ، من عامي هذا إلى يوم القيامة ، فمن تركها في حياتي أو بعدي - وله إمام عادل أو جائر - استخفافا بها ، أو جحودا لها ، فلا جمع الله له شمله ، ولا برك له في أمره ، ألا ولا صلاة له ، ولا زكاة له ، ولا حج له ، ولا صوم له ، ولا بر له حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه ، ألا لا تؤمن امرأة رجلا ، ولا يؤم أعرابي مهاجرا ، ولا يؤم فاجر مؤمنا إلا أن يقهره بسلطان يخاف سيفه وسوطه) .
رواه ابن ماجه ^(٢) ، قال في الزوائد : إسناده ضعيف ^(٣) .

ووجه الاستدلال من الحديث : أن التقييد في الجملة الحالية (وله إمام) يفيد اشتراط الإمام لإقامة الجمعة .

٢- وبما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال : (لاجماعة يوم جمعة إلا مع الإمام) .
وقد سبق ذكره ^(٤) .

وفي هذا الأثر دليل صريح أن الجمعة لا تكون إلا للإمام ولا تقام إلا بإذنه .

٣- وبما روي عن الحسن ^(٥) - رحمه الله - أنه قال : (أربع إلى السلطان ، وذكر منها : الجمعة والعيد) ^(٦) .

وفي هذا دليل على أن الجمعة تفتقر لإذن السلطان .

٤ - بالمعقول :

أ- "لأن ثوران الفتنة يجب تعطيله وهو متوقع إذا لم يكن التقدم عن أمر سلطان تعتقد طاعته أو تخشى عقوبته ، فإن التقدم على جميع أهل المصر يعد شرفا ورفعة ، فيتسارع إليه كل من مالت همته إلى الرياسة فيقع التجاذب والتنازع وذلك يؤدي إلى القتال" ^(٧) .

(١) سبقت ترجمته ص ٣٨ ، (٢) السنن ٣٤٣/١ ، كتاب الصلاة ، باب في فرض الجمعة

(٤) سبق ذكره ص ٣٧٩ .

(٣) الزوائد ص ١٦٧ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٧) المرجع السابق ٤١٢/١ .

(٦) شرح فتح القدير ٤١١/١ .

ب - «ولأنها لو لم تجعل إلى السلطان لأدى ذلك إلى تقويتها على الناس ؛ لأن الواحد يسبق إلى إقامتها لغرض مع نفر يسير فيفوتها على الباقي ف جعلت إلى السلطان ليسوي بين الناس ولا تقوت بعضهم»^(١)

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

- ١- قوله تعالى : (فَاسْعَوْا) لاشك أنه مقيد بخصوص مكان ومخصوص منه كثير كالعبيد والمسافرين ، فجاز تخصيصه بظني آخر فيخص بمن أمره السلطان أيضا^(٢) .
- ٢- «وأما فعل علي - رضي الله عنه - فواقعة حال ، فيجوز كونه عن إذنه كما يجوز كونه عن غير إذنه ، فلا حجة فيه لفريق ، ولو سلمنا أنه كان بغير أمر عثمان ، فإنه إنما فعل ذلك لأن الناس اجتمعوا عليه ، وعند ذلك يجوز ؛ لأن الناس احتاجوا إلى إقامة الفرض فاعتبر اجتماعهم»^(٣) .

كما اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

- ١ - حديث جابر بن عبد الله^(٤) ضعيف ؛ لأن فيه علي بن زيد بن جدعان^(٥) وعبد الله العدوي^(٦) وهما ضعيفان^(٧) .
- ٢- والأثر المروي عن علي - رضي الله عنه - ضعيف أيضا للانقطاع ، فلا تقوم به حجة^(٨) .

(١) حاشية الشلبي على تبين الحقائق ٢١٩/١ ،

(٢) العناية ٥٥/٢ .

(٣) المرجع السابق ٤١٢/١ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٣٨ .

(٥) علي بن زيد بن عبد الله التميمي ، أبو الحسن البصري ، أصله من مكة ، روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب ، وروى عنه قتادة والثوري وشعبة وغيرهم ، قال ابن سعد : ولد وهو أعمى وكان كثير الحديث وفيه ضعف لا يحتج به ، وقال أحمد : ليس بشيء ، مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل بعدها .

تهذيب التهذيب ٣٢٤/٧ .

(٦) عبد الله بن محمد العدوي التميمي ، روى عن علي بن زيد بن جدعان وعمر بن عبد العزيز وروى عنه : الوليد بن بكير وقال البخاري وأبو حاتم : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : لا يحمل الاحتجاج بخبره .

الجرح والتعديل ١٥٥/٥ ، تهذيب التهذيب ٢٠/٦ .

(٧) سبق ذكره ص ٤٤٩ .

(٨) سنن ابن ماجه ٣٤٣/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ترجح لديّ عدم اشتراط إذن السلطان في إقامة الجمعة ؛ وذلك لما يأتي :

١- قوة الأدلة وصراحتها في ذلك وخاصة فعل علي - رضي الله عنه - فإنه كان بمحض من الصحابة ولم ينكروه ، ولا يمكن أن يقال إن عثمان - رضي الله عنه - أذن فيه ، فإنه - رضي الله عنه - صوب ذلك وأمر بالصلاة معه، ولو كان هو الذي أمر بذلك لقال للسائل : أنا الذي أذنت فيه ، أو أمرت به .

٢- ولأن أدلة القائلين باشتراط إذن السلطان ضعيفة لاتقوم بها حجة .

٣- ولأن صلاة الجمعة تقام في المدن والقرى منذ أن فرضت ، ولم ينقل أن أحدا استأذن في إقامتها ، ولو كان الإذن شرطاً لما جهل ذلك ، والله أعلم .

المسألة السادسة : اجتماع العيد والجمعة :

١- روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن عبد الله بن نعيم ^(٣) عن أبي عبد الرحمن السلمي ^(٤) عن علي قال : اجتمع عيدان في يوم ، فقال : (من أراد أن يجمع فليجمع ، ومن أراد أن يجلس فليجلس) .

٢- روى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال : حدثنا حفص بن غياث ^(٦) عن جعفر ^(٧) عن أبيه ^(٨) قال : اجتمع عيدان على عهد علي ، فشهد بهم العيد ، ثم قال : (إنا بجمعهم فمن أراد أن يشهد فليشهد) .

الحكم على الإسناد :

اسناد هذين الأثرين صحيح ورجاهما ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابقين أن علياً - رضي الله عنه - يرى جواز التخلف عن الجمعة لمن صلى العيد إذا اجتمعا في يوم واحد ، وأما الإمام فلا يجوز له التخلف ، ولذلك فإنه قال : (إنا بجمعهم) ، وصلى العيد والجمعة ولم يتخلف عن أحدهما .

(١) المصنف ٣/ ٣٠٥ ، ث (٥٧٣١) ، باب اجتماع العيدين .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٣٢ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٥) المصنف ٧/٢ ، ث (٥٨٣٩) ، في العيد يجتمعان يجزيء أحدهما من الآخر ،

(٦) سبقت ترجمته ص ٨٠ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٢٤٧ .

(٨) سبقت ترجمته ص ١٢٧ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد على قولين :

الأول : ذهب الحنابلة^(١) إلى جواز التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد ، واستثنوا من ذلك الإمام ، فلا تسقط عنه الجمعة بشهوده للعيد . وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

٢- وذهب الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية^(٤) إلى عدم جواز التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد ، واستثنى الشافعية من ذلك أهل القرى الذين تلزمهم الجمعة لبلوغ نداء العيد ، فإنهم قالوا : بسقوط الجمعة عن هؤلاء ، وهم بذلك يخالفون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بجواز التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد باستثناء الإمام ، بما يأتي :

١ - بما رواه إياس بن أبي رملة الشامي^(٥) قال : (شهدت معاوية بن أبي سفيان^(٦) وهو يسأل

(١) الإنصاف ٢/٤٠٣ ، ٤٠٤ ، المغني ٢/٢١٢ ، كشف القناع ٢/٤١ .

(٢) شرح فتح القدير ١/٤٢٣ ، حاشية الطحطاوي ١/٣٥١ ، بدائع الصنائع ١/٢٧٥ .

(٣) حاشية الدسوقي ١/٣٥٩ ، المدونة ١/١٤٢ .

(٤) المجموع ٤/٤٩١ ، نهاية المحتاج ٢/٢٩١ .

(٥) إياس بن أبي رملة الشامي ، سمع معاوية يسأل زيد بن أرقم عن اجتماع العيد والجمعة ، روى عنه : عثمان ابن المغيرة الثقفي ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن المنذر : إياس مجهول .

انظر : تهذيب التهذيب ١/٣٨٨ .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٩ .

زيد بن أرقم^(١) : هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيدين اجتماعاً في يوم ؟
قال : نعم ، قال : كيف صنع ؟ قال صلى العيد ثم رخص في الجمعة فقال : من شاء أن
يصلّي فليصل) .

رواه أحمد^(٢) وأبو داود^(٣) والنسائي^(٤) وابن ماجه^(٥) والحاكم وقال : حديث صحيح^(٦) .
وفي هذا الحديث دليل على أن صلاة الجمعة بعد العيد تبصير رخصة يجوز فعلها وتركها^(٧) .
٢ - بما رواه أبو هريرة^(٨) - رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(قد اجتمع في يومكم هذا عيدان ، فمن شاء أجزأه من الجمعة ، وإنا مجمعون) .
رواه أبو داود^(٩) وابن ماجه^(١٠) والحاكم^(١١) ، قال في الزوائد : "إسناده صحيح ورجاله
ثقات"^(١٢) .

وفي هذا الحديث دليل على جواز التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد ، وإن ذلك مخصوص
بغير الإمام ، إذ لو كان الإمام داخل في ذلك لبينه النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٢١٧ .

(٢) المسند بترتيب الساعاتي ٣٢/٦ ، باب جواز التخلف عن الجمعة إذا صادفت يوم عيد أو فطر ،

(٣) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٤٠٧/٣ ، كتاب العيدين ، باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ،

(٤) السنن ١٩٤/٣ ، كتاب صلاة العيدين ، باب الرخصة في التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد ،

(٥) السنن ٤١٥/١ ، باب ماجاء إذا اجتمع العيدان في يوم واحد ،

(٦) المستدرک ٢٨٨/١ ، كتاب الجمعة ، باب كيف يصنع إذا اجتمع العيد والجمعة في يوم ،

(٧) عون المعبود ٤٠٧/٣ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٩) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٤١٠/٣ ، كتاب الجمعة ، باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ،

(١٠) السنن ٤١٦/١ ، باب ما جاء في إذا اجتمع العيدان في يوم ،

(١١) المستدرک ٢٨٨/١ ، كتاب الجمعة ، باب كيف يصنع إذا اجتمع العيد والجمعة في يوم ،

(١٢) الزوائد ص ١٩٦ .

٣ - بالمعقول :

أولاً لأنه لو تركها الإمام لامتنع فعل الجمعة في حق من تجب عليه ومن يريد بها ممن سقطت عنه ، بخلاف غيره من الناس^(١) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم جواز التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد بما يأتي :

١- قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ .. الآية ﴾^(٢)

« فقد فرض الله سبحانه وتعالى السعي إلى الجمعة على كل مسلم .. ولا تسقط الجمعة كونها في يوم عيد ، فالأمر بالسعي متوجه يوم العيد كتوجهه في سائر الأيام »^(٣)

ودلل الشافعية لاستثناء أهل القرى من حضور الجمعة إذا شهدوا العيد بما يأتي :

١ - بما رواه أبو عبيد^(٤) قال : شهدت العيد مع عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فجاء فصلى ثم انصرف فخطب فقال : (إنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان ، فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها ، ومن أحب أن يرجع فليرجع فقد أذنت له) . رواه البيهقي وصححه^(٥) .

ووجه الدلالة : أن خطبة عثمان - رضي الله عنه - كانت أمام الصحابة ولم ينكر أحد منهم ذلك ، وتخصيصه - رضي الله عنه - أهل العالية - وهي من قرى المدينة - بذلك

(١) المغني ٢/٢١٣ .

(٢) الجمعة (٩) .

(٣) أحكام القرآن ٤/٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٤) سعد بن عبيد الزهري ، أبو عبيد ، مولى ابن أزر ، روى عن عمر وعثمان وعلي ، وروى عنه : الزهري وسعيد القارظي ، قال الزهري : كان من القراء وأهل الفقه ، وقال الطبري : جمع على ثقته ، توفي بالمدينة سنة ثمان وتسعين .

الجرح والتعديل ٤/٩٠ ، تهذيب التهذيب ٣/٤٧٨

(٥) السنن الكبرى ٣/٣١٨ ، كتاب صلاة العيدين ، باب اجتماع العيدين بأن يوافق يوم العيد يوم الجمعة ،

يدل على أن جواز التخلف عن الجمعة مخصوص بمن هو ليس من أهل البلد ، وأما أهل البلد فيدخلون في عموم الآية الدالة على وجوب أداء صلاة الجمعة .

٢ - بالمعقول :

أ - ولأنهم لو كلفوا بعدم الرجوع - أي إلى قريتهم - ، أو بالعودة إلى الجمعة لشق عليهم ، والجمعة تسقط بالمشاق ، فلذلك لم تجب عليهم ، ووجبت على من عداهم من أهل البلد^(١) .

(١) نهاية المحتاج ٢/ ٢٩١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لديّ جواز التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد وعدم وجوبها عليه ، وذلك لما يأتي :

- ١- صحة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع .
- ٢- عدم وجود تعارض بين أدلة المجيزين للتخلف عن الجمعة وبين أدلة المانعين من ذلك ، فإن أدلة النافين عامة وأدلة المجيزين خاصة ، ولا تعارض بين العام والخاص ، فتكون الجمعة واجبة في كل حال إلا ما جاء الدليل بخصوصه ، ومن ذلك ما إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد .
- ٣- في القول بجواز التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد إعمال لجميع الأدلة وعدم إهمال شيء منها ، وهو المطلوب عند تعارض الأدلة .
- ٤ - عمل الصحابة بذلك يقوي هذه الأدلة ويجعلها ناهضة للاستدلال بها ، ومن روي عنه ذلك : عمر وعثمان وسعيد بن زيد^(١) وابن عمرو^(٢) وابن عباس^(٣) وابن الزبير^(٤) - رضي الله عنهم - ولم يعرف عن الصحابة في ذلك خلاف^(٥) .
- ٥ - وأما تخصيص الجواز بأهل القرى فغير قوي لأن الأحاديث والآثار ليس فيها تفريق أهل القرى وغيرهم فتبقى على عمومها .
- قال النووي^(٦) : " واحتج أصحابنا بحديث عثمان وتأولوا الباقي على أهل القرى ، ولكن قول ابن عباس : من السنة ، مرفوع وتأويله أضعف " ^(٧) .
- ٥ - أن ذلك هو الموافق لسماحة الإسلام ويسر الشريعة وسهولتها ، قال ابن تيمية : " وأصحاب القولين - القائلين بوجوب الجمعة مع العيد والقائلين بجواز التخلف لأهل القرى

(١) سبقت ترجمته ص ٤٣٤ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٦ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٤) عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق ، وهو أول مولود ولد للمهاجرين بعد الهجرة ، وحنكه النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو أحد العبادلة وأحد الشجعان من الصحابة ، وأحد من ولى الخلافة منهم ، قتل سنة ثلاث وسبعين .

الإصابة ٣١٠/٢ .

(٥) المغني ٢/٢١٢ ، مجموع الفتاوى ٢٤/٢١٠ ، .

(٦) سبقت ترجمته ص ٥٧ .

(٧) المجموع ٤٩٢/٤ .

لم يبلغهم ما في ذلك من السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم .. وأيضاً فإنه إذا شهد العيد حصل مقصود الاجتماع ، ثم إنه يصلي الظهر إذا لم يشهد الجمعة ، فتكون الظهر في وقتها ، وبالعيد يحصل مقصود الجمعة ، وفي إيجابها على الناس تضيق عليهم ، وتكدير لمقصود عيدهم وما سن لهم من السرور فيه والانبساط ، فإذا حبسوا عن ذلك عاد العيد على مقصوده بالإبطال - وهو الانبساط والسرور - ولأن يوم الجمعة عيد ويوم الفطر والنحر عيد ، ومن شأن الشارع إذا اجتمعت عبادتان من جنس واحد أدخل إحداها في الأخرى ، كما يدخل الوضوء في الغسل ، وأحد الغسلين في الآخر^(١) ، والله أعلم .

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٤ / ٢١١ .

المسألة السابعة : الصلاة بعد الجمعة :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن عطاء بن السائب ^(٣) عن أبي عبد الرحمن السلمي ^(٤) قال : (كان عبد الله ^(٥) يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة أربعاً ، وبعدها أربعاً . حتى جاءنا علي فأمرنا أن نصلي بعدها ركعتين ثم أربعاً) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر حسن ؛ لأن عطاء صدوق ، وهو وإن كان قد اختلط في آخر عمره ، لا أن سماع الثوري منه قبل الاختلاط ^(٦) ، فيكون سماعه منه صحيحاً .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً - رضي الله عنه - يرى أداء النافلة ست ركعات بعد الجمعة .

(١) المصنف ٧٤٢/٣ ، ث (٥٢٥٥) ، كتاب الجمعة ، باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣١٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٦) تهذيب التهذيب ٥٠٢/٧ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في مقدار النافلة بعد الجمعة إلى ثلاثة أقوال :

- الأول : ذهب الحنابلة^(١) إلى أن أقل النافلة بعد الجمعة ركعتان وأكثرها ست ركعات ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه وذلك في القدر الأكثر عندهم .
- الثاني : وذهب الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) إلى أنها أربع ركعات وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- الثالث : وذهب المالكية^(٤) إلى أنه لا يتنفل بعد صلاة الجمعة بشيء . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل القائلون بالتنفل بعد الجمعة ست ركعات بما يأتي :

- ١ - بما رواه أبوهريرة^(٥) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً) .
رواه مسلم^(٦) .
- ٢ - وبما رواه ابن عمر^(٧) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلّي ركعتين في بيته) .
رواه مسلم^(٨) .
- ففي هذا الحديث والذي قبله دليل على أنه يتنفل بعد الجمعة بست ركعات فإن كلا من أبي هريرة وابن عمر - رضي الله عنهما - وصف غير ما وصف صاحبه فيحمل ذلك على التعدد، وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي أربعاً ثم يصلي ركعتين في بيته .

(١) كشف القناع ٤٢٣/١ .

(٢) بدائع الصنائع ٢٨٥/١ ، تبين الحقائق ١٧٢/١ .

(٣) مغني المحتاج ٢٢٠/١ ، نهاية المحتاج ١٠٨/١ .

(٤) حاشية الخرشي ٨٨/٢ ، مواهب الجليل ٦٧/١ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٦) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٦٨/٦ ، كتاب الجمعة ، باب الصلاة بعد الجمعة .

(٧) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٨) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٦٩/٦ ، باب الصلاة بعد الجمعة .

٣ - وبما روي عن ابن عمر ^(١) - رضي الله عنهما - (أنه كان إذا كان بمكة فصلّى الجمعة تقدم فصلّى ركعتين ثم تقدم فصلّى أربعاً ، وإذا كان بالمدينة صلى الجمعة ثم رجع إلى بيته فصلّى ركعتين ولم يصل في المسجد ، فقليل له ، فقال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك).
رواه أبو داود ^(٢) ، وصححه الألباني ^(٣) .
وفي هذا الحديث دليل صريح على أن النافلة بعد الجمعة ست ركعات .

واستدل القائلون بأن أقل النافلة بعد الجمعة ركعتين بما يأتي :
٢ - وبما رواه ابن عمر - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلّي ركعتين في بيته) .
وقد سبق ذكره ^(٤) .

واستدل القائلون بأن النافلة بعد الجمعة أربع ركعات بما يأتي :
١ - بما رواه أبو هريرة ^(٥) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً) .
وقد سبق ذكره ^(٦) .
وهذا دليل صريح في أن النافلة بعد الجمعة أربع ركعات .

واستدل القائلون بعدم التنفل بعد الجمعة بما يأتي :
١ - بالمعقول :
أ - " لئلا يعتقد عوام الناس وجوبها وأنها تسن في خصوص هذا الوقت " ^(٧) .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٤٨٠/٣ ، كتاب الجمعة ، باب الصلاة بعد الجمعة .

(٣) صحيح سنن أبي داود ١ / ٢١٠ .

(٤) انظر ص ٤٦٣ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٦) انظر ص ٣٦٣ .

(٧) حاشية الخرشني ٨٨/٢ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ التنفل بعد الجمعة ست ركعات : أربع ركعات في المسجد وركعتين في البيت ، وذلك لما يأتي :

١ - لأن في ذلك جمعا بين الأدلة ، فقد دل حديث أبي هريرة ^(١) - رضي الله عنه - أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي أربعاً في المسجد ، ودل حديث ابن عمر ^(٢) - رضي الله عنهما - أنه كان يصلي ركعتين في البيت ، ويكون مجموع ذلك ست ركعات : أربع في المسجد وركعتان في البيت .

٢ - أن القائلين بالتنفل أربع ركعات عملوا بما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - وأهملوا ما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - وهذا خلاف الأولى في نظري .

٣ - أن القائلين بعدم التنفل ليس لديهم دليل صحيح على ذلك ، وإنما هو مجرد دليل عقلي لا ينهض بالحجة أمام الأدلة النقلية الصحيحة المثبتة لذلك . والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

المسألة الثامنة : الجمعة للمسافر :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا وكيع ^(٢) عن سفيان ^(٣) عن أبي إسحاق ^(٤) عن الحارث ^(٥) عن علي قال : (ليس على المسافر جمعة) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عتقنه .
فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٤٤٢/١ ، ث (٥٠٩٥) ، باب من قال ليس على المسافر جمعة .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

الفصل الثاني عشر

صلاة العيدين

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : مستحبات العيد .

المبحث الثاني : صفة الصلاة .

المبحث الثالث : الأحكام المتعلقة بصلاة العيد .

المبحث الرابع : التكبير .

مقدمة في صلاة العيدين :

العيد في اللغة :

واحد الأعياد ، وهو كل يوم فيه جمع ، واشتقاقه من عاد يعود كأنهم عادوا إليه ، وقيل اشتقاقه من العادة ، لأنهم اعتادوه ، وسمي العيد عيداً لأنه يأتي كل سنة بفرح مجدد ، وجمع بالياء وأصله بالواو للزومها في الواحد ، وقيل : للفرق بينه وبين أعياد الخشب^(١) .

وفي الاصطلاح :

هما عيد الفطر من رمضان وهو أول يوم من شوال ، ويوم الأضحى وهو اليوم العاشر من ذي الحجة ، وليس للمسلمين عيد غيرهما ، إلا يوم الجمعة وثلاثة أيام بعد يوم الأضحى^(٢) .

دليل مشروعية العيدين :

ما رواه عقبة بن عامر^(٣) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب)^(٤) . وما رواه أنس^(٥) - رضي الله عنه - قال : (قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال : ما هذان اليومان ؟ قالوا : كنا نلعب فيهما في الجاهلية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما : يوم الأضحى ويوم الفطر)^(٦) .

(١) لسان العرب ٣/٣١٩ ، الصحاح ٢/٥١٥

(٢) المحلى ٥/٨١ .

(٣) عقبة بن عامر بن عيسى الجهني ، أبو حماد ، ولي إمرة مصر من قبل معاوية ، وكان قارئاً عالماً بالفرائض والفقه شاعراً كاتباً ، وكانت له السبابة والحجرة وهو أحد من جمع القرآن مات في خلافة معاوية سنة ثمان وخمسين .

الجرح والتعديل ٦/٣١٣ ، تهذيب التهذيب ٧/٢٤٣ .

(٤) سنن الترمذي ٣/١٤٣ ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في كراهية الصوم أيام التشريق ، وهو حديث حسن .

(٥) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٦) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٣/٤٨٥ ، باب صلاة العيدين .

الحكمة من مشروعية العيدين :

مما هو معروف ومسلم به أن لكل قوم يوم يتجملون ويتزينون فيه ويخرجون من بيوتهم على أحسن هيئة ويلعبون ويمرحون ، وتلك عادة لا ينفك عنها أحد من العرب والعجم .
وقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال: (ما هذان اليومان ؟ قالوا : كنا نلعب فيهما في الجاهلية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله قد أبدلكم بهما خيرا منهما : يوم الأضحى ويوم الفطر)^(١) .

وقد كان من سنته صلى الله عليه وسلم استبدال السيء بالحسن ، ولما كان اليومان هما لليهود وكان فيهما تنويه بشعائر دينهم ، أبدلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بيومين فيهما تنويه بشعائر الاسلام ، ولكي يحصل مع الفرح والسرور الأجر والثواب ، ضم إلى ذلك أبوابا من الطاعة والقربة مما فيه ذكر الله وتواصل وتراحم بين أبناء المجتمع الإسلامي ، وحتى يكون الخير منتشرا استحب خروج الجميع للصلاة حتى النساء والصبيان ، ولتظهر بذلك شوكة المسلمين ويعلم كثرة عددهم واتحاد قوتهم .

ولما كان المقصد من العيد الفرح والسرور أباح الشارع اللهو واللعب بما لا يتنافى مع أحكام الشرع الحنيف ، فقد روت عائشة - رضي الله عنها - قالت : (دخل عليَّ أبو بكر وعندي جاريتان من جواري الأنصار تغنيان بما تقاولت به الأنصار يوم بعث ، قالت : وليستا بمغنيات ، فقال : أبو بكر : أئتمزور الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وذلك يوم عيد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا بكر إن لكل قوم عيدا وهذا عيدنا)^(٢) ، وعنها أنها قالت : (وكان يوم عيد يلعب السودان الدرق والحراب ، فإما سألت النبي صلى الله عليه وسلم وإما قال : تشتهين تنظرين ؟ فقلت : نعم ، فأقامني وراءه ، خدي على خده وهو يقول : دونكم يابني أرفدة ، حتى إذا مللت قال : حسبك ؟ قلت : نعم ، قال : فاذهي)^(٣) .

وبذلك أصبح للمسلمين يومان يلعبون ويمرحون فيهما ، ويخرجون على أحسن هيئة وأجمل زينة مظهرين شوكتهم وقوتهم وكثرة عددهم ، جامعين فيهما الأجر والثواب .

(١) سبق ذكره ص ٤٦٨ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٨٢/٦ ، كتاب العيدين ، باب الرخصة في اللعب يوم العيد .

(٣) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٤٠/٢ ، باب الحراب والدرق يوم العيد .

المبحث الأول

مستحبات العيد

وفيه خمس مسائل :

- المسألة الأولى : الزينة للعيد .
- المسألة الثانية : المشي إلى المصلى .
- المسألة الثالثة : الغسل للعيدين .
- المسألة الرابعة : خروج النساء لهما .
- المسألة الخامسة : الأكل قبل صلاة الفطر .

المسألة الأولى : الزينة للعيدين :

روى البيهقي بسنده ^(١) قال أخبرنا أبو حازم العبدوي ^(٢) قال : أنبأنا أبو أحمد الحافظ ^(٣) قال : أنبأنا أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي ^(٤) قال : حدثنا أبو همام السكوني يعني الوليد بن شجاع ^(٥) قال : حدثنا إسماعيل بن عياش ^(٦) قال : حدثنا محمد بن يوسف ^(٧) عن علي بن ربيعة ^(٨) قال : (شهدت عليا بن أبي طالب - رضي الله عنه - يوم عيد معتما قد أرخى عمامته من خلفه والناس مثل ذلك) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن محمد بن يوسف لم أعثر على ترجمته ، ولا يعرف حاله ؛ فهو مجهول .

فقه الأثر:

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى استحباب التزين والتجمل للعيد .

(١) السنن الكبرى ٢٨١/٣ ، كتاب صلاة العيدين ، باب الزينة للعيد .

(٢) عمر بن أحمد بن إبراهيم الهذلي المسعودي العبدوي ، أبو حازم النيسابوري ، قال أبو بكر الخطيب : كان أبو حازم ثقة صادقا حافظا عارفا ، ولم أر أحدا أضلق عليه اسم الحفظ غير رجلين : أبو نعيم وأبو حازم ، مات سنة سبع عشرة وأربعمائة . سير أعلام النبلاء ٣٣٣/١٧ .

(٣) محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الكرايسي ، أبو أحمد الحاكم ، قال أبو عبد الله الحاكم : كان أبو أحمد من الصالحين الثابتين على سنن السلف ومن المنصفين في أهل البيت والصحابة ، صنف على كتابي الشيخين وعلى جامع أبي عيسى ، ومن أشهر مصنفاته : كتاب الكنى ، مات سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ٣٧٠/١٦ .

(٤) محمد بن إسحاق السراج ، أبو العباس الثقفي النيسابوري ، قال الخطيب : كان من الثقات الأتبات ، عني بالحديث ، وصنف كتباً كثيرة معروفة ، ومن أشهر مصنفاته : المسند الكبير ، مات سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ٣٨٨/١٤ .

(٥) الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس السكوني ، أبو همام بن أبي بدر الكوفي ، نزيل بغداد ، ثقة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين . تقريب التهذيب ص ٥٨٢ .

(٦) سبقت ترجمته ٥٧ .

(٧) لم أعثر على ترجمته .

(٨) سبقت ترجمته ص ١٠٠ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على استحباب التزين والتجمل للعيد وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب اليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لاستحباب الزينة والتجمل للعيد بما يأتي :

- ١- بما رواه عبد الله بن عمر^(٢) - رضي الله عنهما - قال : (أخذ عمر جبة من استبرق^(٣) تباع في السوق فأخذها ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، ابتع هذه ، تجمل بها للعيدين والوفود ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما هذه لباس من لاخلاق له ، فلبث عمر ماشاء الله أن يلبث ، ثم أرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم جبة ديباج^(٤) ، فأقبل بها عمر فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنك قلت إنما يلبس هذه من لاخلاق له ، وأرسلت إلي بهذه الجبة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : تبعها أو تصيب بها حاجتك) .
رواه البخاري^(٥)

ووجه الدلالة من الحديث : تقريره صلى الله عليه وسلم لعمر على أصل التجمل للعيد وقصر الإنكار على من لبس تلك الحلة لكونها كانت حريرا .

(١) شرح فتح القدير ١/٤٢٩ ، بدائع الصنائع ١/٢٧٩ ، تبين الحقائق ١/٢٢٤ ، مواهب الجليل ٢/١٩٤ ، حاشية الدسوقي ١/٣٦٦ ، نهاية المحتاج ٢/٣٩٣ ، حاشية الشرواني ٣/٤٧ ، المجموع ٥/٨ ، كشف القناع ٢/٥١ ، المغني ٢/٢٢٧ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٣) الاستبرق هو : ما غلظ من الديباج ، انظر : الشوكاني ، نيل الأوطار ٣/٢٨٤ ، -

(٤) الديباج : هي الثياب المتخذة من الإبرسيم ، فارسي معرب ، وينجم على ديباج وديبايج .
النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٩٧ .

(٥) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٤٣٩ ، كتاب العيدين ، باب في العيدين والتجمل فيه .

٢ - وبما رواه نافع^(١) - رحمه الله - (أن ابن عمر^(٢) - رضي الله عنهما - كان يلبس في العيدين أحسن ثيابه) .

رواه البيهقي^(٣) ، قال ابن حجر : " إسناده صحيح "^(٤) .
وفي هذا الأثر دليل صريح على استحباب التزين للعيدين .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٥٨ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٣) السنن الكبرى ٢٨٠/٣ ، كتاب صلاة العيدين ، باب الزينة للعيد .

(٤) فتح الباري ٤٣٩/٢ .

المسألة الثانية : المشي الى المصلى :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن صاحب له ^(٣) عن رجل حدثه ^(٤) عن علي رضي الله عنه - قال : (رأيت ياتي العيد ماشيا) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لابهام شيخ الثوري وشيخه وعدم معرفة حاطهما .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى استحباب الحضور إلى مصلى العيد ماشيا .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(٥) على أنه يستحب الخروج إلى العيد ماشيا ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٢٨٨/٣ ت (٥٦٦٣) ، كتاب العيدين ، باب الركوب في العيدين ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) لم أعرفه .

(٤) لم أعرفه .

(٥) تبين الحقائق ٢٢٥/١ ، الفتاوى الهندية ١٤٩/١ ، حاشية الدسوقي ٣٩٨/١ ، نهاية المحتاج ٣٩٦/٢ ،

المجموع ١٢/٥ ، المغني ٢٢٧/٢ .

الأدلة :

وقد استدلووا لاستحباب الخروج إلى مصلى العيد ماشيا بما يأتي :

١- بما رواه علي - رضي الله عنه - قال : (من السنة أن يخرج إلى العيد ماشيا ، وأن يأكل شيئا قبل أن يخرج) .
رواه الترمذي ، وقال حديث حسن ^(١) .

وفي هذا الحديث دليل على استحباب الخروج إلى مصلى العيد ماشيا ، وقول الصحابي : من السنة ، حديث مستند .

٢- وما رواه ابن عمر ^(٢) - رضي الله عنهما - قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى العيد ماشيا ويرجع ماشيا) .
رواه ابن ماجه ^(٣) ، قال في الزوائد : وفي إسناده ضعف ^(٤) .

وفي هذا الحديث دليل على أنه يستحب الخروج إلى العيد ماشيا لفعله صلى الله عليه وسلم .

(١) السنن ٢/٤١٠ ، كتاب العيدين ، باب ما جاء في المشي يوم العيد .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٣) السنن ١/٤١١ ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الخروج إلى العيد ماشيا .

(٤) الزوائد ص ١٩٣ .

المسألة الثالثة : الغسل للعیدین :

١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن رجل من أسلم ^(٢) عن جعفر بن محمد ^(٣) عن أبيه ^(٤) (أن عليا كان يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحى قبل أن يغدو) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال : حدثنا وكيع ^(٦) عن شعبة ^(٧) عن عمرو بن مرة ^(٨) عن زاذان ^(٩) أن رجلا سأل عليا عن الغسل فقال : (الغسل يوم الأضحى ويوم الفطر) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول ضعيف للإبهام ، حيث لم يعرف شيخ عبد الرزاق ، والأثر الثاني صحيح ورجاله ثقات .

فقه الأثر :

يرى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - استحباب الغسل للعیدین : الفطر والأضحى .

(١) المصنف ٣/ ٣٠٩ ، ت (٥٧٥١) ، باب الاغتسال في يوم العيد ،

(٢) لم أعرفه .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٧ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٧٥ .

(٥) المصنف ١/ ٥٠٠ ، ت (٥٧٧٢) ، في الغسل في العیدین ،

(٦) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٧) سبقت ترجمته ص ١٤٦ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٢٢ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٢٨٥ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على استحباب الغسل للعیدین ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلووا لذلك بما يأتي :

١ - بما روي أن عبد الله بن عمر^(٢) - رضي الله عنهما - (كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو إلى المصلى) .

رواه مالك^(٣) والبيهقي^(٤) ، وإسناده صحيح^(٥) .

٢ - وبما رواه سعيد بن المسيب^(٦) - رحمه الله - قال : (الغسل في العيد سنة) .

رواه الشافعي^(٧) ، وفي إسناده ضعف^(٨) .

قال الشافعي : "مذهب سعيد وعروة^(٩) في أن الغسل في العیدین سنة ، وأنه أحسن وأعرف وأنظف ، وأنه قد فعله قوم صالحون^(١٠) .

٣ - بالمعقول :

أ - ولأنه يوم عيد يجتمع فيه الكافة للصلاة فسن فيها الغسل لحضورها كالجمعة^(١١) .

(١) شرح فتح القدير ٤٢٣/١ ، مواهب الجليل ١٩٣/٢ ، نهاية المحتاج ٣٩٢/٢ ، كشف القناع ١٥/٢ ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٣) الموطأ ١٧٧/١ ، كتاب العیدین ، باب العمل في غسل العیدین ،

(٤) السنن ٢٩٩/١ ، كتاب الطهارة ، باب الاغتسال للأعياد ،

(٥) إسناده : مالك عن نافع عن ابن عمر . قال البخاري : أصح الأسانيد كلها : مالك عن نافع عن ابن عمر .

تقريب التهذيب ص ٥١٦ .

(٦) سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي ، أحد العلماء الأئمة الفقهاء الكبار ، من أوسع التابعين علما ، مات

سنة تسعين . تقريب التهذيب ص ٢٤١ ،

(٧) الأم ٢٦٥/١ ، باب الغسل للعیدین

(٨) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : أخرنا الثقة (مجهول) عن الزهري (فقيه حافظ ص ٥٠٦) عن ابن المسيب

(فقيه ثبت ص ٢٤١) .

(٩) سبقت ترجمته ص ٥٤ .

(١٠) الأم ٢٦٥/١ ،

(١١) المجموع ٦/٥ .

المسألة الرابعة : خروج النساء للعيدين :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا أبو الأحوص ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) عن الحارث ^(٤) عن علي قال : (حق على كل ذات نطاق ^(٥) أن تخرج الى العيدين ، ولم يرخص هن في شيء من الخروج إلا إلى العيدين) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، وأبو إسحاق مدلس وقد عنعنه .
فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٣/٢ ، ث (٥٧٨٦) ، باب من رخص في خروج النساء للعيدين .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٥) النطاق : هو المنطق ، وجمعه مناطق ، وهو أن تلبس المرأة ثوبها ثم تشد وسطها بشيء ، وترفع وسط ثوبها وترسله على الأسفل عند معاناة الأشغال ؛ لئلا تعثر في ذيلها .
النهاية في غريب الحديث ٧٥/٤ ، باب النون مع الطاء .

المسألة الخامسة : الأكل قبل صلاة الفطر :

روى عبدالرزاق بسنده ^(١) عن معمر ^(٢) والثوري ^(٣) عن أبي إسحاق ^(٤) عن الحارث ^(٥) عن علي (أنه كان لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، وكان يأمر بذلك) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، وأبو إسحاق مدلس وقد عنعنه .

(١) المصنف ٣/٣٠٦ ، ت (٥٧٣٧) ، باب الأكل قبل الصلاة .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

المبحث الثاني

صفة صلاة العيدين

وفيه ثلاث مسائل :

- المسألة الأولى : الأذان والإقامة لهما .
- المسألة الثانية : مقدار التكبير في الصلاة .
- المسألة الثالثة : القراءة فيهما .

المسألة الأولى : الأذان والإقامة للعيد :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن معمر ^(٢) عن الزهري ^(٣) عن أبي سعيد ^(٤) مولى عبد الرحمن بن عوف ^(٥) (أنه شهد العيد مع عمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - فكلهم صلى بغير أذان ولا إقامة) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن أبا سعيد لم أعثر على ترجمته ، ولا يعرف حاله ؛ فهو مجهول .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى عدم الأذان والإقامة لصلاة العيد .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(٦) على أنه لا يؤذن ولا يقيم لصلاة العيد ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٣/ ٢٧٨ ، ت (٥٦٢٩) ، كتاب العيدين ، باب الأذان لهما .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٦٤ .

(٤) لم أعثر على ترجمته .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٨ .

(٦) المبسوط ٢/ ٣٨ ، مواهب الجليل ٢/ ١٩١ ، المجموع ٥/ ١٤ ، المغني ٢/ ٢٣٥ .

الأدلة :

وقد استدلووا لعدم الأذان والإقامة لصلاة العيد ، بما يأتي :

١ - بما رواه جابر ^(١) - رضي الله عنه - قال : (صليت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة) .
رواه مسلم ^(٢) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أنه لا يؤذن ولا يقيم لصلاة العيدين .

٢ - وما رواه ابن عباس ^(٣) - رضي الله عنهما - قال : (لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى) .

رواه البخاري ^(٤) ومسلم ^(٥) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أنه لا يؤذن ولا يقيم لصلاة العيد ، ونسبة ابن عباس ذلك الأمر إلى الماضي في قوله : (يؤذن) يفهم منه أن ذلك كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

٣ - وما رواه جابر بن عبد الله الأنصاري ^(٦) - رضي الله عنه - قال : (لا أذان للصلاة يوم الفطر حين يخرج الإمام ولا بعد ما يخرج ، ولا إقامة ولا نداء ولا شيء ، لا نداء يومئذ ولا إقامة) .

رواه مسلم ^(٧) .

وفي هذا الحديث دليل أيضا على أنه لا ينادى لصلاة العيد بأذان أو إقامة .

٤ - بالمعقول :

أ - ولأنهما - الأذان والإقامة - شرعا علما على المكتوبة وهذه ليست بمكتوبة ^(٨) .

(١) سبقت ترجمته ص ٣٨ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٧٦/٦ ، كتاب العيدين ، باب لا أذان ولا إقامة للعيدين .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٥١/٢ ، كتاب العيدين ، باب المشي إلى العيدين بغير أذان ولا إقامة .

(٥) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٧٦/٦ ، كتاب العيدين ، باب لا أذان ولا إقامة للعيدين .

(٦) سبقت ترجمته ص ٣٨ .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٧٦/٦ ، كتاب العيدين ، باب لا أذان ولا إقامة للعيدين .

(٨) بدائع الصنائع ٢٧٦/١ .

المسألة الثانية : مقدار التكبير في صلاة العيدين :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا وكيع ^(٢) حدثنا سفيان ^(٣) عن أبي إسحاق ^(٤) عن الحارث ^(٥) عن علي (أنه كان يكبر في الفطر إحدى عشرة ، ستا في الأولى وخمسا في الآخرة يبدأ بالقراءة في الركعتين ، وخمسا في الأضحى ، ثلاثا في الأولى واثنين في الآخرة يبدأ بالقراءة في الركعتين) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .

فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٤٩٤/١ ، ث (٥٧٠٠) ، باب التكبير في العيدين واختلافهم فيه ،

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ ،

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٣ ،

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٠ ،

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

المسألة الثالثة : القراءة في العيدين :

١ - روى عبدالرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) عن الحارث ^(٤) عن علي في القراءة في العيدين : (تسمع من يليك) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال : حدثنا الأحوص ^(٦) عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : (كان إذا قرأ في العيدين أسمع من يليه ، ولا يجهر ذلك الجهر) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذين الأثرين موضوع ؛ لأن مدارهما على الحارث وهو كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .

فلا تصح نسبة هذين الأثرين إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٣ / ٢٩٧ ، ث (٥٧٠٠) ، باب القراءة في الصلاة يوم العيد ، ورواه كذلك البيهقي في السنن الكبرى ٢٩٥/٣ ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٥) المصنف ١ / ٥٠٠ ، ث (٥٧٦٩) ، باب في رفع الصوت بالقراءة في العيدين ،

(٦) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

المبحث الثالث

الأحكام التي تتعلق بصلاة العيدين

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : الخروج إلى المصلى .

المسألة الثانية : الاستخلاف لمن يصلي بالضعفة في المسجد

المسألة الثالثة : التنفل قبل العيد وبعده .

المسألة الأولى : الخروج إلى المصلى .
المسألة الثانية : الاستخلاف لمن يصلي بالضعفة .

- ١ - روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا حميد بن عبد الرحمن ^(٢) عن حسن ^(٣) عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى ^(٤) (أن عليا أمر أن يصلى بالناس في مسجد الكوفة ركعتين) .
- ٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال : حدثنا ابن إدريس ^(٦) عن ليث ^(٧) عن الحكم ^(٨) عن حنش ^(٩) قال : (قيل لعلي بن أبي طالب إن ضعفة من ضعفة الناس لا يستطيعون الخروج إلى الجبابة ، فأمر رجلا يصلي بالناس أربع ركعات ، ركعتين للعيد وركعتين لمكان خروجهم إلى الجبابة) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول صحيح ورجاله ثقات ، والأثر الثاني ضعيف ؛ لضعف ليث ، وأيضا فإنه منكر لمخالفته لما هو ثابت عن علي - رضي الله عنه - من أداء العيد في المسجد ركعتين كما في الأثر الأول .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى :

- ١ - أفضلية الخروج لصلاة العيد إلى المصلى .
- ٢ - استحباب الاستخلاف لمن يصلي بالضعفة الذين لا يستطيعون الخروج إلى المصلى ليصلوا في المسجد .

(١) المصنف ٥/٢ ، ث (٥٨١٨) ، باب القوم يصلون في المسجد كم يصلون ، ورواه البيهقي في السنن ٣/٣١٠ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٧ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣٢٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٢٥ .

(٥) المصنف ٥/٢ ث (٥٨١٤) ، باب القوم يصلون في المسجد كم يصلون ، ورواه البيهقي في السنن ٣/٣١٠ .

(٦) عبد الله بن إدريس الأودي ، أبو محمد الكوفي ، ثقة فقيه عابد ، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة .

تقريب التهذيب ص ٢٩٥ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٣٧٧ .

(٨) الحكم بن عتيبة الكندي ، أبو محمد الكوفي ، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس ، مات سنة ثلاث عشرة ومائة .

تقريب التهذيب ص ١٧٥ .

(٩) حنش بن المعتمر الكنتاني ، أبو المعتمر الكوفي ، صدوق له أوهام ويرسل ، أخطأ من عده في الصحابة .

تقريب التهذيب ص ١٨٣ .

المسألة الأولى : الخروج إلى المصلى :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في الخروج إلى المصلى لصلاة العيد على قولين :
الأول : ذهب الحنفية ^(١) والمالكية ^(٢) والحنابلة ^(٣) إلى أفضلية الخروج إلى المصلى لصلاة العيد . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : وذهب الشافعية ^(٤) إلى أفضلية أداء صلاة العيد في المسجد إذا كان يسعهم .
وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأفضلية أداء صلاة العيد في المصلى بما يأتي :
١- بما رواه أبو سعيد الخدري ^(٥) - رضي الله عنه - قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى ..) .
رواه البخاري ^(٦) ومسلم ^(٧) .
قال النووي : " هذا دليل لمن قال باستحباب الخروج لصلاة العيد إلى المصلى وأنه أفضل من فعلها في المسجد ، وعلى هذا عمل الناس في معظم الأمصار " ^(٨) .

(١) المبسوط ٣٩/٢ ، ٤٠ ، شرح فتح القدير ٤٢٣/١ ، بدائع الصنائع ٢٨٠/١ ،

(٢) التاج والإكليل ١٩٥/٢ ، مواهب الجليل ١٩٥/٢ ، الشرح الصغير ٥٢٩/١ ، المدونة ١٥٦/١ ،

(٣) كشف القناع ٥٣/٢ ، المغني ٢٣٠/٢ ، الإنصاف ٤٢٦/٢ ،

(٤) نهاية المحتاج ٣٩٤/٢ ، المجموع ٤/٥ ، مغني المحتاج ٣١٢/١ ،

(٥) سبقت ترجمته ص ٨٣ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٤٩/٢ ، كتاب العيدين ، باب الخروج إلى الصلاة

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٧٧/٦ ، كتاب صلاة العيدين ، باب لا أذان ولا إقامة للعيدين ،

(٨) المرجع السابق ١٧٧/٦ .

٢ - وبما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يغدوا إلى المصلى والعنزة بين يديه تحمل وتنصب بالمصلى بين يديه ، فيصلي إليها) .
رواه البخاري ^(١) .

وفي هذا الحديث دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي العيد في المسجد وإنما كان يخرج إلى المصلى .
٣ - بالمعقول :

أ - ولأن الخروج إلى المصلى هو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن ليترك الأفضل مع قربه ويتكلف فعل الناقص مع بعده ، فكان الخروج إلى المصلى أفضل ^(٢) .
ب - ولأن المسجد لو كبر فهم محصورون في الخروج من أبوابه وقد يجتمع النساء والرجال عند الدخول والخروج فتتوقع الفتنة في مواضع العبادات بخلاف المصلى ^(٣) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأفضلية أداء صلاة العيد في المسجد بما يأتي :
١ - بالمعقول :

أ - لأن المسجد أشرف وأنظف ، وإنما خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلى لضيق المسجد فدل على أن المسجد أفضل إذا اتسع ^(٤) .
٢ - ولأن الأئمة لم يزالوا يصلون صلاة العيد بمكة في المسجد الحرام ^(٥) .

(١) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٦٣/٢ ، كتاب العيدين ، باب حمل العنزة أو العيد ، يوم العيد .

(٢) مواهب الجليل ١٩٦/٢ .

(٣) المغني ٢٣٠/٢ .

(٤) المجموع ٤/٥ ،

(٥) المرجع السابق ٤/٥ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي أفضلية الخروج إلى المصلى وذلك لما يأتي :

- ١- قوة الأدلة وصراحتها في ذلك .
 - ٢- أن الخروج إلى المصلى هو الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم ، فقد كان عليه الصلاة والسلام على شرف مسجده وعظيم الأجر فيه يخرج إلى المصلى ، فدل على أنه هو الأفضل ، وكذلك كان الخلفاء من بعده يخرجون إلى المصلى ولم يُروَ عنهم خلافه .
 - ٣- ولأن هذا إجماع المسلمين فإن الناس في كل عصر ومصر يخرجون إلى المصلى فيصنون العيد فيه مع سعة المسجد .
- بل إن ظاهر كلام الشافعي موافق لهذا ، فإنه قال : "بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة ، وكذلك من كان بعده وعامة أهل البلد إلا أهل مكة فإنه لم يبلغنا أن أحدا من السلف صلى بهم إلا في مسجدهم ، وأحسب ذلك - والله أعلم - لأن المسجد الحرام خير بقاع الدنيا فلم يحبوا أن يكون لهم صلاة إلا فيه ما أمكنهم" ^(١) . والله أعلم .

(١) الأم ٢٦٧/١ .

المسألة الثانية : الاستخلاف لمن يصلي بالضعفة في المسجد :

فقه الأثر^(١) :

يرى علي - رضي الله عنه - الاستخلاف لمن يصلي بالضعفة الذين لا يستطيعون الخروج إلى المصلى ، ليصلي بهم في المسجد .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(٢) على استحباب الاستخلاف لمن يصلي بالضعفة في المسجد والذين لا يستطيعون الخروج لمصلى العيد . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لاستحباب الاستخلاف بما يأتي :

١ - بما رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى^(٣) (أن عليا أمر رجلا أن يصلي بالناس في مسجد الكوفة ركعتين) ، وفي رواية : (أمر رجلا يصلي بضعفة الناس . .) .
وقد سبق ذكرهما^(٤) .

وفي هذا الأثر دليل على استحباب الاستخلاف لمن يصلي بالضعفة في المسجد والذين لا يستطيعون الخروج لمصلى العيد ، وقد كان ذلك بمحض الصحابة فلم ينكروا عليه فكان إجماعا .

(١) سبق ذكر الأثر والحكم عليه ص ٤٨٧ .

(٢) المبسوط ٣٩/٢ ، شرح فتح القدير ٤٢٣/١ ، بدائع الصنائع ٢٨٠/١ ، المدونة ١٥٦/١ ، الشرح الصغير ٥٢٩/١ ، نهاية المحتاج ٣٩٤/٢ ، مغني المحتاج ٣١٣/١ ، المجموع ٥/٥ ، كشف القناع ٥٣/٢ ، المغني ٢٣٠/٢ ، الإنصاف ٤٢٦/٢ .

(٣) سبق ترجمته ص ٢٢٥ .

(٤) انظر ص ٤١٧ .

٢ - بالمعقول :

أ - ولأن في ذلك حثا وإعانة على الخير وعلى صلاة الجماعة وإحرازها للثواب ^(١) .

ب - كما إن فيه نظرا لمصلحة الضعفاء الذين لا يستطيعون الخروج ^(٢) .

(١) نهاية المحتاج ٣٩٤/٢ .

(٢) المرجع السابق ٣٩٤/٢ .

المسألة الثالثة : التسفل قبل العيد وبعده :

١ - روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن ابن التيمي^(٢) عن شيخ من أهل البصرة^(٣) قال : سمعت العلاء بن يزيد^(٤) يقول : خرج علي يوم عيد فوجد الناس يصلون قبل خروجه ، فقليل له : لو نهيتهم ؟ فقال : ما أنا بالذي ينهى عبدا إن صلاها ، ولكن سأخبركم بما شهدنا أو قال : بما حضرنا .

٢ - وروى عبد الرزاق بسنده^(٥) عن الحسن بن عمارة^(٦) عن المنهال بن عمرو^(٧) عن رجل قد سماه^(٨) قال : خرجنا مع علي بن أبي طالب في يوم عيد إلى الجبانة^(٩) فرأى ناسا يصلون قبل خروج الإمام ، فقال : كالمتعجب : ألا ترون هؤلاء يصلون ! فقلنا : ألا تنهاهم ؟ فقال : أكره أن أكون كالذي ينهى عبدا إذا صلى ، قال : ثم بدأ بالصلاة قبل الخطبة ولم يصل قبلها ولا بعدها .

(١) المصنف ٢٧٢/٣ ث (٥٦٠٥) ، كتاب العيدين ، باب الصلاة قبل خروج الإمام وقبل الخطبة ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٩٣ .

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) العلاء بن يزيد ، أبو محمد الثقفي الواسطي ، قال أبو وليد : العلاء الثقفي كذاب ، وقال البخاري : منكر الحديث .

ميزان الاعتدال ١٠٦/٣ .

(٥) المصنف ١٧٦/٣ ث (٥٦٢٦) ، كتاب العيدين ، باب الصلاة قبل خروج الإمام وقبل الخطبة ،

(٦) سبقت ترجمته ص ٣٦١ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٣٥١ .

(٨) لم أعثر عليه .

(٩) الجبانة بالتشديد : الصحراء ، وتسمى بها المقابر ، لأنها تكون في الصحراء ، من باب تسمية الشيء بموضعه والجبانة : ما استوى من الأرض وملس ولا شجر فيه ، ولا تكون في الرمل ولا في الجبل ، وكل صحراء جبانة . لسان العرب ٨٥/١٣ ، حرف النون فصل الجيم .

٣ - وروى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا وكيع^(٢) عن مسعر^(٣) عن أبي صخرة^(٤) عن الأسود بن هلال^(٥) قال : (خرجت مع علي فلما صلى الإمام قام فصلى بعدها أربعاً)

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثرين الأول والثاني ضعيف جدا ، أما الأول فلا بهام شيخ ابن التيمي كما أن العللاء منكر الحديث ، وأما الثاني فلا بهام شيخ المنهال كما أن الحسن بن عماره متروك ، وإسناد الأثر الثالث صحيح ورجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الآثار السابقة أن عليا - رضي الله عنه - يرى عدم التنفل قبل العيد ، وأما بعده فيجوز التنفل لغير الإمام .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في حكم التنفل قبل العيد وبعده على ثلاثة أقوال :

١ - ذهب الشافعية^(٦) إلى جواز التنفل قبل العيد وبعده لغير الإمام ، أما الإمام فيكره له ذلك وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - في جواز التنفل بعد العيد ، ويخالفونه في التنفل قبل العيد .

(١) المصنف ٤٩٨/١ ، ث (٥٧٥٣) ، باب من كان يصلي بعد العيد أربعاً ،

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٣) مسعر بن كدام بن ظهير اخلاقي ، أبو سلمة الكوفي ، ثقة ثبت فاضل ، مات سنة ثلاث - أو خمس - وخمسين ومائة .

تقريب التهذيب ص ٥٢٨ .

(٤) جامع بن شداد الحاربي ، أبو صخرة الكوفي ، روى عن عبد الرحمن النخعي وأبي بردة ، وروى عنه : الأعمش ومعمرو وشعبة وغيرهم ، قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي : ثقة ، مات سنة ثمانية عشر ومائة .

تهذيب التهذيب ٥٦/٢ .

(٥) الأسود بن هلال الحاربي ، أبو سلام الكوفي ، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، روى عن معاذ بن جبل وعمر وابن مسعود ، وروى عنه : أشعث وإبراهيم النخعي وغيرهم ، قال أحمد : ما علمت عنه إلا خيراً ، توفي سنة أربع وثمانين .

تهذيب التهذيب ٣٤٣/١ .

(٦) المجموع ١٣/٥ ، مغني المحتاج ٣١٣/١ ، نهاية المحتاج ٣٩٦/٢ .

٢ - وذهب الحنفية^(١) والحنابلة^(٢) إلى كراهة التنفل قبل العيد وبعده في المصلى أو في المسجد ، أما إذا رجع إلى منزله فلا بأس أن يصلي النفل إن شاء . وهم بذلك يخالفون عليا رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

٣ - وذهب المالكية^(٣) إلى كراهة التنفل قبل العيد وبعده إذا كان في المصلى ، وأما إذا صلى العيد في المسجد فلا يكره . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بجواز التنفل قبل العيد وبعده بما يأتي :

١ - بالمعقول :

أ - أن الأصل إباحة الصلاة إذا ارتفعت الشمس ، وليس هذا وقت كراهة ، ولم يثبت النهي ، فيجوز التنفل .

ب - أما الإمام فيكره له التنفل قبل العيد وبعده لاشتغاله بغير الأهم ، ولمخالفته فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن المأموم مأمور بالناقلة قبل الجمعة وبعدها ، وأما الإمام فإنه مأمور أن يبدأ بالخطبة ثم الجمعة^(٤) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بكراهة التنفل قبل العيد وبعده في المصلى وجواز التنفل بعد العيد في البيت بما يأتي :

١ - بما رواه ابن عباس^(٥) - رضي الله عنهما - (أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم القطر فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها) .
رواه البخاري^(٦) ومسلم^(٧) .

وفي الحديث دليل على كراهة التنفل قبل العيد وبعده ، لعدم فعله صلى الله عليه وسلم .

(١) المبسوط ٤٠/٢ ، شرح فتح القدير ٤٢/١

(٢) المغني ٢٤٧/٢ ، كشاف القناع ٥٦/٢ ، الإنصاف ٤٣١/٢ ،

(٣) المدونة ١٥٦/١ ، الشرح الكبير ٣٦٩/١ ، مواهب الجليل ١٩٦/٢ ،

(٤) المجموع ١١/٥ ، مغني المحتاج ٣١٣/١ ، الأم ٢٦٨/١ ، (٥) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٤٧٦/٢ ، كتاب العيدين ، باب الصلاة قبل العيد وبعدها .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٨٠/٦ ، باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى ،

٢ - وبما رواه ابن عمر^(١) - رضي الله عنهما - (أنه خرج يوم العيد فلم يصل قبلها ولا بعدها وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله) .

رواه أحمد^(٢) والحاكم^(٣) والترمذي وقال : "حديث حسن صحيح"^(٤) .

وفي هذا الحديث دليل على كراهة التنفل قبل العيد وبعده ، فإنه قد كان من هديه صلى الله عليه وسلم وستته عدم الصلاة قبلها ولا بعدها .

٣ - وبما رواه أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئاً فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين) .
رواه ابن ماجه^(٥) ، قال في الزوائد : "إسناده صحيح ورجاله ثقات"^(٦) .
وفي الحديث دليل على أنه لا يتنفل قبل العيد ولا بعده في مكان آدائها ، وجواز التنفل في البيت لمن شاء أن يتنفل .

واستدل أنصار القول الثالث ، القائلون بكراهة التنفل قبل العيد وبعده إذا صلى العيد في المصلى ، وجواز ذلك إذا صلى العيد في المسجد بما يأتي :

١ - بما رواه ابن عباس^(٧) - رضي الله عنهما - (أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها) .
وقد سبق ذكره^(٨) .

٢ - وبما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - (أنه خرج يوم العيد فلم يصل قبلها ولا بعدها وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله) .
وقد سبق ذكره^(٩) .

ووجه الدلالة : أنه عليه السلام لم يفعل ذلك في المصلى ، وأما في غيره فلم يرد نهي عن ذلك

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) المسند بترتيب الساعاتي ١٥٨/٦ ، كتاب العيدين ، باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها ،

(٣) المستدرک ٢٩٥/١ ، كتاب العيدين ، باب لا يصلي قبل العيد ولا بعدها ،

(٤) السنن ٤١٨/٢ ، أبواب العيدين ، باب ما جاء لأصلاة قبل العيد ولا بعدها ،

(٥) السنن ٤١٠/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها ،

(٦) الزوائد ص ١٩٣ .

(٧) سبقت ترجمته ص ١٠ . (٨) انظر ص ٤٩٤ . (٩) انظر ص ٤٩٥ .

٣ - بالمعقول :

أ - يكره التنفل في المصلى لئلا يكون ذريعة لأهل البدع في إعادة الصلاة ، والذين يرون عدم صحة الصلاة خلف غير المعصوم^(١).

ب - يجوز التنفل قبل العيد في المسجد لأن المسجد يطلب تحيته ولو في وقت النهي ، وأما التنفل بعد الصلاة فلا يكره لندور حضور أهل البدع لصلاة الجماعة^(٢).

(١) حاشية الدسوقي ٣٦٩/١ ،

(٢) المرجع السابق ٣٦٩/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ عدم التنفل قبل العيد وبعده ، وذلك لما يأتي :

- ١ - قوة الأدلة وصراحتها في ذلك ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليترك التنفل قبل العيد وبعده ويواظب على ذلك ؛ إلا لعدم جوازه .
 - ٢ - أدلة القائلين بجواز التنفل قبل العيد وبعده ، أدلة عقلية لا تنهض بالحجة أمام الأدلة النقلية الصريحة في عدم التنفل قبل العيد وبعده .
- وأما توجيه ما ذهب إليه علي - رضي الله عنه - من صلاته بعد العيد أربع ركعات ، فيمكن القول بأنه - رضي الله عنه - كان يصلي صلاة الضحى . والله أعلم .

المبحث الرابع التكبير

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : صفته .

المسألة الثانية : الجهر به في طريق المصلى .

المسألة الثالثة : وقت التكبير المقيد .

المسألة الأولى : صفة التكبير :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال : حدثنا يزيد بن هارون ^(٢) حدثنا شريك ^(٣) قال : قلت لأبي إسحاق ^(٤) كيف كان يكبر علي وعبد الله ^(٥) قال : كانا يقولان : (الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر حسن ؛ لأن شريكا صدوق وبقية رجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن صفة التكبير في العيد أن يقول : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد ، أي بتثنية التكبير في أوله .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في صفة تكبير العيد على قولين :
الأول : ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة ^(٦) إلى أنه يكبر تكبيرتين في أوله : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر والله الحمد . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

-
- (١) المصنف ١/٤٩٠ ت (٥٦٥٣) ، كتاب العيدين ، باب كيف يكبر يوم عرفة .
(٢) سبقت ترجمته ص ٢٤٤ . (٣) سبقت ترجمته ص ٧٣ .
(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ . (٥) سبقت ترجمته ص ٦٥ .
(٦) شرح فتح القدير ١/٤٣٠ ، تبين الحقائق ١/٢٢٧ ، المبسوط ٢/٤٣ ،
(٧) التاج والإكليل ٢/١٩٨ ، حاشية عlish على حاشية الدسوقي ١/٣٦٩ .
(٨) كشف القناع ٢/٥٩ ، المغني ٢/٢٥٦ ، الإنصاف ٢/٤٤١ .

الثاني : وذهب الشافعية^(١) إلى أنه يكبر ثلاث تكبيرات في أوله : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بالتثنية في أول التكبير بما يأتي :

١ - بما رواه أبو إسحاق^(٢) قال : (كان علي وعبد الله^(٣) يقولان : الله أكبر ، الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد) .
وقد سبق ذكره^(٤) .

وفي هذا الأثر دليل على صفة التكبير وأنه يكون بتثنية أوله .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بتثليث أول التكبير بما يأتي :

١ - بما روي عن ابن عباس^(٥) - رضي الله عنهما - (أنه كان يكبر من غداة عرفة إلى آخر أيام النفر لا يكبر في المغرب : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد ، الله أكبر وأجل الله أكبر على ما هدانا) .

رواه البيهقي^(٦) ، قال الألباني : " سنده صحيح " ^(٧) .

وفي هذا الأثر دليل على صيغة التكبير وأنه يكون بتثليث أوله .

(١) نهاية المحتاج ٣/٣٩٩ ، حاشية الشرواني ٣/٥٤ ، المجموع ٥/٤٠ ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٤) انظر ص ٥٠٠ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٦) السنن ٣/٣١٥ ، كتاب صلاة العيدين ، باب كيف التكبير ،

(٧) إرواء الغليل ٣ / ١٢٥ ،

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي العمل بكلتا الصفتين ، فتارة يعمل بالصفة التي رويت عن علي وابن مسعود - رضي الله عنهما - وتارة يعمل بالصفة التي رويت عن ابن عباس - رضي الله عنهما - ؛ وذلك لأن كلا الصفتين صحيحتين ، ولا مرجح لإحدهما على الأخرى . والله أعلم .

المسألة الثانية : الجهر بالتكبير في طريق المصلي :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(١) قال حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي ^(٢) عن حجاج ^(٣) قال حدثني رجل من المسلمين ^(٤) عن حنش بن المعتمر ^(٥) (أن عليا في يوم أضحى كبر حتى انتهى إلى العيد) .

الحكم على الإسناد :

قال الألباني : إسناده حسن لولا الرجل الذي لم يسم ^(٦) .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا رضي الله عنه يرى استحباب الجهر بالتكبير في طريق المصلي لعيد الأضحى .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(٧) على استحباب الجهر بالتكبير في طريق المصلي نعيد الأضحى . وهم بذلك يوافقون عليا رضي الله عنه فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٤٨٨/١ ث (٥٦٢٥) ، كتاب العيدين ، باب التكبير إذا خرج إلى العيد ،
(٢) عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي ، أبو محمد الكوفي ، لا بأس به ، وكان يدلس ، مات سنة خمس وتسعين ومائة .

تقريب التهذيب ص ٣٤٩ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١١٣ .

(٤) لم أعرفه .

(٥) سبقت ترجمته ص ٤٨٧ .

(٦) إرواء الغليل ١٢١/٣ ،

(٧) شرح فتح القدير ٤٢٩/١ ، بدائع الصنائع ٢٧٩/١ ، تبيين الحقائق ٢٢٦/١ ، الشرح الصغير ٥٢٩/١ ، حاشية

الدسوقي ٣٩٩/١ ، مواهب الجليل ١٩٥/٢ ، المجموع ٣٢/٥ ، نهاية المحتاج ٣٤٨/٢ ، الإنصاف ٤٣٤/٢ ، كشف القناع ٥٧/٢ ، المغني ٢٣١/٢ .

الأدلة :

وقد استدلوا لاستحباب التكبير في طريق المصلى بما يأتي :

١ - بما رواه عبد الله بن عمر ^(١) - رضي الله عنهما - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج في العيدين مع الفضل بن عباس ^(٢) وعبد الله ^(٣) والعباس ^(٤) وعلي وجعفر ^(٥) والحسن ^(٦) والحسين ^(٧) وأسامة بن زيد ^(٨) وزيد بن حارثة ^(٩) وأيمن بن أم أيمن ^(١٠) - رضي الله عنهم - رافعاً صوته بالتهليل والتكبير ، فيأخذ طريق الحدادين حتى يأتي المصلى ، وإذا فرغ رجع على الحدائين حتى يأتي منزله) .

رواه البيهقي ^(١١) ، قال الألباني : " إسناده صحيح " ^(١٢) .

وفي هذا الحديث دليل على استحباب الجهر بالتكبير في طريق المصلى ، وهو من السنة .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، أُرِدِفَ النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، وحضر غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قتل يوم اليرموك .
الإصابة ٢٠٨/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٨٠/٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٤) العباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي ، أبو الفضل المكّي ، عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان أسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث سنين ، وكان أنصر لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أبي طالب ، وكان جواداً مطعماً وصولاً للرحم ، ذا رأي حسن ودعوة مرجوة ، وكان لا يمر بعمر وعثمان وهما راكبان إلا نزل إجلالاً له ، مات سنة اثنتين وثلاثين ، وهو ابن ثمان وثمانين سنة .
الإصابة ٢٧١/٢ ، تهذيب التهذيب ١٢٢/٥ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٢٥٤ .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٧) سبقت ترجمته ص ١٣ .

(٨) أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي ، حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حبه ، وأمه أم أيمن حاضنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان عمر يفضل على ابنه في العطاء ، اعتزل الفتن بعد مقتل عثمان ، مات سنة أربع وخمسين .
الإصابة ٣١/١ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٣٦٥ .

(١٠) أيمن بن عبيد بن زيد ، أخو أسامة بن زيد لأمه ، وكانت أمه تزوجت عبيد بن عمرو فمات عنها ، ثم تزوجها زيد بن حارثة فولدت له أسامة .

الإصابة ٩٢/١ .

(١١) السنن ٢٧٩/٣ ، كتاب العيدين ، باب التكبير يوم الفطر وإذا غدا إلى صلاة العيدين .

(١٢) إرواء الغليل ١٢٢/٣ .

٢ - وما روي عن ابن عمر^(١) - رضي الله عنهما - (أنه كان إذا غدا ليوم الفطر ويوم الأضحى يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلي ، ثم يكبر حتى يأتي الإمام) .
رواه الدارقطني^(٢) والبيهقي^(٣) ، قال الألباني : " إسناده صحيح " ^(٤) .
ومعلوم أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان من أشد الناس محافظة على السنة ، وفعله ذلك يدل على الاستحباب وأنه هو الموافق للسنة .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) السنن ٤٤/٢ ، كتاب العيدين .

(٣) السنن الكبرى ٢٧٩/٣ ، كتاب صلاة العيدين ، باب التكبير ليلة الفطر ويوم الفطر وإذا غدا إلى صلاة العيد .

(٤) إرواء الغليل ١٢٢/٣ .

المسألة الثالثة : وقت التكبير المقيد ^(١) :

روى ابن أبي شيبة بسنده ^(٢) قال : حدثنا وكيع ^(٣) عن أبي حباب ^(٤) عن عمير بن سعيد ^(٥) عن علي ^(٦) (أنه كان يكبر في صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر صحيح ورجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستتبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى التكبير المقيد في عيد الأضحى ، ويكون ابتداءه من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في ابتداء التكبير المقيد وانتهائه على ثلاثة أقوال :
الأول : ذهب أبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية ^(٧) والحنابلة ^(٨) في قول ، ورواية عن الإمام

(١) ينقسم التكبير في العيد إلى قسمين : مطلق (مرسل) ومقيد ، فالتكبير المطلق هو الذي لا يتقيد بحال بل يأتي به في كل مكان وكل زمان، فيأتي به في المنازل والمساجد والطرق، ويأتي به ليلا ونهارا، وهو يبدأ بغروب الشمس ليلة العيد، وينتهي في عيد الفطر عند اخفية إلى الانتهاء إلى المصلى، وعند المالكية والشافعية إلى افتتاح الصلاة ، وعند الحنابلة إلى أن يفرغ الإمام من الخطبة، وينتهي التكبير المطلق في الأضحى آخر أيام التشريق - على اختلاف بين الفقهاء - كما سيأتي ذكره. وأما التكبير المقيد : فهو التكبير في أديار الصلوات في عيد الأضحى ، وليس في عيد الفطر تكبير مقيد .

شرح فتح القدير ١/٨٢٩، بدائع الصنائع ١/٢٧٩، الشرح الصغير ١/٥٢٩، المجموع ٥/٣٠، ٣١، نهاية المحتاج ٢/٣٩٧، المغني ٢/٢٥٤، كشاف القناع ٢/٧٥ .

(٢) المصنف ١/٤٨٨ ، باب التكبير من أي يوم هو إلى أي ساعة ، ورواه كذلك البيهقي في السنن ٣/٣١٤ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٢٤ .

(٥) عمير بن سعيد النخعي الصهباني، روى عن: علي وأبي موسى وابن مسعود، وروى عنه: الشعبي وأبو اسحاق

السبيعي والأعمش وغيرهم ، قال ابن معين : ثقة ، مات سنة سبع ومائة .

تهذيب التهذيب ٨/١٤٦ .

(٦) المبسوط ٢/٤٣، شرح فتح القدير ١/٤٣٠، بدائع الصنائع ١/١٩٥ .

(٧) المغني ٢/٢٥٤ ، الإنصاف ٢/٤٣٦ ، كشاف القناع ٢/٥٨ .

الشافعي^(١) إلى أن يبدأ من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ،
وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
واستثنى الحنابلة^(٢) من ذلك المحرم ، فقالوا : يكبر من صلاة الظهر يوم النحر ، لأنه قبل
ذلك يكون مشغولا بالتلبية .

الثاني : وذهب أبو حنيفة^(٣) إلى أنه من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم
النحر . وهو بذلك يخالف عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثالث : وذهب المالكية^(٤) والشافعية^(٥) في أصح الأقوال عندهم ، إلى أنه يتبدأ من
صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الصبح آخر أيام التشريق .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بابتدائه من صلاة الفجر يوم عرفة إلى العصر من
آخر أيام التشريق بما يأتي :

- ١ - قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ .. الآية ﴾^(٦) .
والأيام المعدادات هي أيام التشريق ، فتعين الذكر في جميعها^(٧) .

(١) المجموع ٣٣/٥ ،

(٢) الإنصاف ٤٣٦/٢ ، كشف القناع ٥٨/٢ ، المغني ٢٥٤/٢ ،

(٣) المبسوط ٤٣/٢ ، شرح فتح القدير ٤٣٠/١ ، بدائع الصنائع ١٩٥/١ ،

(٤) المدونة ١٥٧/١ ، الشرح الكبير ٣٦٩/١ ، مواهب الجليل ١٩٨/٢ ، التاج والإكليل ١٩٨/٢ ،

(٥) المجموع ٣٤/٥ ، مغني المحتاج ٣١٤/١ ، نهاية المحتاج ٣٩٨/٢ ،

(٦) البقرة (٢٠٣) .

(٧) المغني ٢٥٥/٢ ،

٢ - وبما روي عن ابن عباس^(١) - رضي الله عنهما - (أنه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق ، ولا يكبر في المغرب) .
رواه ابن أبي شيبة^(٢) ، وإسناده صحيح^(٣) .

ووجه الدلالة من الأثر : أن عمل ابن عباس وهو حير الأمة فيه دلالة قوية على أن ابتداء التكبير من صلاة الفجر يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق ، وله أيضا حكم الرفع ؛ لأنه مما لا مجال للرأي فيه .

٣ - بالمعقول :

أ - لأن التكبير شرع لتعظيم أمر المناسك ، وأمر المناسك إنما ينتهي بالرمي فيمتد التكبير إلى آخر وقت الرمي^(٤) .

ب - ولأننا أمرنا بإكثار الذكر ، والأخذ بالأكثر من باب الاحتياط ، لأن الصحابة اختلفوا فيه ، ولأن يكبر ما ليس عليه أولى من أن يترك ما عليه^(٥) .

ودلل الحنابلة لإخراج الحاج من ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ .. الْآيَةَ ﴾^(٦) فالمقصود به الحاج ، وغير الحاج ليس تبعاله ، لأن الصحابة أجمعوا على أن بدء التكبير يكون من يوم عرفة ، والحاج في ذلك الوقت يكون مشغولا بالتلبية ، فيكون خارجا من ذلك^(٧) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأنه من صلاة الفجر من يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر ، بما يأتي :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ .. الْآيَةَ ﴾^(٨) .

والأيام المعلومات هي الأيام العشر ، فكان ينبغي أن يكون التكبير في جميعها واجبا ، إلا

(١) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٢) المصنف ٤٨٩/١ ، كتاب العيدين ، باب التكبير من أي يوم هو إلى أي ساعة .

(٣) رجال هذا الأثر ثقات . (٤) بدائع الصنائع ١٩٦/١ .

(٥) المبسوط ٤٣/٢ ، بدائع الصنائع ١٩٦/١ ، مراجع سابقة . (٦) البقرة (٢٠٠) .

(٧) المغني ٢٥٥/٢ .

(٨) الحج (٢٨) .

١ أن ما قبل يوم عرفة خُصَّ بإجماع الصحابة ، ولا إجماع في يوم عرفة والأضحى فوجب التكبير فيهما عملاً بعموم النصوص .. وأما فيما وراء العصر من يوم النحر فلا تخصيص فيه لاختلاف الصحابة وتردد التكبير بين السنة والبدعة فوقع الشك في دليل التخصيص ، فكان الاحتياط في الترك لا في الإتيان ؛ لأن ترك السنة أولى من إتيان البدعة ^(١)

٢- قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ .. الآية ﴾ ^(٢)
وهي الأيام العشر ، فيقتضي أن يكون التكبير فيها مشروعاً ، ولأن هذه التكبيرات لإظهار فضيلة وقت الحج ، ومعظم أركان الحج الوقوف فينبغي أن يكون التكبير مشروعاً في وقته ، ولأن البداءة لما كانت في يوم يؤدي فيه ركن الحج فالقطع مثله يكون في يوم النحر الذي يؤدي فيه ركن الحج وهو الطواف ^(٣)
٣ - بالمعقول :

أ - ولأن الجهر بالتكبير بدعة فكان الأخذ بالأقل أولى احتياطاً ^(٤)

واستدل أنصار القول الثالث ، القائلون ببده من صلاة الظهر يوم النحر إلى الفجر من آخر أيام التشريق ، بما يأتي :

١ - قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ .. الآية ﴾ ^(٥)
فالفاء في الآية للتعقيب ، وقضاء المناسك يكون وقت الضحى من يوم النحر فينبغي أن يكون التكبير عقيب ^(٦)
٢ - بالمعقول :

أ - ولأن الناس في هذه التكبيرات تبع للحجاج ، والحجاج يقطعون التلبية عند رمي جمرة العقبة ويأخذون في التكبيرات ، وذلك وقت الضحوة ، فعلى الناس أن يكبروا عقيب أول

(١) بدائع الصنائع ١/١٩٦ ،

(٢) البقرة (٢٠٣) .

(٣) المبسوط ٢/٤٣ ، بدائع الصنائع ١/١٩٦ ،

(٤) تبين الحقائق ١/٢٢٧ ،

(٥) البقرة (٢٠٠) .

(٦) المبسوط ٢/٤٣ .

صلاة مؤداة بعد هذا الوقت وهي صلاة الظهر^(١) ، فلما كانت صلاة الظهر هي أول صلاة تلقاهم بعد قضاء المناسك ، كان هو بداية التكبير^(٢) .
وأما منتهى التكبير فهو الى الفجر من آخر أيام التشريق ؛ لأن الناس تبع للحاج ، وآخر صلاة يصلها الحاج بمنى صلاة الصبح^(٣) ، فكان ذلك منتهى وقت التكبير .

(١) البسوط ٤٣/٢ .

(٢) المجموع ٣١/٥ .

(٣) المرجع السابق ٣١/٥ :

الترجيح :

- بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لدي التكبير في عيد الأضحى من صلاة الفجر يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق ، وذلك لما يأتي :
- ١ - قوة الأدلة وصراحتها في الدلالة على ذلك .
 - ٢ - تعضيد عمل الصحابة بذلك ، يقوي الأدلة ويجعلها ناهضة للاستدلال ، فقد روي ذلك عن عمر وابن عباس^(١) وابن مسعود^(٢) - رضي الله عنهم -^(٣)
 - ٣ - ولأن في ذلك القول العمل بالاحتياط في جانب العبادة ، ولا يقال بأن الأحوط خلاف ذلك للتردد في جانب السنة والبدعة ؛ لأن الصحابة عملوا بذلك ، وهو ينفي كونه بدعة ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٣) المغني ٢/٢٥٥ .

الفصل الثالث عشر

صلاة الكسوف والزلازل

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : صلاة الكسوف
- المبحث الثاني : صلاة الزلازل

مقدمة :

الشمس والقمر آيتان من آيات الله سبحانه وتعالى خلقهما لحكمة وأورجدهما لعبارة قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلُّ شَيْءٍ فَصْلَانَاهُ تَفْصِيلًا ﴾ ^(١) .

والشمس والقمر لا ينخسفان ولا ينكسفان أيضا إلا لحكمة ، قال صلى الله عليه وسلم : (هذه الآيات التي يرسل الله لا تكون لموت أحد ولا لحياته ، ولكن يخوف بها الله عباده ، فإذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكره ودعائه واستغفاره) ^(٢) .

والكسوف في اللغة : تغير حال الشيء إلى مالا يحب ، وعلى قطع الشيء من الشيء ، يقال كسفت حال الرجل : أي تغيرت وساءت ، وكسف القمر وكسفت الشمس : إذا ذهب ضوءهما وأسودا .

والخسوف : النقصان ، يقال : رضي فلان بالخسف أي النقيصة ، ويقال : سامه خسفا أي كلفه المشقة والذل ، وخسف القمر أي ذهب ضوءه أو نقص .

وقد اختلف علماء اللغة في الفرق بين الخسوف والكسوف إلى أقوال أشهرها :

- ١- الكسوف للشمس والخسوف للقمر .
- ٢- الكسوف للقمر والخسوف للشمس .
- ٣- الكسوف والخسوف مترادفان ، فيقال كسفت الشمس وخسفت ، وكسف القمر وخسف ^(٣) .

ويرجع سبب الخلاف إلى مجيء الأحاديث باللفظين ، فجاء (كسفت الشمس) ، وجاء (خسفت الشمس) ^(٤) .

(١) الإسراء (١٢)

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٤٥/٢ ، كتاب الكسوف .

(٣) لسان العرب ٦٧/٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ؛ معجم مقاييس اللغة ٨٠/٢ ، ١٧٧/٥ ، الصحاح ١٣٥٠/٤ ؛ النهاية في

غريب الحديث والأثر ٣١/٢ ، ١٧٤/٤ ؛ المصباح المنير ١٦٩/١ ، ٥٣٣/٢ ، ٥٣٤ ؛ فتح

الباري ٥٣٥/٢ ؛ شرح صحيح مسلم ١٩٨/٦ ،

(٤) ك : ثعلب والجوهري وابن فارس والفراء .

ويرجع سبب الخلاف إلى مجيء الأحاديث باللفظين ، فجاء (كسفت الشمس) ، وجاء (خسفت الشمس) ^(١) .

والذي رجحه علماء اللغة ^(٢) أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر لقوله تعالى : ﴿ وَخَسَفَ الْقَمَرُ ﴾ فإذا اختص القمر بالخسوف أشعر باختصاص الشمس بالكسوف ^(٣) . قال في النهاية : " وقد ورد الخسوف في الحديث كثيرا للشمس ، والمعروف لها في اللغة الكسوف لا الخسوف ، فأما إطلاقه في مثل هذا الحديث فتغليبا للقمر لتذكيره على تأنيث الشمس نجمع بينهما فيما يخص القمر ، وللمعاوضة أيضا .. وأما إطلاق الخسوف على الشمس منفردة فلاشتراك الخسوف والكسوف في معنى ذهاب نورهما وإظلامهما " ^(٤) .

وفي الإصطلاح :

أخذ الفقهاء المعنى الشرعي للخسوف والكسوف من المعنى اللغوي فقالوا هو : ذهاب ضوء أحد النيرين - الشمس والقمر - أو ذهاب بعضه ^(٥) .

دليل المشروعية :

مارواه المغيرة بن شعبة ^(٦) - رضي الله عنه - قال : (كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات إبراهيم فقال الناس : كسفت لموت إبراهيم ، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم فصلوا وادعوا الله) . رواه البخاري ^(٧) .

(١) ك : ثعلب والجوهري وابن فارس والقراء .

(٢) القيامة (٨) .

(٣) فتح الباري ٥٣٥/٢ .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٣/٢ .

(٥) شرح منتهى الإرادات ٣١١/١ .

(٦) سبق ترجمته ص ٣٥٢ .

(٧) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٢٦/٢ ، كتاب الكسوف ، باب الصلاة في كسوف الشمس .

الحكمة من صلاة الخسوف الكسوف :

١- تخويف من الله لعباده أجرى العادة بحصوله في أوقات معلومة يحدث فيها من أفضيته وأقداره ما يكون بلاء لقوم ومصيبة لهم ويجعل الكسوف سببا لذلك .
" والله تعالى في أيام دهره أوقات يحدث فيها ما يشاء من البلاء والنعماء ، ويقضي من الأسباب ما يدفع موجب تلك الأسباب لمن قام به أو يقلله أو يخففه ، فمن فزع إلى تلك الأسباب أو بعضها اندفع عنه الشر الذي جعل الله الكسوف سببا له أو بعضه ، ولهذا قل ما يسلم أطراف الأرض - حيث يخف الإيمان وما جاءت به الرسل - من شر عظيم يحصل بسبب الكسوف وتسلم منه الأماكن التي يظهر فيها نور النبوة والقيام بما جاءت به الرسل أو يقل فيها جدا ، ولهذا لما كسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قام مسرعا فزعا يجر رداءه ونادى في الناس الصلاة جامعة وخطبهم بتلك الخطبة البليغة وأخبر أنه لم ير كيومه ذلك في الخير والشر ، وأمرهم عند حصول تلك الحالة بالعنقة والصدقة والصلاة والتوبة ؛ لأن هذه الأشياء تدفع موجب الكسوف الذي جعله سببا لما جعله ، فلو لا انعقاد وسبب التخويف لما أمر بدفع موجب هذه العبادات^(١) .

٢- ذكر الله سبحانه وتعالى والالتجاء إليه عند حصول الشدائد والكرب ، والتقرب إليه بمختلف أنواع القرب من صلاة ودعاء وصدقة وعتق ونحوه ، قال صلى الله عليه وسلم :
(فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا)^(٢) .
وعن أسماء^(٣) - رضي الله عنها - قالت : (لقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالعنقة في كسوف الشمس)^(٤) .

(١) محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية ت ٧٥١ - مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - بدون - بدون - جزأين - ج ٢/٢٠٩ ، ٢١٠ (بتصرف) .
(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٢٩/٢ ، كتاب الكسوف باب الصدقة في الكسوف .
(٣) أسماء بنت أبي بكر الصديق ، أسلمت قديما بمكة ، وتزوجها الزبير بن العوام ، وكانت تلقب ذات النطاقين ، عاشت مائة سنة لم يسقط لها سن ولم ينكرها عقل ، ماتت في أوائل سنة أربع وعشرين .
الإصابة ٢٢٩/٤ .

(٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٤٣/٢ ، كتاب الكسوف ، باب من أحب العنقة في كسوف الشمس .

٣ - إزعاج القلوب الغافلة وإيقاظها وتذكيرها بيوم القيامة ، حتى تستعد وتجهز لذلك اليوم المرتقب بالأعمال الصالحة ، وذلك بإظهار بعض ما يحصل في ذلك اليوم من أهوال ، قال تعالى : ﴿ فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ • وَخَسَفَ الْقَمَرُ • وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾^(١) .

٤ - إظهار ضعف الشمس والقمر وخضوعهما لمشيئته سبحانه وتعالى ، وأنهما لا يملكان الضر أو النفع ؛ وذلك حتى يجعل الإنسان خضوعه لله سبحانه وتعالى ، وحتى ينخلع المشركون عن عبادتهما إلى عبادة من له الأمر وحده ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾^(٢) .

(٤) القيامة (٧ ، ٨ ، ٩)

(١) فصلت (٣٧)

المبحث الأول

صلاة الكسوف

وفيه ثمان مسائل :

- المسألة الأولى : حكم الجماعة لها .
- المسألة الثانية : مكان أدائها .
- المسألة الثالثة : صفة أدائها .
- المسألة الرابعة : صفة القراءة فيها .
- المسألة الخامسة : صفة القيام والركوع فيها .
- المسألة السادسة : صفة السجود فيها .
- المسألة السابعة : تكرارها .
- المسألة الثامنة : الخطبة لها .

- ١ - روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن الثوري^(٢) عن سليمان الشيباني^(٣) عن الحكم^(٤) عن حنش^(٥) عن علي (أنه أم الناس في المسجد لكسوف الشمس ، قال : فجهر بالقراءة ، فقام فقرأ ثم ركع ، ثم قام فدعا ثم ركع ، أربع ركعات في سجدة ، يدعو فيهن بعد الركوع ، ثم فعل في الثانية مثل ذلك) .
- ٢ - وروى ابن أبي شيبه بسنده^(٦) قال : حدثنا سفيان عن الشيباني عن الحكم عن حنش الكناني (أن عليا جهر بالقراءة في الكسوف) .
- ٣ - وروى ابن أبي شيبه بسنده^(٧) قال : حدثنا هشيم^(٨) قال : أخبرنا يونس^(٩) عن الحسن^(١٠) (أن عليا صلى في الكسوف عشر ركعات بأربع سجعات) .
- ٤ - وروى البيهقي بسنده^(١١) قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ^(١٢) وأبو سعيد بن أبي عمرو^(١٣) قالوا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب^(١٤) حدثنا محمد بن عبد الله بن المنادي^(١٥) حدثنا يونس بن محمد^(١٦)

(١) المصنف ١٠٣/٣ ، ث (٤٩٣٦) ، باب الآيات .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سليمان بن أبي سليمان ، أبو إسحاق الشيباني ، مولاهم الكوفي ، قال الجوزجاني : رأيت أحمد يعجبه حديث الشيباني ، وقال : هو أهل ألا ندع له شيئا ، وقال ابن معين : ثقة حجة ، مات سنة تسع وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ١٩٧/٤ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٨٧ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٤٨٧ .

(٦) المصنف ٢٢٠/٢ ، ث (٨٣٣٠) ، باب في الجهر بالقراءة في صلاة الخسوف ،

(٧) المرجع السابق ٢١٧/٢ ، ث (٨٣٠٦) ، باب صلاة الكسوف كيف هي ؟

(٨) سبقت ترجمته ص ٣٩ .

(٩) يونس بن عبيد بن دينار العبدي مولاهم ، أبو عبد الله البصري ، رأى أنسا وروى عن إبراهيم التيمي وتسابت البناني والحسن البصري ، وروى عنه : شعبة والثوري وغيرهم ، قال أحمد وابن معين : ثقة ، مات سنة أربعين ومائة . تهذيب التهذيب ٤٤٢/١١ .

(١٠) سبقت ترجمته ص ٣ .

(١١) السنن ٣٣٠/٣ ، باب من أجاز أن يصلي في الخسوف ركعتين في كل ركعة أربع ركوعات ،

(١٢) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(١٣) لم أعثر على ترجمته .

(١٤) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(١٥) لم أعثر على ترجمته .

(١٦) يونس بن محمد بن مسلم البغدادي ، أبو محمد المؤدب ، ثقة ثبت ، مات سنة سبع ومائتين .

تقريب التهذيب ص ٦١٤ .

حدثنا عبد الواحد بن زياد ^(١) قال : حدثنا سليمان الشيباني ^(٢) قال حدثنا الحكم بن عتيبة ^(٣) عن حنش بن ربيعة ^(٤) قال : (انكسفت الشمس على عهد علي - رضي الله عنه - فخرج فصلى بمن عنده فقرأ سورة الحج ويس ، لا أدري بأيهما بدأ ، وجهر بالقراءة ثم ركع نحوا من قيامه ، ثم رفع رأسه وقام نحوا من قيامه ، ثم ركع نحوا من قيامه ، ثم رفع رأسه فقام نحوا من قيامه ثم ركع نحوا من قيامه ، أربع ركعات ثم سجد في الرابعة ، ثم قام فقرأ سورة الحج ويس فصنع كما صنع في الركعة الأولى ، ثماني ركعات وأربع سجعات ، ثم قعد فدعا ، ثم انصرف ، ووافق انصرافه وقد انجلي عن الشمس) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثرين الأول والثاني صحيح ورجاهما ثقات ، والأثر الثالث ضعيف للانقطاع ؛ فإن الحسن لم يلق عليا ، والأثر الرابع رجاله ثقات غير أبي سعيد وابن المنادي فلم أعثر عليهما .

فقه الأثر :

يستنبط من الآثار السابقة الأحكام الفقهية التالية :

- ١- استحباب الجماعة لصلاة الكسوف .
- ٢- أدائها في المسجد .
- ٣- صفتها : ثمان ركعات وأربع سجعات ، في كل ركعة أربع ركعات .
- ٤- الجهر بالقراءة .
- ٥- إطالة القراءة والركوع .
- ٦- عدم تكرار الصلاة وإنما يدعوا بعد الانتهاء من الصلاة إلى أن يحصل الانجلاء .
- ٧- عدم وجوب الخطبة ؛ ولذلك فإنه لم يخطب بعد الصلاة .

(١) عبد الواحد بن زياد العبيدي مولاهم ، أبو البشر البصري ، أحد الأعلام ، قال أبو زرعة وأبو حاتم : ثقة ، وكان كثير الحديث ، مات سنة سبع وسبعين ومائة .

تهذيب التهذيب ٤٣٤/٦ .

(٢) سليمان بن أبي سليمان الشيباني ، الكوفي ، ثقة ، مات في حدود الأربعين .

تقريب التهذيب ص ٢٥٢ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٨٧ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٨٧ .

المسألة الأولى : حكم الجماعة لصلاة الكسوف :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في حكم الجماعة لصلاة الكسوف على قولين :

الأول : ذهب المالكية ^(١) والشافعية ^(٢) والحنابلة ^(٣) إلى استحباب الجماعة لصلاة الكسوف ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب الحنفية ^(٤) إلى وجوب الجماعة لصلاة الكسوف ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون باستحباب الجماعة لصلاة الكسوف بما يأتي :

١- بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (خسفت الشمس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فخرج إلى المسجد فصف الناس وراءه ، فكبر ، فاقترأ قراءة طويلة (٠٠٠) . رواه البخاري ^(٥))

وفي الحديث دليل على استحباب الجماعة ، ولو كانت واجبة لأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بها .

٢ - بالمعقول :

أ- " لأنها نافلة فجازت في الانفراد كسائر النوافل " ^(٦) .

(١) مواهب الجليل ٢٠١/١ ، بلغة السالك ١٧٨/١ ، حاشية الخرخشي ١٠٦/٢ ، الشرح الصغير ،
(٢) نهاية المحتاج ٤٠٧/٢ ، حاشية الشرواني ٦٠/٣ ، مغني المحتاج ٣١٨/١ ، المجموع ٢٤/٥ ،
(٣) كشف القناع ١٤٣/١ ، الإنصاف ٤٤٢/٢ ، المقنع ٢٦٢/١ ، المغني ٢٧٤/٢ ، مراجع سابقة .
(٤) حاشية الطحطاوي ٣٥٨/١ ، البحر الرائق ١٨١/٢ ، المبسوط ٧٥/٢ ، بدائع الصنائع ٢٨١/١ ،
(٥) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٣٣/٢ ، كتاب الكسوف ، باب خطبة الإمام في الكسوف .
(٦) المغني ٢٧٤/٢ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بوجوب الجماعة ، بما يأتي :

١- بما روته عائشة - رضي الله عنها - (أن الشمس خسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث مناديا بالصلاة جامعة ، فتقدم فصلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات) .

رواه البخاري ^(١) ومسلم ^(٢) .

وفي الحديث دليل على وجوب الجماعة لصلاة الكسوف ولولم تكن واجبة لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنداء لها .

٢ - بالمعقول :

أ - ^(٣) لأن أداء هذه الصلوات بالجماعة عُرف بإقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يقيمها الآن من هو قائم مقامه ، فإن لم يقيمها الإمام صلوا فرادى ^(٤) .

(١) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٣٣/٢ ، كتاب الكسوف باب الجهر بالقراءة في الكسوف .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٠٣/٦ ، كتاب الكسوف ،

(٣) البحر الرائق ١٨١/٢ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ استحباب الجماعة لصلاة الكسوف وعدم وجوبها ، وذلك لما يأتي :

- ١- عدم وجود دليل صريح على وجوب الجماعة لها .
- ٢- أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنداء لها كان لمجرد الإعلام بأنه يصلى مثل هذه الأمور ، لا لوجوب الجماعة لها ، ومما يؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (فإذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ودعائه واستغفاره)^(١) ، ولو كانت الجماعة واجبة لأمرهم بها .
- ٣- أن مجرد فعله صلى الله عليه وسلم لها بجماعة لا يدل على الوجوب ، فإنه صلى الله عليه وسلم قد صلى بأصحابه التراويح جماعة ، ولم يقل أحد بوجوبها جماعة ، والله أعلم .

(٤) سبق ذكره ص ٥١٣ .

المسألة الثانية : مكان صلاة الكسوف :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في مكان صلاة الكسوف على قولين :

- الأول : ذهب المالكية ^(١) والشافعية ^(٢) والحنابلة ^(٣) إلى استحباب وأفضلية أدائها في المسجد ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- الثاني : وذهب الحنفية ^(٤) إلى أفضلية أدائها في مصلى العيد ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

- استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأفضلية أداء صلاة الكسوف في المسجد بما يأتي :
- ١ - بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (خسفت الشمس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، فخرج إلى المسجد ، فصف الناس وراءه ، فكبر ، فاقترأ قراءة طويلة .. الحديث) .
- رواه البخاري ^(٥) .
- ففي الحديث دليل على أفضلية أداء صلاة الكسوف في المسجد ، اقتداءً بفعله صلى الله عليه وسلم .
- ٢ - بالمعقول :
- أ - ولأن وقت الكسوف يضيق ، فلو خرج إلى المصلى احتمل التحلي قبل فعلها ، فلذلك يفضل أدائها في المسجد ^(٦) .

(١) مواهب الجليل ١/٢٠١ ، الشرح الصغير ١/٥٣٣ ، حاشية الخرشني ٢/١٠٦ ، بلغة السالك ١/١٧٨ ،

(٢) نهاية المحتاج ٢/٤٠٨ ، حاشية الشرواني ٣/٦٠ ، مغني المحتاج ١/٣١٨ ، المجموع ٥/٤٤ ،

(٣) الإنصاف ٢/٤٤٢ ، كشاف القناع ١/١٤٣ ، المغني ٢/٢٧٤ ،

(٤) حاشية الطحطاوي ١/٣٥٨ ، تبين الحقائق ١/٢٢٨ ،

(٥) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٥٣٣ كتاب الكسوف باب خطبة الإمام في الكسوف .

(٦) المغني ٢/٢٧٤ .

واستدل أنصار القول الثاني القائلون بأفضلية أدائها في المصلى بما يأتي :

١ - بالمعقول :

أ - "لأنها من شعائر الإسلام فتؤدى في المكان المعد لإظهار الشعائر"^(١) .

(١) تبين الحقائق ٢٢٨/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ أفضلية أداء صلاة الكسوف في المسجد وذلك لما يأتي :

- ١- قوة الأدلة وصراحتها في الدلالة على المطلوب .
- ٢- أن في ذلك اقتداءً بفعله صلى الله عليه وسلم .
- ٣- ولأن المصلي غالباً ما يكون خارج البلد ، فيخشى بالخروج إليه فوات وقت الصلاة . والله أعلم .

المسألة الثالثة : صفة صلاة الكسوف :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في صفة صلاة الكسوف على ثلاثة أقوال :

الأول : ذهب الشافعية^(١) والإمام أحمد^(٢) في رواية إلى أنه يصلى ركعتين بأربع سجعات ، في كل ركعة أربع ركوعات . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب الحنفية^(٣) إلى أنه يصلى ركعتين ، كل ركعة بركوع وسجدين كسائر الصلوات . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثالث : وذهب المالكية^(٤) والراجح من مذهب الشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) إلى أنها ركعتان بأربع سجعات ، في كل ركعة ركوعان . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأنها ثماني ركعات في أربع سجعات بما يأتي :

١- بما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كسفت الشمس ثماني ركعات في أربع سجعات) .
رواه مسلم^(٧) .

وفي الحديث دليل صريح على أنه يصلي ثماني ركعات في أربع سجعات أي كل ركعة بأربع ركوعات وسجدين .

(١) نهاية المحتاج ٤/٢ ، المجموع ٥/٤٧ ، مغني المحتاج ١/٣١٧ ،

(٢) كشف القناع ٢/٦٤ ، الإنصاف ٢/٤٤٧ ، المغني ٢/٢٧٥ ، المقنع ١/٢٦٣ ،

(٣) المبسوط ٢/٧٤ ، تبين الحقائق ١/٢٢٨ ، شرح فتح القدير ١/٤٣٢ ، حاشية الطحطاوي ١/٣٥٨ ،

(٤) مواهب الجليل ٢/٢٠٠ ، حاشية الدسوقي ١/٣٧٠ ، الإشراف ١/١٤٤ ، التاج والإكليل ٢/٢٠٠ ،

(٥) نهاية المحتاج ٣/٤٠٣ ، المجموع ٥/٤٨ ، حاشية الشرواني ٣/٥٨ ، مغني المحتاج ١/٣١٧ ،

(٦) كشف القناع ٢/٦٢ ، الإنصاف ٢/٤٤٧ ، المغني ٢/٢٧٥ ، المقنع ١/٢٦٢ ،

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٦/٢١٣ كتاب الكسوف ،

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأنها ركعتين بأربع سجعات ، بما يأتي :

١- بما رواه عبد الرحمن بن سمره^(١) - رضي الله عنه - قال : (بينما أنا أرمي بأسهمي في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ انكسفت الشمس ، فبذتهن وقلت : لأنظرن إلى ما يحدث لرسول الله صلى الله عليه وسلم في انكساف الشمس اليوم ، فانتهيت إليه وهو رافع يديه يدعو ويكبر ويحمد ويهلل حتى جلي عن الشمس ، فقرأ سورتين وركع ركعتين) .
رواه مسلم^(٢) .

وفي الحديث دليل على أنه يصلي ركعتين بسجعتين كسائر الصلوات .

٢ - وما رواه النعمان بن بشير^(٣) - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(إذا خسفت الشمس والقمر فصلوا كأحدث صلاة صليتموها) .

رواه أبوداود^(٤) والنسائي^(٥) والحاكم وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين^(٦) .
والمقصود بذلك صلاة الفجر ، فتكون صلاة الكسوف كصلاة الفجر .

٣- وما رواه عبد الله بن عمرو^(٧) - رضي الله عنهما - قال : (انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكد يركع ، ثم ركع فلم يكد يرفع ، ثم رفع فلم يكد يسجد ، ثم سجد فلم يكد يرفع ، ثم رفع وفعل في الركعة الأخرى مثل ذلك) .

رواه أبوداود^(٨) والنسائي^(٩) والحاكم وقال : حديث غريب صحيح^(١٠) .
وفي الحديث دليل صريح على أنه يصلي في الخسوف ركعتين بأربع سجعات .

(١) عبد الرحمن بن سمره بن حبيب العبشمي ، أسلم يوم الفتح وشهد غزوة تبوك ثم شهد فتوح العراق مات بالبصرة سنة خمسين .
الإصابة ٢/ ٤٠٠ ،

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٢٦/٦ ، كتاب الكسوف ،

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٤٦ .

(٤) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٥١/٤ ، باب من قال أربع ركعات .

(٥) السنن ١٤٥/٢ ، كتاب الكسوف باب كيف صلاة الكسوف .

(٦) المستدرک ٣٣٣/١ ، كتاب الكسوف ، باب في كل ركعة خمس ركوعات وسجعات .

(٧) سبقت ترجمته ص ٦٩ .

(٨) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٥٧/٤ ، باب من قال يركع ركعتين .

(٩) السنن ١٣٦/٣ ، كتاب الكسوف ، باب كيف صلاة الكسوف .

(١٠) المستدرک ٣٢٩/١ ، كتاب الكسوف ، باب صلاة الكسوف ركعتان .

واستدل أنصار القول الثالث ، القائلون بأنها ركعتان في كل ركعة ركوعان بما يأتي :

١- بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (خسفت الشمس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فخرج إلى المسجد فصصف الناس وراءه ، فكبر ، فاقترأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة طويلة ، ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ، فقام ولم يسجد فقرأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ، ثم كبر وركع ركوعاً طويلاً وهو أدنى من الركوع الأول ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، ثم سجد ، ثم قال في الركعة الآخرة مثل ذلك ، فاستكمل أربع ركعات في أربع سجعات ، وانجلت عن الشمس قبل أن ينصرف ، ثم قام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : هما آيتان من آيات الله لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتموها فانزعوا إلى الصلاة) .

رواه البخاري ^(١) ومسلم ^(٢) .

وفي الحديث دليل صريح على أنه يصلى أربع ركعات بأربع سجعات .

٢ - وبما رواه عبد الله بن عباس ^(٣) - رضي الله عنهما - قال : (انخسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام قياماً طويلاً نحواً من قراءة سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ، ثم انصرف وقد تجلت الشمس ، فقال صلى الله عليه وسلم : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله ..) .

رواه البخاري ^(٤) ومسلم ^(٥) .

وفي الحديث دليل على أنه يصلى ركعتين بأربع سجعات ، في كل ركعة ركوعان .

(١) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٣٣/٢ ، كتاب الكسوف ، باب خطبة الإمام في الكسوف .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٠٢/٩ ، كتاب الكسوف .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٠

(٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٤٠/٢ ، كتاب الكسوف ، باب صلاة الكسوف جماعة .

(٥) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢١٣/٦ ، كتاب الكسوف .

٣- وبما رواه عبد الله بن عمرو^(١) - رضي الله عنهما - أنه قال : (لما كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نودي : إن الصلاة جامعة ، فركع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين في سجدة ، ثم قام فركع ركعتين في سجدة ، ثم جلس ، ثم جلي عن الشمس) .

رواه البخاري^(٢) ومسلم^(٣) .

وفي الحديث أيضا دليل صريح على أنه يصلي ركعتين بأربع سجعات ، في كل ركعة ركوعين .

٤ - وبما رواه جابر بن عبد الله^(٤) - رضي الله عنهما - قال : (كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم شديد الحر فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه فأطال القيام حتى جعلوا يخرون ، ثم ركع فأطال ، ثم رفع فأطال ، ثم ركع فأطال ، ثم رفع فأطال ، ثم سجد سجدة ، ثم قام فصنع نحو من ذلك ، فكانت أربع ركعات وأربع سجعات ..) .

رواه مسلم^(٥) .

وفي هذا أيضا دليل صريح على أنه يصلي أربع ركعات وأربع سجعات .

(١) سبقت ترجمته ص ٦٩ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٣٨/٢ ، كتاب الكسوف ، باب طول السجود في الكسوف .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢١٤/٦ ، كتاب الكسوف .

(٤) سبقت ترجمته ص ٣٨ .

(٥) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٠٦/٦ ، كتاب الكسوف .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القولين الثاني والثالث على أدلة أصحاب الأول بما يأتي :

١ - حديث ابن عباس^(١) : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ثماني ركعات .. الخ ، هو حديث ضعيف ؛ لأنه من رواية حبيب^(٢) ، وهو وإن كان من الثقات ، فقد كان يدلّس ، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاووس ، ويحتمل أن يكون حملة عن غير موثوق به عن طاووس^(٣) ، (٤) ، (٥) .

وكذلك ضعفه الألباني وقال : " وعلمته حبيب وهو ابن أبي ثابت وهو وإن كان ثقة فإنه مدلس ، وفيه علة أخرى وهي الشذوذ . ثم قال : وقد خرّجتُ للحديث ثلاثة طرق أخرى عن ابن عباس ، وفيها كلها أربع ركعات وأربع سجّادات ، وفي هذه الطريق المعنّة : (ثماني ركعات ...) فهذا خطأ قطعاً " (٥) .

كما اعترض أصحاب القول الثالث على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١ - حديث سمرة^(٦) ضعيف ؛ لأنه من طريق ثعلبة بن عباد العبدي^(٧) وهو مجهول ، والحاكم^(٨) رغم تصحيحه للحديث وموافقة الذهبي^(٩) له ، إلا أنه ذكر بعضه في موضع آخر وصحّحه أيضا ، فتعقبه الذهبي بقوله : ثعلبة مجهول وما أخرجا له شيئا^(١٠) .

(١) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٦٣ .

(٣) طاووس بن كيسان اليماني ، أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم ، الفارسي ، ثقة فقيه فاضل ، مات سنة ست ومائة .

تقريب التهذيب ص ٢٨١ .

(٤) إرواء الغليل ١٣٠/٣ ، الخلى ١٠٢/٥ ، المستدرک ١٣٠/١ .

(٥) إرواء الغليل ١٣٢/٣ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٢٨٤ .

(٧) ثعلبة بن عباد العبدي ، البصري ، مقبول .

تقريب التهذيب ص ١٣٤ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٧٠ .

(٩) سبقت ترجمته ص ١٣٧ .

(١٠) السنن الكبرى ٣/٣٢٧ ، كتاب صلاة الخسوف ، باب من أجاز أن يصلي في الخسوف ركعتين في كل

ركعة أربع ركوعات .

٢- وأما حديث النعمان فإنه مضطرب الإسناد والمتن ، أما الإسناد فإنه من طريق أبي قلابة^(١) عن النعمان ، وأبو قلابة مدلس وقد عنعنه في كل الطرق عنه ، كما أنه ذكر في بعض الطرق عنه عن النعمان ، وفي بعضها عنه عن رجل عن النعمان ، وفي بعضها عنه عن قبيصة بن مخارق الهلالي^(٢) ، وفي بعضها عنه عن هلال بن عامر^(٣) أن قبيصة الهلالي حدثه .
وأما الاضطراب في المتن ، فإنه ورد في رواية : أنه لم يزل يصلي حتى انجلت ، وأنه خطب بعد الصلاة فكان مما قال : (فإذا رأيتم ذلك فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة) ، وفي رواية : لم يذكر فيها القول المذكور ، وفي رواية أخرى : (فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها) ، وفي أخرى : (ويسلم) بدل (ويسأل عنها) ، وجمع بينهما في رواية وقال : (فجعل يصلي ركعتين ويسلم ويسأل) . فهذا الاضطراب الشديد في السند والمتن مما يمنع القول بصحة الحديث والاستدلال به على الركوع الواحد^(٤) .

٣- وأما حديث ابن عمرو- رضي الله عنه - فقد ورد من عدة طرق ، والواضح بعد تتبع الطرق ، أن بعض روايته قصر في الاختصار على الركعتين ، وجاء من ثلاث طرق أخرى كلهم ذكروا عنه ركوعين في كل من الركعتين ، وهذه زيادة من ثقة بل من ثقات فهي مقبولة ، وذلك مما يجعل الرواية الأولى - التي اقتضت على الركعتين - شاذة مرجوحة^(٥) .

كما اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١- الأحاديث الدالة على أن صلاة الكسوف أربع ركعات بأربع سجعات ؛ أحاديث مضطربة ، والاضطراب موجب للضعف ، فوجب ترك روايات التعدد كلها إلى روايات غيرها ، وبأنها تخالف قوله - صلى الله عليه وسلم - والعبرة للقول إذا خالف الفعل^(٦) .

(١) عبدالله بن زيد الجرمي ، أبو قلابة البصري ، ثقة فاضل كثير الإرسال ، مات بالشام سنة أربع ومائة .

تقريب التهذيب ص ٣٠٤ .

(٢) قبيصة بن المخارق الهلالي البصري ، كنيته أبو البشر ، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وسكن البصرة ، روى عنه ابنه قطن وكنانة بن نعيم وغيرهم .
الإصابة ٢٢٢/٣ ،

(٣) هلال بن عامر ، وقيل ابن عمرو ، بصري ، مقبول ، قيل بأن له رؤية .

تقريب التهذيب ص ٥٧٦ .

(٤) إرواء الغليل ١٣٠/٣ .

(٥) المرجع السابق ١٣٢/٣ .

(٦) شرح فتح القدير ٨٧/٢ .

« وتأويل ما زاد على ركوع واحد أنه - صلى الله عليه وسلم - طول الركوع فيها فعمل بعض القوم فرفعوا رؤوسهم ، أو ظنوا أنه عليه الصلاة والسلام رفع رأسه فرفعوا رؤوسهم ، أو رفعوا رؤوسهم على عادة الركوع المعتادة ، فوجدوا النبي - صلى الله عليه وسلم - راكعاً فركعوا ، ثم فعلوا ذلك ثانياً وثالثاً ، ففعل من خلفهم كذلك ظناً منهم أن ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم روى كل واحد منهم ما وقع في ظنه ، ومثل هذا الاشتباه قد يقع لمن كان في آخر الصفوف ، فعائشة - رضي الله عنها - في صف النساء ، وابن عباس - رضي الله عنهما - في صف الصبيان ، والذي يدل على صحة هذا التأويل أنه عليه الصلاة والسلام لم يفعل ذلك بالمدينة إلا مرة واحدة فيستحيل أن يكون الكل ثابتاً ، فعلم أن الاختلاف من الرواة للاشتباه عليهم »^(١)

وقال في بدائع الصنائع^(٢) : " إن الزيادة ثبتت في صلاة الكسوف لا للكسوف ، بل لأحوال اعترضت حتى روي أنه - صلى الله عليه وسلم - تقدم في الركوع حتى كان كمن يأخذ شيئاً ، ثم تأخر كمن ينفر عن شيء ، فيجوز أن تكون الزيادة منه - صلى الله عليه وسلم - باعتراض تلك الأحوال ، فمن لا يعرفها لا يسعه التكلم فيها ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك لأنه سنة ، فلما أشكل عليه لم يعدل على المعتمد عليه إلا بيقين " .

وقد أجاب أصحاب القول الثالث على اعتراضات أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١ - أحاديث الأربع ركعات في كل ركعة ركوعين أصح ما في هذا الباب ، وباقي الروايات المخالفة معللة ضعيفة^(٣) ، وقد كان الشافعي وأحمد والبخاري - رحمهم الله - يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة ؛ لأن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ويجمعها أن ذلك كان يوم موت إبراهيم وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح ، ولا شك أن أحاديث الركوعين أصح^(٤) .

(١) تبين الحقائق ١/ ٢٩٩ .

(٢) بدائع الصنائع ١/ ٢٨١ .

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ٦/ ١٩٨ ،

(٤) نيل الأوطار ٣/ ٣٢٨ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم، ترجح لديّ أن السنة في صلاة الكسوف أن يصلي ركعتين بأربع سجعات في كل ركعة ركوعين وذلك لما يأتي :

١- قوة الأدلة وصراحتها في ذلك .

٢- ضعف أدلة الفريقين الآخرين - القائلين بأنها ركعتان بأربع سجعات ، والقائلين بأنها ثماني ركعات بأربع سجعات - ، قال الألباني ^(١) : " وخلاصة القول في صلاة الكسوف أن الصحيح الثابت فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هو ركوعان في كل ركعة من الركعتين ، جاء ذلك عن جماعة من الصحابة في أصح الكتب والطرق والروايات ، وما سوى ذلك إما ضعيف أو شاذ لا يحتج به " .

٣- ومما يؤيد ذلك (أن عبد الله بن الزبير صلى في الخسوف ركعتين مثل الصبح ، فقبل لعروة في ذلك ، فقال : إنه أخطأ السنة) ^(٢) . والله أعلم .

(١) إرواء الغليل ١٣٢/٣ .

(٢) المغني ٢٨٠/١ ؛ فتح الباري ٥٤٩/٢ .

المسألة الرابعة : صفة القراءة في صلاة الكسوف :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في صفة القراءة في صلاة الكسوف على قولين :

- الأول : ذهب الحنابلة^(١) وقول عند الحنفية^(٢) ورواية عن الإمام مالك^(٣)، إلى أنه يجهر بالقراءة في صلاة الكسوف . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- الثاني : وذهب المالكية^(٤) والشافعية^(٥) والقول الثاني عند الحنفية^(٦) إلى الإسرار بالقراءة في صلاة الكسوف . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بالجهر بالقراءة في صلاة الكسوف بما يأتي :

- ١- بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف بقراءته ..) .
- رواه البخاري^(٧) ومسلم^(٨) .
- قال ابن حجر^(٩) : " استدل بالحديث على الجهر فيها بالنهار ، وحمله جماعة ممن لم يروا ذلك على كسوف القمر ، وليس بجيد ؛ لأنه روي هذا الحديث من وجه آخر بلفظ : (كسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) " .

(١) المغني ٢/٢٧٦، كشف القناع ٢/٦٢، شرح منتهى الإرادات ١/٣١٢، الإنصاف ٢/٤٤٣ ،
(٢) بدائع الصنائع ١/٢٨١، تبيين الحقائق ١/٣٢٩. شرح فتح القدير ١/٤٣٣،
(٣) التاج والإكليل ٢/٢٠٠، حاشية الخرشني ٢/١٠٦،
(٤) مواهب الجليل ٢/٢٠٠، حاشية الدسوقي ١/٣٧٠، الإشراف ١/١٤٥، حاشية الخرشني ٢/١٠٦،
(٥) المجموع ٥/٤٦، نهاية المحتاج ٢/٤٠٨، حاشية الشرواني ٣/٦٠، مغني المحتاج ١/٣١٨،
(٦) تبيين الحقائق ١/٢٢٩، شرح فتح القدير ١/٤٣٣، حاشية الطحطاوي ١/٣٥٨،
(٧) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٥٤٩، كتاب الكسوف ، باب الجهر بالقراءة في الكسوف .
(٨) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٦/٢٠٣، ٢٠٤ كتاب الكسوف ،
(٩) فتح الباري ٢/٥٤٩ .

٢ - بالمعقول :

أ - ولأنها نافلة شرعت لها الجماعة فكان من سنتها الجهر كصلاة العيد والإستسقاء^(١) .

وأستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بالإسرار بالقراءة في صلاة الكسوف بما يأتي :

١ - بما رواه ابن عباس^(٢) - رضي الله عنهما - قال : (انخسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام قياما طويلا نحا من قراءة سورة البقرة .. الحديث) .
رواه البخاري^(٣) ومسلم^(٤) .
"وفي هذا الحديث دليل على أنه لم يسمعه ؛ لأنه لو سمعه لم يقدره بغيره"^(٥) .

٢ - وبما رواه سمرة^(٦) - رضي الله عنه - قال : (صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف ركعتين لا نسمع له فيها صوتا) .
رواه أحمد^(٧) وأبوداود^(٨) والنسائي^(٩) والترمذي وقال : حديث حسن صحيح^(١٠) .
وفي الحديث دليل على أنه يسر بالقراءة ، إذ لو جهر صلى الله عليه وسلم بالقراءة لسمع سمرة - رضي الله عنه - صوته .

٣ - بالمعقول :

أ - ولأنها صلاة نهار لها نظير بالليل - خسوف القمر - فلم يجهر فيها بالقراءة كالظهر^(١١) .

(١) المغني ٢/٢٧٧ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٣) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٥٤٠ ، كتاب الكسوف ، باب صلاة الكسوف جماعة .

(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٦/٢١٢ ، كتاب الكسوف ،

(٥) المجموع ٥/٤٦ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٣٤٧ .

(٧) بلوغ الأمان ٦/١٨١ .

(٨) السنن ٤/٥٠ ، كتاب الكسوف ، باب من قال أربع ركعات ،

(٩) السنن ٣/١٤٠ ، كتاب الكسوف ، كيف صلاة الكسوف ،

(١٠) السنن ٢/٥١ ، ٤٥٢ ، باب ما جاء في صفة القراءة في الكسوف ،

(١١) المجموع ٥/٤٦ .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١ - حديث عائشة - رضي الله عنها - محمول على أنه جهر بالآية والآيتين ليعلم أن فيها قراءة ، ويدل على ذلك ما ورد في الرواية الأخرى وفيها أنها قالت : (فحزرت قراءته .) ولو جهر لسمعت وما حزرت ^(١)

٢ - بأن القياس على صلاة العيد فاسد ، وذلك أن نوافل النهار من طلوع الشمس إلى غروبها شبيهة بفرائضه ، وفرائضه لا يشرع فيها الجهر إلا ما كان فيه خطبة بدليل الجمعة والظهر والعصر ، فتكون النوافل كذلك ، والعيد والاستسقاء لهما خطبة فكانا في الجهر كالجمعة ، وصلاة الخسوف لا خطبة لها فكانت كالظهر والعصر ^(٢) .

وقد أجاب أصحاب القول الأول على هذه الاعتراضات بما يأتي :

١ - الرواية الثانية لحديث عائشة - رضي الله عنها - والتي فيها : (فحزرت .) فيها مقال ؛ لأنها من رواية أبي إسحاق ، والرواية الأولى صحيحة فيجب الأخذ بها ، كما يحتمل أيضا أن تكون سمعت صوته ولم تفهم للبعد ، أو أنه قرأ من غير أول القرآن بقدر البقرة ^(٣) .

كما اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١ - حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - فيه احتمال أنه كان بعيدا عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن كان في صف الصبيان ، فلذلك لم يسمع قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ^(٤) . ويمثل ذلك اعترض على حديث سمرة - رضي الله عنه - ؛ فإنه قال في حديثه : دفعت إلى المسجد وهو بارز يعني مقتصا بالزحام ، ومن هذا حاله لا يصل مكانا يسمع منه ، فعدم سماعه لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على عدم الجهر ^(٥) .

(١) تبين الحقائق ١/ ٢٢٩ .

(٢) مواهب الجليل ٢/ ٢٠٢ .

(٣) المغني ٢/ ٢٧٧ .

(٤) فتح الباري ٢/ ٥٥٠ .

(٥) المغني ٢/ ٢٧٧ ، فتح الباري ٢/ ٥٥٠ .

٢ - وأما الدليل العقلي ، فاعترض عليه : بأنه منتقض بالجمعة والعيد والاستسقاء ،
وقياس هذه الصلاة - كسوف الشمس - على هذه الصلوات أولى من قياسها على الظهر
لبعدها منها وشبهها بهذه الصلوات ^(١) .

وقد أجاب أصحاب القول الثاني على الاعتراض على حديث ابن عباس : بأن الشافعي
ذكر تعليقا عن ابن عباس - رضي الله عنه - : (أنه صلى بجنب النبي صلى الله عليه وسلم في
الكسوف فلم يسمع منه حرفا) ، وقد وصل البيهقي ذلك التعليق من ثلاثة طرق ^(٢) .

وأجاب أصحاب القول الأول على هذا الجواب : بأن هذه الطرق الثلاثة أسانيدها واهية ،
وأیضا فإن مثبت الجهر معه قدر زائد والأخذ به أولى ^(٣) .
وأیضا فإن تقدير ابن عباس لسورة البقرة لا يستلزم عدم سماعه ؛ لأن الإنسان قد ينسى
المقروء والمسموع بعينه وهو ذاكر لقدره ، فيقول : قرأ نحو سورة كذا ^(٤) .

(١) المغني ٢/٢٧٧ .

(٢) الأم ١/٢٧٨ .

(٣) فتح الباري ٢/٥٥٠ .

(٤) شرح فتح القدير ١/٣٦٤ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، ترجح لديّ الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف وذلك لما يأتي :

- ١ - قوة الأدلة وصحتها ، وخاصة حديث عائشة - رضي الله عنها - ، قال البخاري :
حديث عائشة في الجهر أصح من حديث سمرة .
- ٢ - ولأن الإثبات مقدم على النفي ، وقول المثبت أولى من قول النافي إذا كان ثقة ؛
لأنه حفظ زيادة لم يحفظها غيره ، ولذلك فقد رجحه ابن حجر وقال : " الأخذ به أولى " ،
وقال الشوكاني : " حديث عائشة أرجح لكونه في الصحيحين وكونه متضمنا للزيادة
ولكونه مثبتا " ^(١) . وقد اختار ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وقال : " الجهر أصح " ^(٢) ، والله
أعلم .

(١) نيل الأوطار ٣/ ٣٣٢ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٤/ ٢٦١ .

المسألة الخامسة : صفة القيام والركوع في صلاة الكسوف :

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة ^(١) على استحباب إطالة القيام والركوع في صلاة الكسوف ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لذلك بما يأتي :

١- بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت : (خسفت الشمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصف الناس وراءه ، فكبر فاقترأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قراءة طويلة ، ثم كبر فركع ركوعا طويلا ، ثم قال سمع الله لمن حمده ، فقام ولم يسجد ، وقرأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ، ثم كبر وركع ركوعا طويلا وهو أدنى من الركوع الأول ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، ثم سجد ، ثم قال : في الركعة الآخرة مثل ذلك ..) .
وقد سبق ذكره ^(٢) .

٢- وبما رواه ابن عباس ^(٣) - رضي الله عنهما - قال : (انخسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام قياما طويلا نحووا من قراءة سورة البقرة ، ثم ركع ركوعا طويلا ، ثم رفع فقام قياما طويلا ، وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا

(١) تبيين الحقائق ٢٢٨/١، بدائع الصنائع ٢٨١/١، شرح فتح القدير ٤٣٥/١، حاشية الطحطاوي ٣٥٨/١، حاشية الدسوقي ٣٧٠/١، التاج والإكليل ٢٠١/٢، الإشراف ١٤٥/١، مواهب الجليل ٢٠١/١، نهاية المحتاج ٤٠٦/٢، حاشية الشرواني ٥٩/٣، مغني المحتاج ٣١٧/١، كشف القناع ٦٢/٢، شرح منتهى الإرادات ٣١٢/١، المغني ٢٧٤/٢، الإنصاف ٤٤٣/٢، ٤٤٣، ٤٤٣.

(٢) أنظر ص ٥٢٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٠ .

طويلا ، وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياما طويلا ، وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا ، وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ..) .
وقد سبق ذكره (١)

وفي هذا الحديث والذي قبله دليل صريح على استحباب إطالة القراءة والركوع في صلاة الكسوف ، وتكون القراءة نحو سورة البقرة .

(١) انظر ص ٥٣٨

المسألة السادسة : تكرار صلاة الكسوف :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في تكرار صلاة الكسوف إذا لم ينجل عن الشمس على قولين :
الأول : ذهب الحنفية ^(١) والمالكية ^(٢) والحنابلة ^(٣) وهو الراجح من مذهب الشافعية ^(٤)
إلى أن صلاة الكسوف لا تكرر إذا أتمت قبل الانجلاء . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله
عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : وذهب الشافعية ^(٥) في القول الثاني إلى أنه تكرر صلاة الكسوف إلى أن ينجلي
عن الشمس ، فيصلّي ركعتين أو أربعاً أو أكثر ، كل ركعتين أو كل أربع بتسليمة ،
وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بعدم تكرار الصلاة بما يأتي :
١- بما رواه المغيرة بن شعبه - رضي الله عنه - قال : (انكسفت الشمس يوم مات
إبراهيم ، فقال الناس : انكسفت لموت إبراهيم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن
الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتها
فادعوا الله وصلوا حتى ينجلي) .
رواه البخاري ^(٦) ومسلم ^(٧) .
فالحديث يفيد استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء ، ويؤخر الدعاء عن الصلاة ؛ لأنه هو
السنة ، ولا يكرر الصلاة .

(١) تبين الحقائق ١/٢٣٠ ، شرح فتح القدير ١/٤٣٦ ، البحر الرائق ٢/١٨١ .

(٢) حاشية الدسوقي ١/٣٧١ ، مواهب الجليل ١/٢٠٤ ، التاج والإكليل ١/٢٠٤ ، حاشية الخرشبي ٢/١٠٨ .

(٣) الإنصاف ٢/٤٤٦ ، كشف القناع ١/١٤٤ ، المقنع ١/٢٦٣ .

(٤) نهاية المحتاج ٢/٤٠٥ ، مغني المحتاج ١/٣١٧ ، المجموع ٥/٤٨ ، حاشية الشرواني ٣/٥٨ .

(٥) نهاية المحتاج ٢/٤٠٦ ، مغني المحتاج ١/٣١٧ ، المجموع ٥/٤٨ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢/٥٤٦ ، كتاب الكسوف ، باب الدعاء في الكسوف .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٦/٢١٨ ، كتاب الكسوف .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بتكرار الصلاة إذا لم ينجل الكسوف عن الشمس بما يأتي :

- ١- بما رواه قبيصة الهلال^(١) - رضي الله عنه - (أن الشمس انخفضت ، فصلى نبي الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ركعتين حتى انجلت) .
- رواه النسائي^(٢) ، قال الألباني : " وهو مضطرب الإسناد والمتن " ^(٣) .
- وفي الحديث دليل على تكرار الصلاة إلى أن ينجلي الكسوف عن الشمس .

(١) سبقت ترجمته ص ٥٣١ .

(٢) السنن ١٤٤/٣ ، ١٤٥ ، كتاب الكسوف ، باب كيف صلاة الكسوف .

(٣) إرواء الغليل ١٣١/٣ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ عدم تكرار الصلاة إذا لم ينجل الكسوف عن الشمس وذلك لما يأتي :

١ - قوة الدليل وصراحته في ذلك ، فإنه يفيد استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء ، فمتى تكررت الصلاة إلى أن يحصل الانجلاء فقد ذهب وقت الدعاء وهو مخالف للحديث ، فيصلّي ثم يدعوا إلى أن يحصل الانجلاء .

٢ - ضعف الحديث الدال على تكرار الصلاة ، وعدم صحته . والله أعلم .

المسألة السابعة : الخطبة لصلاة الكسوف :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في الخطبة لصلاة الكسوف على قولين :

الأول : ذهب الحنفية ^(١) والمالكية ^(٢) والحنابلة ^(٣) إلى أنه لا يخطب في صلاة الكسوف وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

لكن المالكية ندبوا بعد الصلاة وعظ مشتمل على الثناء على الله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ^(٤) .

الثاني : ذهب الشافعية ^(٥) إلى أنه يخطب لصلاة الكسوف خطبتين بعد الصلاة كخطبة الجمعة ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بعدم الخطبة لصلاة الكسوف بما يأتي :

١- بحديث عائشة - رضي الله عنها - وفيه : (فإذا رأيتموها فكسروا وادعوا الله وصلوا وتصدقوا ..) .

رواه مسلم ^(٦) .

فإنه صلى الله عليه وسلم أمر في الحديث بالصلاة والدعاء والصدقة ولم يأمر بالخطبة ولو كانت سنة لأمر بها ^(٧) .

(١) تبين الحقائق ٢٢٩/١ ، بدائع الصنائع ٢٨٢/١ ، شرح فتح القدير ٤٣٦/١ ، حاشية الطحطاوي ٣٥٨/١ ،

(٢) الإشراف ١٤٥/١ ، حاشية الدسوقي ٣٧٠/١ ، مواهب الجليل ٢٠٢/٢ ،

(٣) كشف القناع ٦٢/٢ ، شرح منتهى الإرادات ٣١١/١ ، المغني ٢٧٨/٢ ، الإنصاف ٤٤٨/٢ ،

(٤) التاج والإكليل ٢٠٢/٢ ، الإشراف ١٤٥/١ ، التلخيص ١٣٨/١ ، مواهب الجليل ٢٠٢/٢ ،

(٥) نهاية المحتاج ٤٠٨/٢ ، حاشية الشرواني ٦٠/٣ ، المجموع ٥٢/٥ ، مغني المحتاج ٣١٨/١ ،

(٦) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٠٠/٦ ، كتاب الكسوف ،

(٧) تبين الحقائق ٢٢٩/١ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بالخطبة لصلاة الكسوف بما يأتي :

١- بما روته أسماء - رضي الله عنها - قالت : (انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تجلت الشمس فخطب فحمد الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد) . رواه البخاري^(١) .

قال ابن حجر : "وفيه تأييد لمن استحب لصلاة الكسوف خطبة"^(٢) .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الأول على دليل أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١ - أن الرسول صلى الله عليه وسلم خطب ليرد عن قولهم إن الشمس كسفت لموت إبراهيم ، لا للصلاة ، والذي يدل على هذا أنه عليه السلام خطب بعد الانجلاء ، ولو كانت سنة كانت قبله كالصلاة والدعاء^(٣) .

وأيضاً يحتمل أن يكون مقصود قولها : (خطب) أي دعا^(٤) .

(١) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٤٧/٤ ، كتاب الكسوف ، باب قول الإمام في خطبة الكسوف : أما بعد .

(٢) المرجع السابق ٥٤٧/٤ .

(٣) تبين الحقائق ٢٢٩/١ ، بدائع الصنائع ٢٨٢/١ .

(٤) بدائع الصنائع ٢٨٢/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم، ترجح لديّ عدم وجوب الخطبة بعد صلاة الخسوف ، ولكن يستحب للإمام أن يذكر الناس ويعظهم ويحثهم على الخير والبر ويبين لهم سبب حصول الخسوف ، حتى يحصل المقصود من الاعتبار بهذه الآيات ، وذلك لما يأتي :

- ١ - عدم وجود دليل صريح على الوجوب .
- ٢ - الاعتراض على دليل القائلين بالوجوب اعتراض قوي ووجيه ، والله أعلم .

المبحث الثاني

صلاة الزلازل

وفيه ثلاث مسائل :

- المسألة الأولى : الصلاة لها .
- المسألة الثانية : صفتها .
- المسألة الثالثة : أدائها جماعة .

روى البيهقي بسنده^(١) قال : أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو^(٢) قال : حدثنا أبو العباس^(٣) أنبأنا الربيع^(٤) قال : قال الشافعي بلاغا عن عباد^(٥) عن عاصم الأحول^(٦) عن قرعة^(٧) عن علي - رضي الله عنه - (أنه صلى في زلزلة^(٨) ست ركعات في أربع سجعات ، خمس ركعات وسجدين في ركعة ، وركعة وسجدين في ركعة) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ للانقطاع بين الإمام الشافعي وعباد ، فقد بلغه عن عباد بلاغا ولم يسمعه منه ، ولذلك فقد قال : " لو ثبت هذا عن علي لقلنا به " ^(٩) ، كما أن أبا سعيد بن أبي عمرو لم أعثر على ترجمته .

(١) السنن الكبرى ٣/٣٤٣ ، باب من صلى في الزلزلة بزيادة عدد الركوع والقيام .

(٢) لم أعثر على ترجمته .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٤) الربيع بن سليمان بن داود الجيزي ، أبو محمد الأزدي ، المصري ، الأعرج ، ثقة ، مات سنة ست وخمسين ومائتين تقريب التهذيب ص ٢٠٦ .

(٥) عباد بن عباد بن حبيب بن مهلب بن أبي صفرة الأزدي العتكي ، أبو معاوية الضرير ، روى عن عاصم الأحول ويونس بن خباب ، وروى عنه أحمد بن حنبل وابن معين وغيرهم ، قال أبو داود والنسائي : ثقة ، توفي سنة إحدى وثمانين ومائة .

تهذيب التهذيب ٥/٩٥ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٣١٢ .

(٧) قرعة بن يحيى ، أبو الغادية البصري ، مولى زياد بن أبي سفيان ، روى عن ابن عمرو أبي هريرة ، وروى عنه : بحالد وقتادة وعمرو بن دينار وغيرهم ، قال العجلي : بصري تابعي ثقة ، وقال البزار : ليس به بأس .

تهذيب التهذيب ٨/٣٧٧ .

(٨) الزلزلة والزلازل : تحريك الشيء ، والزلازل : الشدائد ، قال تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ أي تحركت حركة شديدة ، والزلزلة أيضا التخويف والتحذير وذلك من قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ .. الْآيَةُ ﴾ أي خوفوا وحذروا ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : (اللهم اهزم الأحزاب وزلزلهم) وهو كناية عن التخويف والتحذير ، أي اجعل أمرهم مضطربا متقلقلًا غير ثابت .

والزلزلة في الأصل : الحركة العظيمة والإزعاج الشديد .

لسان العرب ٤/٣٠٧ ، حرف اللام فصل الزاي للمعجمة ؛ الصحاح ٤/١٧١٧ ؛ النهاية في غريب

الحديث والأثر ٢/٣٠٨ ، باب الزاي مع اللام ؛ شرح منتهى الإرادات ١/٣١٣ .

(٩) السنن الكبرى ٣/٤٤٣ .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق الأحكام الفقهية التالية :

- ١- استحباب الصلاة للزلزلة^(١)
- ٢- صفتها كصلاة الكسوف بزيادة عدد الركوعات في كل ركعة^(٢)
- ٣- يستحب لها الجماعة كصلاة الكسوف^(٣)

(١) انظر ص ٤٤٨ ،

(٢) انظر ص ٤٥٦ ،

(٣) انظر ص ٤٥٠ .

المسألة الأولى : الصلاة للزلزلة :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في الصلاة للزلزلة على قولين :

- الأول : ذهب الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى أنه يستحب أن يصلى للزلزلة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- الثاني : وذهب المالكية^(٤) إلى أنه لا يستحب الصلاة للزلزلة ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون باستحباب الصلاة للزلزلة بما يأتي :

- ١- بما روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - (أنه صلى في زلزلة بالبصرة فأطال القنوت ثم ركع ، ثم رفع رأسه فأطال القنوت ثم ركع ، ثم رفع رأسه فأطال القنوت ثم ركع ، فسجد ، ثم قام في الثانية ففعل كذلك فصارت ست ركعات وأربع سجعات ، ثم قال : هكذا صلاة الآيات) .

رواه البيهقي^(٥) ، وقال هو ثابت عن ابن عباس ، وصححه ابن حجر^(٦) .
وفي هذا الأثر دليل على أنه يصلى للزلزلة كما يصلى للكسوف .

(١) تبين الحقائق ١/٢٣٠ ، بدائع الصنائع ١/٢٨٢ ، البحر الرائق ٢/١٨١ ، الميسر ٢/٧٥ ،
(٢) حاشية الشرواني ٣/٦٥ ، مغني المحتاج ١/٣٢٠ ، نهاية المحتاج ٢/٤١٢ ، المجموع ٥/٥٥ ،
(٣) الإنصاف ٢/٤٤٩ ، كشف القناع ٢/٦٦ ، المغني ٢/٢٨٢ ، شرح منتهى الإرادات ١/٣١٣ ،
(٤) مواهب الجليل ٢/٣٠٠ ، الاستذكار ٧/١٠٩ ، القوانين الفقهية ص ١٠٣ ، بلغة السالك ١/١٩٠ ،
(٥) السنن ٣/٣٤٣ ، كتاب الكسوف ، باب من صلى في الزلزلة بزيادة عدد الركوع والقيام قياسا على صلاة الخسوف ،
(٦) فتح الباري ٢/٥٣١ ،

٢ - وبما رواه أبو موسى ^(١) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(هذه الآيات التي يرسل الله لا تكون لموت أحد ولا لحياته ، ولكن يخوف الله بها عباده
فإذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكره ودعائه واستغفاره) .
رواه البخاري ^(٢) ؟
والزلزلة من الإفزع والأحوال فيستحب الصلاة لها ^(٣) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم استحباب الصلاة للزلزلة بما يأتي:
١- بالمعقول :

أ- لا يؤثر بالصلاة عند الزلازل والآيات والمخاوف التي هي عبرة ؛ لأن النبي صلى الله
عليه وسلم كان في عصره بعض هذه الآيات فلم يؤثر عنه أنه صلى فيها ، وكذلك خلفاؤه
من بعده لم يصلوا ^(٤) .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٠ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٤٥/٢ ، كتاب الكسوف ، باب الذكر في الكسوف .

(٣) بدائع الصنائع ٢٨٢/١ .

(٤) الاستذكار ١٠٩/٧ .

الترجيح :

- بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ترجح لديّ استحباب الصلاة للزلزلة وذلك لما يأتي :
- ١- قوة الأدلة وصراحتها في ذلك ، في حين أن دليل القائلين بعدم استحباب الصلاة لها أدلة عقلية لا تنهض بالحجة أمام أدلة الفريق الآخر العقلية الصحيحة .
 - ٢- ولأن ابن عباس فعله ولم ينكر عليه أحد فكان إجماعاً ، والله أعلم .

المسألة الثانية : صفة صلاة الزلزلة :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في صفة صلاة الزلزلة على قولين :

الأول : ذهب الحنابلة^(١) في قول إلى أنه يصلى للزلزلة كصلاة الكسوف بزيادة عدد الركعات في كل ركعة . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : ذهب الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) في القول الثاني إلى أنه يصلى للزلزلة ركعتين كهيئة النافلة . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأنه يصلى للزلزلة كهيئة الكسوف ، بزيادة عدد الركعات بما يأتي :

١- بما روي عن ابن عباس^(٥) - رضي الله عنهما - (أنه صلى في زلزلة بالبصرة فأطال القنوت ثم ركع ، ثم رفع رأسه فأطال القنوت ثم ركع ، ثم رفع رأسه فأطال القنوت ثم ركع ، فسجد ثم قام في الثانية ففعل كذلك ، فصارت ست ركعات وأربع سجعات ، ثم قال هكذا صلاة الآيات) .
وقد سبق ذكره^(٦) .

وفي هذا دليل صريح على أن صلاة الزلزلة كصلاة الكسوف بزيادة عدد الركعات في كل ركعة .

(١) الإنصاف ٤٤٩/٢ ، كشف القناع ٦٦/٢ ، المغني ٢٨٢/٢ ، شرح منتهى الإرادات ٣١٣/١ ،

(٢) بدائع الصنائع ٢٨٢/١ ، البحر الرائق ١٨١/٢ ، المبسوط ٧٦/٢ ، تبين الحقائق ٢٣٠/١ ،

(٣) حاشية الشرواني ٦٥/٣ ، مغني المحتاج ٣٢٠/١ ، نهاية المحتاج ٤١٢/٢ ، المجموع ٥٥/٥ ، الأم ٢٨١/١ ،

(٤) الإنصاف ٤٤٩/٢ ، كشف القناع ٦٦/٢ ، المغني ٢٨٢/٢ ،

(٥) سبق ترجمته ص ١٠ .

(٦) انظر ص ٥٥٠ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأن يصلى للزلزلة ركعتين كهيئة النوافل بما يأتي :

١- بالمعقول :

أ- تستحب الصلاة في كل فرع ركعتين ، فيصلي للزلزلة ركعتين لكونها من الأفزع والأهوال ، وذلك قياسا على صلاة الكسوف^(١) .

(١) بدائع الصنائع ١/ ٢٨٢ ،

الترجيح :

- بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ أداء صلاة الزلزلة ست ركعات بأربع سجعات أي بزيادة عدد الركوعات في كل ركعة ، وذلك لما يأتي :
- ١ - قوة الدليل وصراحته في ذلك ، فإن ابن عباس وهو حبر الأمة وفقهها لم يكن ليفعل ذلك لو لم يثبت لديه بأن صلاة الزلزلة تكون بهذه الهيئة .
 - ٢ - ومما يؤيد ذلك ويقويه أنه روي عن عائشة مرفوعا : (صلاة الآيات ست ركعات وأربع سجعات)^(١) ، والله أعلم .

(١) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٢١/٢ ، كتاب الاستسقاء ، باب ما قيل في الزلزلة والآيات .

المسألة الثالثة : أداء صلاة الزلزلة جماعة :

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في أداء صلاة الزلزلة جماعة على قولين :

- الأول : ذهب الحنابلة^(١) في قول إلى أن صلاة الزلزلة تؤدي جماعة كهيئة صلاة الكسوف ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- الثاني : ذهب الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) في القول الثاني إلى أنه لا يجمع لصلاة الزلزلة بل يؤدونها فرادى . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأنها تؤدي جماعة بما يأتي :

- ١- بما رواه أبو موسى^(٥) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآيات التي يرسل الله لا تكون لموت أحد ولا لحياته ، ولكن يخوف الله بها عباده فإذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكره ودعائه واستغفاره .
- وقد سبق ذكره^(٦) .

والزلزلة من الآيات فتصلي جماعة في المسجد قياسا على الكسوف .

- ٢- وما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - (أنه صلى في زلزلة بالبصرة) .
- وقد سبق ذكره^(٧) .

وقد صلاها - رضي الله عنه - جماعة في المسجد ، وهو دليل قوي على أنها تؤدي جماعة

(١) الإنصاف ٢/٤٤٩ ، كشف القناع ٢/٦٦ ، المغني ٢/٢٨٢ ،

(٢) بدائع الصنائع ١/٢٨٢ ، البحر الرائق ٢/١٨١ ، المبسوط ٢/٨٥ ، تبين الحقائق ١/٢٣٠ ،

(٣) حاشية الشرواني ٣/٦٥ ، مغني المحتاج ١/٣٢٠ ، نهاية المحتاج ٢/٤١٢ ، المجموع ٥/٥٥٠ ، الأم ١/٢١٨ ،

(٤) الإنصاف ٢/٤٤٩ ، كشف القناع ٢/٦٦ ، المغني ٢/٢٨٢ ،

(٥) سبق ترجمته ص ٢٠ .

(٦) انظر ص ٥٥١ .

(٧) انظر ص ٥٥٠ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأنه لا يجمع لصلاة الزلزلة ، بما يأتي :

١ - بالمعقول :

أ - لأن الأصل أن غير المكتوبة لا تؤدي بجماعة إلا ما جاء به الدليل كما في العيدين وقيام رمضان وكسوف الشمس^(١) .

ب - ولأنه لم ينتقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلاها ، وإنما تؤدي فردية حتى لا يكون الإنسان غافلاً^(٢) .

(١) بدائع الصنائع ٢٨٢/١ .

(٢) حاشية الخرشني ٦٥/٣ ،

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ أداء صلاة الزلزلة جماعة ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في ذلك .

٢ - ضعف أدلة المانعين للجماعة لها ، فهي أدلة عقلية لا تنهض بالحجة أمام أدلة الفريق

الآخر النقلية .

٣ - ومما يؤيد ذلك (أن حذيفة - رضي الله عنه - صلى بأصحابه مثل صلاة ابن عباس في

الآيات)^(١) .

٤ - ويقوي ذلك أيضا : (أنه كانت ظلمة في عهد أنس - رضي الله عنه - فقيل له :

يا أبا حمزة هل كان يصيبكم مثل هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : معاذ

الله ، إن كانت الرياح لتشتد فنبادر إلى المسجد مخافة القيامة)^(٢) .

فإذا كانوا يجتمعون للصلاة عند اشتداد الرياح ، فالصلاة عند الزلازل أولى ؛ لأنها أشد

وأعظم ، والله أعلم .

(١) مصنف عبد الرزاق ٣/ ١٠٢ ، ت (٤٩٣٠) ، كتاب الكسوف ، باب الآيات ، وإسناده صحيح ورجاله ثقات .

تقريب التهذيب : إسناده : عن معمر (ثقة ثبت ص ٥٤١) عن قتادة (ثقة ثبت ص ٤٥٣) قال : صلى حذيفة - رضي الله عنه - ..

(٢) السنن الكبرى ٣/ ٣٤٢ ، كتاب صلاة الخسوف ، باب من استحب الفرع إلى الصلاة فرادى عند الظلمة والزلزلة وغيرها من الآيات ، وسنده ضعيف .

انظر : سير أعلام النبلاء وتقريب التهذيب : إسناده : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ (ثقة إمام ١٧/ ١٦٢) حدثنا علي بن حمشاذ العدل (ثقة حافظ ١٥ / ٣٩٨) حدثنا عبيد بن محمد الحافظ (صدوق عدل ١٩ / ٢٩٣) حدثنا محمد بن أبي صفوان (لم أعثر على ترجمته) حدثنا حرمي بن عمار (صدوق يهم ص ١٥٦) عن عبيد الله بن النضر (لا بأس به ص ٣٧٥) قال : حدثني أبي (النضر بن زرارة : مستور ص ٥٦٢) قال : (كانت ظلمة ...

الفصل الرابع عشر

الاستسقاء

وفيه مسألة واحدة :

— صفة الخروج للاستسقاء .

مقدمة

مقدمة في صلاة لإستسقاء :

الاستسقاء لغة : طلب السقيا ، أي طلب إنزال المطر والغيث على العباد والبلاد ^(١) .
وشرعا : طلب إنزال المطر من الله تعالى بكيفية مخصوصة عند الحاجة إليه ؛ بسبب قلة
الأمطار ، أو عدم جري الأنهار ^(٢) .

دليل المشروعية :

١ - ما رواه أنس ^(٣) - رضي الله عنه - (أن رجلا دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه
المنبر ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب ، فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
قائما فقال : يا رسول الله ، هلكت المواشي ، وانقطعت السبل ، فادع الله يغيثنا ، قال :
فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه فقال : اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا .
قال أنس : ولا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قرعة ولا شيئا ، وما بيننا وبين سلع
من بيت ولا دار ، قال : فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس ، فلما توسطت السماء
انتشرت ، ثم أمطرت ، قال : والله ما رأينا الشمس ستا . ثم دخل رجل من ذلك الباب في
الجمعة المقبلة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب ، فاستقبله قائما فقال : يا
رسول الله ، هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله بمسكها ، قال : فرفع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والآجام
والظراب والأودية ومناكب الشجر ، قال : فانقطعت ، وخرجنا نمشي في الشمس ^(٤) .
٢ - وما رواه عبد الله بن زيد ^(٥) (أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلى
فاستسقى ، فاستقبل القبلة ، وقلب رداءه ، فصلى ركعتين ^(٦) .

(١) النهاية في غريب الحديث ٣٨١/٢ .

(٢) تبين الحقائق ٢٣٠/١ ، حاشية الدسوقي ٣٢٥/١ ، كشف القناع ٥٧/٢ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١٠٥/٢ ، كتاب الإستسقاء ، باب الإستسقاء في المسجد الجامع .

(٥) عبد الله بن زيد الأنصاري المازني ، صحابي شهير ، روى صفة الوضوء وغير ذلك ، استشهد بالحرّة سنة ثلاث

وستين . تقريب التهذيب ص ٣٠٤ ،

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٥٠١/٢ ، كتاب الإستسقاء ، باب تحويل الرداء في الإستسقاء .

المسألة الأولى : صفة الخروج للاستسقاء :

روى عبدالرزاق بسنده ^(١) عن إبراهيم بن محمد ^(٢) عن حسين بن عبدالله بن ضميرة ^(٣) عن أبيه ^(٤) عن جده ^(٥) عن علي أنه قال في الاستسقاء : (إذا خرجتم فاحمدوا الله وأنشوا عليه بما هو أهله ، وصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم ، واستغفروا ، فإن الاستسقاء الاستغفار) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن إبراهيم بن محمد متروك ، وحسين بن عبدالله كذاب . فلا تصح بذلك نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٨٨/٣ ، ث (٤٩٠٤) ، باب الاستسقاء ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٧٨ .

(٣) حسين بن عبدالله بن ضميرة بن أبي ضميرة سعيد الحميري المدني ، روى عن : أبيه وعن زيد بن الحباب وغيره ، كذبه مالك ، وقال أبو حاتم : متروك الحديث كذاب ، وقال أحمد : لا يساوي شيئا ، وقال البخاري : منكر الحديث .

ميزان الاعتدال ٥٣٨/١ .

(٤) لم أعر على ترجمته .

(٥) لم أعر على ترجمته .

الفصل الخامس عشر

أحكام الجنائز

وفيه أربعة مباحث :

- المبحث الأول : غسل الميت وتكفينه .
- المبحث الثاني : صلاة الجنائز .
- المبحث الثالث : التشيع والدفن .
- المبحث الرابع : المقتول حدا .

المبحث الأول

غسل الميت وتكفينه

وفيه ثلاث مسائل :

- المسألة الأولى : تغسيل الرجل زوجته .
- المسألة الثانية : الغسل من تغسيل الميت .
- المسألة الثالثة : تكفين الشهيد .

المسألة الأولى : تغسيل الرجل زوجته :

- ١- روى البيهقي بسنده ^(١) قال : حدثنا أبو حازم الحافظ ^(٢) أنبأنا أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف الدمشقي ^(٣) حدثنا عبد الله بن حمزة الزبيري ^(٤) حدثنا عبد الله بن نافع ^(٥) عن محمد بن موسى ^(٦) عن عون بن محمد بن علي الهاشمي ^(٧) عن أمه ^(٨) عن أسماء بنت عميس ^(٩) (أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن يغسلها زوجها علي ابن أبي طالب ، فغسلها هو وأسماء بنت عميس) .

(١) السنن ٣/٣٩٧ كتاب الجنائز ، باب الرجل يغسل امرأته إذا ماتت .

(٢) سبق ترجمه ص ٤٧١ .

(٣) أحمد بن عمير بن يوسف بن جوصا الدمشقي ، مولى بني هاشم ، محدث الشام ، وأحد الحفاظ ، قال ضيراني : ابن جوصا ثقة ، توفي سنة عشرين وثلاثمائة .

سير أعلام النبلاء ١٥/١٥ .

(٤) لم أشر على ترجمته .

(٥) عبد الله بن نافع بن ثابت الزبيري ، أبوبكر المدني ، صدوق ، مات سنة بضع عشرة ومائتين .

تقريب التهذيب ص ٣٢٦ .

(٦) محمد بن موسى الفطري المدني مولا هم ، أبو عبد الله ، قال أبو حاتم : صدوق صالح الحديث كان يتشيع .

تهذيب التهذيب ٩/٤٨٠ .

(٧) عون بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، روى عن أبيه عن جده ، وروى عنه يونس بن راشد وعبد الملك بن أبي عياش .

الجرح والتعديل ٦/٣٨٦ .

(٨) أم عون بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب الهاشمية ، زوجة محمد بن الحنفية وأم ابنه عون ، روت عن حديثها أسماء بنت عميس وعنها ابنها عون وأم عيسى الجزار .

تهذيب التهذيب ١٤/٤٧٤ .

(٩) أسماء بنت عميس الجعتمية ، أخت ميمونة بنت الحارث لأُمها ، كانت أولاً تحت جعفر بن أبي طالب ثم تزوجها أبو بكر ثم علي بن أبي طالب وولدت لهم ، وكان عمر يسألها عن تعبير الرؤيا .

تهذيب التهذيب ١٢/٣٩٨ .

الحكم على الإسناد :

قال الألباني : إسناده حسن^(١) .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً بن أبي طالب — رضي الله عنه — يرى جواز تغسيل الرجل زوجته .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في تغسيل الرجل زوجته على قولين :

- أولاً : ذهب المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) إلى جواز تغسيل الرجل زوجته إذا ماتت . وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- ٢- وذهب الحنفية^(٥) إلى عدم جواز تغسيل الرجل زوجته إذا ماتت ، وهم بذلك يخالفون علياً - رضي الله عنه -

(١) إرواء الغليل ١٦٢/٣ ،

(٢) مواهب الجليل ٢/٢١٠ ، التاج والإكليل ٢/٢١٠ ، حاشية الدسوقي ١/٣٧٥ ، حاشية الخرشبي ٢/١١٦ ،

(٣) نهاية المحتاج ٢/٤٤٩ ، مغني المحتاج ١/٣٣٥ ، المجموع ٥/١٤٩ ، حاشية الشرواني ٣/١٠٧ ،

(٤) كشف القناع ٢/٨٩ ، المغني ٢/٣٩٨ ، الإنصاف ٢/٤٧٨ ، المقنع ١/٢٧١ ،

(٥) حاشية رد المختار ٢/١٩٨ ، بدائع الصنائع ١/٣٤ ، المبسوط ٢/١٧ ، حاشية الطحطاوي ١/٣٦٧ ،

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول القائلون بجواز تغسيل الرجل زوجته بما يأتي :

١- بما روته عائشة - رضي الله عنها - قالت (رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من البقيع فوجدني وأنا أجد صداعا في رأسي ، وأنا أقول : وأرأساه ، فقال : بل أنا يا عائشة وأرأساه ، ثم قال : ما ضرك لو مت قبلي فقمتم عليك فغسلتك وكففتك وصليت عليك ودفنتك) .

رواه أحمد^(١) وابن ماجه^(٢) .

قال في الزوائد : رجاله ثقات^(٣) ، ووافقه الألباني وصححه^(٤) .

وفي الحديث دليل على أن المرأة يغسلها زوجها ، ولو لم يصح لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك .

٢- وبما روي من تغسيل علي - رضي الله عنه - لفاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم . وقد سبق ذكره^(٥) .

وقد كان ذلك . محضر من الصحابة فلم ينكروه ، فكان إجماعا منهم على جواز ذلك .

٣- بالمعقول :

أ- ولأنه أحد الزوجين فأبيح له غسل صاحبه كالآخر ، والمعنى أن كل واحد من الزوجين يسهل عليه اطلاع الآخر على عورته لما كان بينهما في الحياة^(٦) .

ب- ولأن تغسيل الزوجين أحدهما للآخر يأتي بالغسل على أكمل ما يمكن لما بينهما من المودة والرحمة^(٧) .

(١) المسند بترتيب الساعاتي ١٥٦/٧ ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في غسل أحد الزوجين للآخر .

(٢) السنن ٤٧٠/١ ، كتاب الجنائز ، باب ماجاء في غسل الرجل امرأته وغسل المرأة زوجها ،

(٣) الزوائد ص ٢١٤ .

(٤) إرواء الغليل ١٦٠/٣ ،

(٥) انظر ص ٥٦٤ .

(٦) المغني ٣٩٨/٢ .

(٧) المرجع السابق ٣٩٨/٢ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم جواز تغسيل الرجل زوجته ، بما يأتي :

١ - بالمعقول :

أ - لأن النكاح يرتفع بموتها فلا يبقى حل اللمس والنظر ، كما لو طلقها قبل الدخول ، فتصير محرمة على التأييد ، والحرمة على التأييد تنافي النكاح ابتداء وبقاء ، ولهذا جاز للزوج أن يتزوج بأختها وأربع سواها ، وإذا زال النكاح صارت أجنبية فبطل حل اللمس والنظر^(١).

ب - ولأن الزوج بالنكاح يكون مالكا والمرأة مملوكة ، وبعد موته يمكن إبقاء صفة الملكية له حكما لبقاء محل الملك ، وأما بعد موتها فلا يمكن إبقاء الملك لفوات المحل^(٢).

(١) بدائع الصنائع ٣٠٥/١ .

(٢) المبسوط ٧١/٢ .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١ - حديث عائشة محمول على الغسل تسببا ، فمعنى غسلتك : أي قمت بأسباب غسلك ويحتمل أيضا أن ذلك كان مخصوصا به صلى الله عليه وسلم فإنه لا ينقطع نكاحه بعد الموت .

٢ - الأثر المروي عن علي - رضي الله عنه - روى فيه أن أم أيمن هي التي غسلتها ، ولو ثبت أن عليا غسلها فقد أنكر عليه ابن مسعود حتى قال علي : أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن فاطمة زوجتك في الدنيا والآخرة ، فدعواه الخصوصية دليل على أنه كان معروفا بينهم أن الرجل لا يغسل زوجته ^(١) .

وقد أجاب أصحاب القول الأول على هذه الاعتراضات بما يأتي :

١ - الجواب على الاعتراض الأول : أن الأصل في إضافة الفعل إلى الشخص أن يكون للمباشرة ، وحمله على الأمر يظل فائدة التخصيص ^(٢) .

٢ - الجواب على الاعتراض الثاني : أن عليا غسل زوجته فاطمة ، واشتهر ذلك في الصحابة فلم ينكروه فكان إجماعا ^(٣) .

واعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١ - " إذا سلم ارتفاع حل الاستمتاع بالموت وأنه العلة في جواز نظر الفرج فغايبته تحريم نظر الفرج فيجب ستره عند غسل أحدهما للآخر ، وأيضا فإن النظر إلى الفرج وغيره لازم من لوازم العقد فلا يرتفع بارتفاع جواز الاستمتاع المرتفع بالموت ، والأصل بقاء حل النظر على ما كان عليه قبل الموت " .

٢ - الدليلان اللذان استدل بهما أصحاب القول الثاني اجتهدا في محل النص فلا يصح ^(٤) .

(١) بدائع الصنائع ١/ ٣٠٦ .

(٢) المغني ٢/ ٣٩٠ .

(٣) المرجع السابق ٢ / ٣٩٠ .

(٤) نيل الأوطار ٤/ ٢٧ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء ومناقشتها، ترجح لديّ جواز تغسيل الرجل زوجته إذا ماتت، وذلك لما يأتي :

١- قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليقول ذلك إلا لجوازه ، ولم تثبت خصوصيته بالنبي صلى الله عليه وسلم فيبقى الأمر على عمومته وهو جواز تغسيل الرجل زوجته .

٢- ولأن الصحابة أجمعوا على ذلك ، فإن علياً - رضي الله عنه - فعله بمحضر من الصحابة فلم ينكروا عليه ، وروى مثل ذلك عن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم -^(١)

٣ - ولأن تغسيل أحد الزوجين للآخر أمكن في حسن القيام بالغسل والستر وذلك لما كان بينهما في حال الحياة .

٤ - ولأن ما استدل به القائلون بعدم الجواز أدلة عقلية لا تنهض بالحجة أمام أدلة الفريق الآخر النقلية الصحيحة .

٥- وأما ما ذكره أصحاب القول الثاني من اعتراض ابن مسعود - رضي الله عنه - على علي - رضي الله عنه - فلم أجده في كتب الحديث ، ولم يعرف سنده حتى يعلم صحته من ضعفه ، والله أعلم .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٤٥٦/٢ ، المحلى ١٧٤/٥ ، ١٧٥ .

المسألة الثانية : الغسل من تغسيل الميت :

١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن معمر ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) عن الحارث ^(٤) عن علي قال : (من غسل ميتا فليغتسل) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال : حدثنا وكيع ^(٦) عن إسرائيل ^(٧) عن جابر ^(٨) عن عامر ^(٩) عن الحارث عن علي قال : (من غسل ميتا فليغتسل) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذين الأثرين موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن في الأثر الأول أبا إسحاق السبيعي وهو مدلس وقد عنعنه ، وفي الأثر الثاني جابر الجعفي وهو ضعيف . فلا تصح نسبة هذين الأثرين إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٤٠٧/٣ ، ث (٦١٠٨) ، باب من غسل ميتا اغتسل أو توضأ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٥) المصنف ٤٧٠/٢ ، ث (١١١٤٩) ، باب من قال على غاسل الميت غسل .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٨) سبقت ترجمته ص ١٢٧ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٢٢٦ .

المسألة الثالثة : تكفين الشهيد :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن إسرائيل ^(٢) وغيره عن أبي إسحاق ^(٣) عن الحارث ^(٤) عن علي قال : (ينزع من القتييل خفاه وسراويله وكمته ، أو قال : عمامته ، ويزاد ثوبا أو ينقص ثوبا حتى يكون وترا) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر موضوع ؛ لأن الحارث كذاب ، كما أن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .
فلا تصح نسبة هذا الأثر إلى علي - رضي الله عنه - .

(١) المصنف ٥٤٧/٣ ، ت (٦٦٥٥) ، باب الصلاة على الشهيد وغسله .

(٢) سبقت ترجمته ص ٩٩ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

المبحث الثاني

صلاة الجنازة

وفيه ثمان مسائل :

- المسألة الأولى : فضل صلاة الجنازة .
- المسألة الثانية : الأحق بالصلاة على الجنازة .
- المسألة الثالثة : صفة الصلاة عليها .
- المسألة الرابعة : مقدار التكبير عليها .
- المسألة الخامسة : التسليم منها .
- المسألة السادسة : تكرار الصلاة عليها .
- المسألة السابعة : اجتماع الجنازة والمكتوبة .
- المسألة الثامنة : ترتيب الجنائز .

المسألة الأولى : فضل صلاة الجنازة :

روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن الثوري^(٢) عن إسماعيل^(٣) عن رجل^(٤) قال : (جاء رجل إلى علي بن أبي طالب فقال : ألا تقوم فتصلي على هذه الجنازة ؟ فقال : إنا لقائمون ، وما يصلي عليه إلا عمله) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لإبهام شيخ إسماعيل وعدم معرفة حاله .

فقه الأئمة :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن لصلاة الجنازة فضل عظيم ، وأنها تشفع له ، وإن كان الشافع الحقيقي والأصلي للميت هو عمله .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(٥) على أن لصلاة الجنازة فضل عظيم ، وأنها تشفع للميت . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٥٢٨/٣ ، باب الرجل يصلي عليه أمة من الناس ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٨٠ .

(٤) لم أعرفه .

(٥) شرح فتح القدير ٤٥٦/١ ، حاشية الدسوقي ٣٧٥/١ ، نهاية المحتاج ٤٦٨/٢ ، شرح منتهى الإرادات ١٥٨/١ ،

الأدلة :

وقد استدلووا لذلك بما يأتي :

١ - بما روته عائشة - رضي الله عنها - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ما من ميت تصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون إلا شفعا فيه) .
رواه مسلم^(١) .

٢ - بما روي عن ابن عباس^(٢) - رضي الله عنهما - أنه مات له ابن بقديد أو بعسفان ، فقال : يا كريب ، انظر ما اجتمع له من الناس ، قال : فخرجت ، فإذا ناس قد اجتمعوا له ، فأخبرته ، فقال : تقول هم أربعون ؟ قال : نعم ، قال : أخرجوه ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا شفّعهم الله فيه) .
رواه مسلم^(٣) .

وفي هذين الحديثين دليل على أن صلاة الجنازة فيها الأجر الجزيل ، وأنها شفاعة للميت عند الله سبحانه وتعالى .

(١) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٨/٧ ، باب من صلى عليه مائة شفّعوا فيه ،

(٢) سبق ترجمته ص ١٠ .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٨/٧ ، باب من صلى عليه أربعون شفّعوا فيه ،

المسألة الثانية : الأحق بالصلاة على الجنازة :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال: حدثنا إسماعيل بن عياش^(٢) عن عبد العزيز بن عبد الله^(٣) عن الحكم^(٤) عن علي قال : (الإمام أحق من صلى على الجنازة) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف من جهتين :

١ - الانقطاع ؛ فإن الحكم لم يسمع من علي - رضي الله عنه -

٢ - إسماعيل بن عياش وعبد العزيز بن عبد الله ضعيفان .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أن أولى الناس بالصلاة على الميت هو الإمام وهو مقدم على غيره .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في أولى الناس بالصلاة على الميت على قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(٥) إلى أن الأمير^(٦) أحق الناس وأولاهم بالصلاة على الجنازة ، وهم بذلك يوافقون علياً - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب المالكية^(٧) والحنابلة^(٨) إلى أن الأحق بالصلاة على الجنازة من أوصى له أن يصلي عليه .

(١) المصنف ٤٨٣/٢ ، ث (١١٣٠٥) ، كتاب الجنائز ، باب ما قالوا في تقدم الإمام على الجنازة ، ورواه كذلك

البيهقي في السنن الكبرى ٢٩/٤ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٥٧ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٧٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٨٧ .

(٥) بدائع الصنائع ٣١٧/١ ، تبين الحقائق ٢٣٨/١ ، شرح فتح القدير ٤٥٧/١ .

(٦) المقصود بالأمير هو الإمام أو من يقوم مقامه كالأمير أو النائب أو الحاكم من قبله .

(٧) مواهب الجليل ٢٥١/٢ ، الشرح الصغير ٥٥٨/١ ، حاشية الخرشبي ١٤٣/٢ ، بلغة السالك ١٩٨/١ .

(٨) الفروع ٢٣٢/٢ ، المغني ٣٦٧/٢ ، شرح منتهى الإرادات ٣٣٧/١ .

الثالث : وذهب الشافعية^(١) إلى أن الولي أولى الناس بالصلاة على الجنازة ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأن الأمير أحق بالصلاة على الجنازة بما يأتي :

١ - بما رواه أبو مسعود^(٢) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يوم القوم أقرأهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء ، فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلما ، ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه) . رواه مسلم^(٣) .

ووجه الدلالة من الحديث قوله صلى الله عليه وسلم : (ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه) والأمير هو صاحب السلطان فهو مقدم ولا يتقدمه أحد ، لأن ولايته وسلطته عامة .

٢ - وما رواه عمار مولى بني هاشم^(٤) قال : (شهدت جنازة أم كلثوم بنت علي^(٥) وزيد ابن عمر^(٦) فصلى عليها سعيد بن العاص^(٧) وكان أمير المدينة ، وخلفه يومئذ ثمانون من

(١) المجموع ٢١٩/٥ ، ٢٢٠ ، نهاية المحتاج ٤٨٨/٢ ، حاشية الشرواني ١٥٢/٣ ، مغني المحتاج ٣٤٦/١ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٠٣ .

(٣) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١٧٢/٥ ، كتاب الصلاة ، باب من أحق بالإمامة ؟

(٤) عمار بن أبي عمار مولى بني هاشم ، روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد وجماعة من الصحابة وروى عنه عطاء بن أبي رباح ونافع وهما من أقرانه وشعبة ومعمّر وغيرهم ، قال أحمد وأبو داود : ثقة ، مات في ولاية خالد بن عبد الله القسري على العراق . تهذيب التهذيب ٤٤/٧ .

(٥) أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب الهاشمية ، أمها فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم ، ولدت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وتزوجها عمر ، فلما استشهد تزوجها عوف بن جعفر بن أبي طالب ، فلما مات تزوجها أخوه محمد ، فلما مات تزوجها أخوه عبد الله بن جعفر فماتت عنده . الإصابة ٤٩٢/٤ .

(٦) زيد بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ، شقيق عبد الله بن عمر ، وأمّه أم كلثوم بنت جرواح كانت تحت عمر ففرق بينهما الإسلام لما نزلت ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا بِعِصْمِ الْكُوفَرِ .. ﴾ . الإصابة ٥٧٥/١ .

(٧) سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي ، قتل أبوه بيدر ، وكان لسعيد عند موت النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين ، ولي إمرة الكوفة لعثمان ، وإمارة المدينة لمعاوية ، مات سنة ثمان وخمسين . تقريب التهذيب ص ٢٣٧ .

أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فيهم ابن عمر^(١) والحسن^(٢) والحسين^(٣)
رواه أبوداود^(٤)، وصححه الألباني^(٥).

وفي هذا دليل على أن الإمام أحق بالصلاة على الميت من الأولياء، وقد اشتهر هذا الأمر
ولم ينكر، فكان إجماعاً.

٣ - وبما رواه أبو حازم^(٦) - رحمه الله - قال : (إنني لشاهد يوم مات الحسن بن
علي - رضي الله عنه - فرأيت الحسين - رضي الله عنه - يقول لسعيد بن العاص ويطعنه في
عنقه ويقول : تقدم ، فلولا أنها سنة ما قدمت) .
رواه البيهقي^(٧) ، وإسناده حسن^(٨) .

وفي هذا الحديث دليل على تقدم الإمام على الولي في الصلاة على الميت ، وقول الصحابي
(من السنة) حديث مسند .

٤ - بالمعقول :

أ - لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على الجنائز مع حضور أقاربها ، وكذلك
الخلفاء من بعده ، ولم ينقل إلينا أنهم استأذنوا أولياء الميت في التقدم عليها^(٩) .
ب - " ولأنها صلاة شرعت فيها الجماعة ، فكان الإمام أحق بالإمامة فيها كسائر
الصلوات " ^(١٠) .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٣ .

(٤) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٤٨٢/٨ ، باب إذا حضر جنائز رجال ونساء من يقدم ؟

(٥) صحيح سنن أبي داود ٦١٤ / ٢ .

(٦) سلمان الأشجعي ، أبو حاتم الكوفي ، روى عن مولاته عزة الأشجعية وابن عمر والحسن والحسين ، وروى عنه
الأعمش ويزيد بن كيسان ، قال أحمد وابن معين وأبو داود : ثقة ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز .
تهذيب التهذيب ١٤٠/٤ .

(٧) السنن الكبرى ٢٩/٤ ، كتاب الجنائز ، باب من قال الوالي أحق بالصلاة على الميت من الولي .

(٨) أنظر : سير أعلام النبلاء وتقريب التهذيب : إسناده : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ (ثقة إمام ١٦٢/١٧) أخبرنا
عمد ابن أحمد المجبوبي (ثقة إمام محدث ٥٣٧/١٥) حدثنا سعيد بن مسعود (ثقة ص ٣٧٥) قال : أخبرنا سفيان (ثقة
حافظ فقيه ص ٢٤٤) عن سالم بن أبي حفصة (صدوق ص ٢٢٦) قال : سمعت أبا حازم .

(٩) المغني ٣٦٧/٢ .

(١٠) المرجع السابق ٣٦٧/٢ .

ج- "ولأن في التقدم عليه استخفافا به ، وتعظيمه واجب ، فلذلك يقدم"^(١) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأن الموصى له هو الأولى بالصلاة على الجنازة ، بما يأتي :

١ - بما رواه محارب بن دثار^(٢) : (أن أم سلمة - رضي الله عنها - أوصت أن يصلي عليها سوى الإمام) .

رواه البيهقي وصححه^(٣) .

ففي هذا الأثر دليل صريح على أن الوصي أولى بالصلاة على الميت ، وإلا لم تكن لتفعله أم المؤمنين أم سلمة - رضي الله عنها - .

٢ - بالمعقول :

أ- " لأن الصلاة حق للميت؛ فإنها شفاعه له، فتقدم وصيته فيها، كتفريق ثلث ماله"^(٤) .

ب- " ولأن الغرض من الصلاة الدعاء والشفاعة إلى الله عز وجل ، فالميت يختار لذلك من هو أظهر صلاحا وأقرب إجابة في الظاهر"^(٥) .

واستدل أنصار القول الثالث ، القائلون بأن الولي هو الأولى بالصلاة على الجنازة بما يأتي :

١ - بالمعقول :

أ- " لأن القصد من الصلاة الدعاء للميت ، ودعاء هؤلاء أرجى للإجابة"^(٦) .

ب- " ولأنها تترتب فيها العصابات فقدم فيه الولي علي الولي كولاية النكاح"^(٧) .

(١) تبين الحقائق ١/٢٣٨ .

(٢) محارب بن دثار السدوسي ، الكوفي ، القاضي ، ثقة إمام زاهد ، مات سنة ست عشرة ومائة .

تقريب التهذيب ص ٥٢١ .

(٣) السنن الكبرى ٤/٢٩ ، باب من قال الوصي بالصلاة عليه أولى إن كان قد أوصى بها إليه .

(٤) المغني ٢/٣٦٧ .

(٥) المرجع السابق ٢/٣٦٧ .

(٦) المجموع ٥/٢١٩ .

(٧) المجموع ٥/٢٢٠ .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثالث بما يأتي :

١ - " تقديم الغير لا يفوت دعاء القريب وشفاعته ، مع أن دعاء الإمام أقرب للإجابة " ^(١) .

ب - الصلاة على الميت من الأمور العامة فتكون متعلقة بالسلطان كإقامة الجمعة والعديد بخلاف النكاح ؛ فإنه من الأمور الخاصة وضرره ونفعه يتصل بالولي لا بالسلطان ، فكان إثبات الولاية للقريب أنفع للمولى عليه ، وتلك ولاية نظر ثبتت حقا للمولى عليه قبل الولي ، بخلاف صلاة الجنازة ^(٢) .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، ترجح لديّ أن الأولى بالصلاة على الجنازة هو الوصي ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع .

٢ - أن أدلة الفريق الأول ، القائلون بتقديم الوالي على صحتها ، إلا أنه ليس فيها ما يدل على أن ذلك كان بحضور الوصي ، بخلاف أدلة القائلين بتقديم الوصي ؛ فإنه قد وقع التصريح فيها بأن ذلك كان في حضور الوالي ، فتحمل أدلة القائلين بتقديم الوالي على أن ذلك عند عدم الوصي ، فيقدم الوالي على جميع أولياء الميت ، أما إذا حضر الوصي فيقدم على الوالي وعلى الولي .

كما أن أدلة القائلين بتقديم الولي أدلة عقلية لا تنهض بالحجة أمام الأدلة النقلية الصحيحة الصريحة في تقديم الوصي .

٣ - ولأن الصلاة حق للميت ، وهو أعلم بمن يستشفع له ، فيختار لذلك من هو أقرب إجابة للدعاء ، والله أعلم .

(١) بدائع الصنائع ٣١٧/١ .

(٢) المرجع السابق ٣١٧/١ .

المسألة الثالثة : صفة صلاة الجنازة :

١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن منصور ^(٣) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبيزى ^(٤) قال : كان علي يقول في الصلاة على الميت : (اللهم اغفر لأحيائنا وأمواتنا وألف بين قلوبنا وأصلح ذات بيننا ، واجعل قلوبنا على قلوب خيارنا ، اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه ، اللهم ارجعه إلى خير مما كان فيه ، اللهم عفوك) .

٢ - وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(٥) قال : حدثنا محمد بن فضيل ^(٦) عن العلاء بن المسيب ^(٧) عن أبيه ^(٨) عن علي (أنه كان إذا صلى على الميت يبدأ بحمد الله ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يقول : اللهم اغفر لأحيائنا وأمواتنا ، وألف بين قلوبنا وأصلح ذات بيننا ، واجعل قلوبنا على قلوب خيارنا) .

(١) المصنف ٣/٤٨٧ ، ٤٨٨ ث (٦٤٢٢) كتاب الجنائز ، باب القراءة والدعاء في الصلاة على الميت ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٤) عبد الله بن عبد الرحمن بن أبيزى الخزازي ، مولا هم الكوفي ، روى عن أبيه ، وروى عن سلمة بن كهيل ومنصور بن المعتمر وغيرهم ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وله عن أبي داود حديث في القراءة على أبي ، قال الأثرم : قلت لأحمد : سعيد وعبد الله أخوان ؟ قال : نعم ، قلت : فأيهما أحب إليك ؟ قال : كلاهما عندي حسن الحديث . تهذيب التهذيب ٥/٢٩٠ .

(٥) المصنف ٢/٤٩٠ ث (١٣٧٦) ، كتاب الجنائز ، باب ما يبدأ به بالتكبير الأولى في الصلاة عليه ،

(٦) سبقت ترجمته ص ٨٠ .

(٧) العلاء بن المسيب بن رافع الأسدي الكاهلي الكوفي ، روى عن أبيه وعكرمة وأبي إسحاق وروى عنه حفص بن غياث ومحمد بن فضيل وغيرهم ، قال ابن معين : ثقة مأمون وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال العجلي ثقة ، وأبوه من خيار التابعين .

تهذيب التهذيب ٨/١٩٢ .

(٨) المسيب بن رافع الأسدي الكاهلي أبو العلاء الكوفي الأعمى ، روى عن البراء بن عازب وحارثة بن وهب أرسل عن حفصة وأم حبيبة ، وروى عنه : ابنه العلاء وأبو إسحاق والأعمش وغيرهم ، قال ابن معين : لم يسمع من أحد من الصحابة ، وقال أبو حاتم : لم يلق علياً إنما يروي عن مجاهد ونحوه ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة . تهذيب التهذيب ١٠/١٥٣ .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول حسن ، وأما الاثر الثاني فإسناده ضعيف للانقطاع ؛ فإن والد العلاء لم يلق عليا - رضي الله عنه - .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابقين أن عليا بن أبي طالب - رضي الله عنه - يرى أن صفة صلاة الجنائز : حمد الله سبحانه وتعالى والثناء عليه ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والدعاء للميت ، ويفهم من ذلك أنه لا يرى قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز .

مذاهب الفقهاء :

اختلف فقهاء المذاهب الأربعة في قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز على قولين :
الأول : ذهب الحنفية ^(١) والمالكية ^(٢) إلى عدم قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز بل يكفي حمد الله سبحانه وتعالى والثناء عليه ، وهم بذلك يوافقون علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب الشافعية ^(٣) والحنابلة ^(٤) إلى قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) حاشية رد المحتار ٢/٢١٤ ، البحر الرائق ٢/١٩٧ ، بدائع الصنائع ١/٣١٣ ،

(٢) المدونة ١/١٥٨ ، حاشية الدسوقي ١/٣٧٨ ، أسهل المدارك ١/٣٥٤ ، مواهب الجليل ٢/٢١٥ ،

(٣) نهاية المحتاج ٢/٤٧٢ ، المجموع ٥/٢٣٢ ، مغني المحتاج ١/٣٤١ ، حاشية الشرواني ٣/١٣٦ ،

(٤) الإنصاف ٢/٥٢٠ ، كشف القناع ٢/١١٣ ، الشرح الكبير ٢/٣٤٦ ،

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بعدم قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة بما يأتي :

١ - بما رواه أبو هريرة ^(١) - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول : (إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء) .

رواه أبو داود ^(٢) وابن ماجه ^(٣) والبيهقي ^(٤) ، قال الألباني : «إسناده حسن» ^(٥) .

وفي الحديث دليل صريح في أن الواجب في صلاة الجنازة إخلاص الدعاء للميت ولو

كانت الفاتحة واجبة لذكرها الرسول صلى الله عليه وسلم .

٢ - وما رواه عبد الله بن مسعود ^(٦) - رضي الله عنه - قال : (لا وقت ولا عدد في

الصلاة على الجنازة) .

رواه البزار ^(٧) ، قال في مجمع الزوائد : «رجاله ثقات» ^(٨) .

ووجه الدلالة من ذلك : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوقت ولم يحدد خم قراءة

أو دعاء معين في الصلاة على الجنازة ومن ذلك قراءة الفاتحة .

٣ - بالمعقول :

أ - ولأنها شرعت للدعاء ، ومقدمة الدعاء الحمد والثناء والصلاة على النبي صلى الله

عليه وسلم لا القراءة ^(٩) .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٨ / ٤٩٦ ، كتاب الجنائز ، باب الدعاء للميت ،

(٣) السنن ١ / ٤٨٠ ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة ،

(٤) السنن ٤ / ٤٠ ، كتاب الجنائز ، باب الدعاء في صلاة الجنازة ،

(٥) إرواء الغليل ٣ / ١٧٩ ،

(٦) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٧) مختصر مسند البزار ١ / ٣٥٩ ، باب تجهيز الميت والصلاة عليه ودفنه .

(٨) علي بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - دار المعرفة - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ

(بدون) - ١٠ أجزاء - ج ٣ / ٣٤ .

(٩) بدائع الصنائع ١ / ٣١٣ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بقراءة الفاتحة في صلاة الجنائز بما يأتي :

١- بما رواه طلحة بن عبد الله بن عوف ^(١) قال : (صليت خلف ابن عباس - رضي الله عنهما - على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب ، قال : لتعلموا أنها سنة) .
رواه البخاري ^(٢) .

وهذا الحديث دليل صريح على قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز ، وقول الصحابي (سنة) حديث مسند .

٢- وما رواه عبادة بن الصامت ^(٣) - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) .
وقد سبق ذكره ^(٤) .

والحديث يدل على قراءة الفاتحة في الصلاة ، وصلاة الجنائز صلاة ، فكان لابد من قراءتها بمقتضى عموم الحديث .

٣- وما رواه أبو أمامة بن سهل ^(٥) أنه أخبره رجل ^(٦) من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن السنة في الصلاة على الجنائز (أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد

(١) طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري المدني القاضي ، ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ، كان يقال له : طلحة الندي ، ولي قضاء المدينة ، روى عن عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان وسعيد بن زيد وجماعة من الصحابة ، وروى عنه : الزهري ومحمد بن عمار بن ياسر وغيرهم ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال سعيد بن المسيب : ما ولينا مثله ، مات بالمدينة سنة سبع وتسعين .
تهذيب التهذيب ١٩/٥ .

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢٠٣/٣ ، كتاب الجنائز ، باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنائز .

(٣) سبق ترجمته ص ١٣٤ .

(٤) سبق ذكره ص ١٨٩ .

(٥) أسعد أبو أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري ، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وسمي باسم جده لأنه أسعد بن زرارة وكنى بكنيته ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من الصحابة ، وروى عنه : ابنه سهل ومحمد ، والزهري وغيرهم ، وكان من أكابر الأنصار وعلمائهم ، قال أبو حاتم : هو ثقة لا يسأل عن مثله ، مات سنة مائة .
تهذيب التهذيب ٢٦٤/١ .

(٦) لم أعرفه من هو ، وقد يعترض على هذا الحديث بأنه مرسل فلا تقوم به الحجة ، لكن يجاب على هذا الاعتراض ، بأن العلماء اتفقوا على قبول مرسل الصحابي والاحتجاج به ، لأنهم ثقات عدول لا تضر الجهالة بهم .

التكبيرة الأولى سرا في نفسه ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء للجنائز في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهن ، ثم يسلم سرا في نفسه) .
رواه الشافعي ^(١) والنسائي ^(٢) ، وقال ابن حجر : وإسناده صحيح ^(٣) .
وفي الحديث دليل على سنية قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز ، ومعلوم أن الصحابي إذا قال من السنة فالمقصود به سنة النبي صلى الله عليه وسلم .

٤ - وبما روته أم شريك الأنصارية ^(٤) - رضي الله عنها - قالت : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب) .
رواه ابن ماجه ^(٥) ، قال الشوكاني : وفي إسناده ضعف يسير ^(٦) . ولكن يقويه ويؤيده الأحاديث السابقة .

٥ - بالمعقول :

أ - ولأنها صلاة يجب فيها القيام فوجب فيها القراءة كسائر الصلوات ^(٧) .

(١) الأم ٣٠٨/١ ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنائز والتكبير فيها وما يفعل بعد كل تكبيرة ،

(٢) السنن ٧٥/٤ ، كتاب الجنائز ، باب الدعاء ،

(٣) فتح الباري ٢٠٤/٣ .

(٤) أم شريك العامرية الأنصارية ، اسمها غزية وقيل غزيلة بنت دودان ، وهي التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنها جابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب وغيرهم ، وكانت امرأة غنية عظيمة النفقة في سبيل الله .

الإصابة ٤٦٥/٤ ، تهذيب التهذيب ٤٧٣/١٢ ،

(٥) السنن ٤٨٠/١ ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الصلاة على الجنائز ،

(٦) نيل الأوطار ٦١/٤ ،

(٧) الشرح الكبير ٣٤٦/٢ .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١ - حديث ابن مسعود ^(١) المقصود به أنه لم يقلر لهم ، ولا يدل على نفي القراءة أصلا ، ومما يؤيد ذلك أنه صح عن ابن مسعود قراءته للفاحة في صلاة الجنابة ، فيحمل قوله هذا على الدعاء ، أي لم يوقت لهم دعاء معين في الصلاة على الميت ^(٢).

كما اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١ - حديث عبادة بن الصامت ^(٣) لا يتناول صلاة الجنابة ؛ لأنها ليست بصلاة حقيقية ، وإنما هي دعاء واستغفار للميت ، بدليل أنه ليس فيها الأركان التي تتركب منها الصلاة من الركوع والسجود ، إلا أنها تسمى صلاة لما فيها من الدعاء ^(٤).

وقد أجاب أصحاب القول الثاني على هذا الاعتراض بما يأتي :

١ - صلاة الجنابة وإن كانت دعاء واستغفار للميت ، إلا أنها لا تخرج عن كونها صلاة ، بدليل اشتراط الطهارة واستقبال القبلة لها ، فهي داخلة تحت العموم ، وإخراجها منه يحتاج إلى دليل ^(٥).

(١) سبقت ترجمته ص ٦ .

(٢) الشرح الكبير ٣/٤٦ ، الأوسط ٥/٤٣٨ ، كتاب الجنائز .

(٣) سبقت ترجمته ص ١٣٤ .

(٤) بدائع الصنائع ١/٣١٤ .

(٥) سبل السلام ٢/١٠٤ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ترجح لديّ قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز
وذلك لما يأتي :

- ١ - قوة الأدلة وصراحتها في موضع النزاع ، وضعف الاعتراضات عليها .
- ٢ - أن أدلة القائلين بنفي القراءة قد وردت عليها اعتراضات قوية ، وخاصة وأنه لم يرد فيها نفي للقراءة .
- ٣ - أن من قال بقراءة الفاتحة مثبت والفريق الآخر ناف ، والمثبت مقدم على النافي .
وأما توجيه ما ذهب إليه علي - رضي الله عنه - فإنه لم ينف قراءة الفاتحة وإنما كل ما هنالك أنه أمر بحمد الله ، فلعله أراد بذلك قراءة الفاتحة ، لأن ليس هناك حمد أفضل من قراءة الفاتحة ، ومما يؤيد ذلك ما رواه أبو هريرة ^(١) - رضي الله عنه - في قراءة الفاتحة ، وفيه : (فإذا قال الحمد لله رب العالمين ، قال الله عز وجل : حمدني عبدي ^(٢)) ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) سبق ذكره ص ١٩٠ .

المسألة الرابعة : مقدار التكبير على الجنابة :

- ١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن ابن عيينة ^(٢) عن إسماعيل ^(٣) عن الشعبي ^(٤) قال : حدثني عبد الله بن مغفل ^(٥) (أن عليا صلى على سهل بن حنيف ^(٦) ، فكبر عليه ستا ، ثم التفت إلينا فقال : إنه بدري) .
- ٢ - وروى عبد الرزاق بسنده ^(٧) عن معمر ^(٨) عن حماد ^(٩) عن إبراهيم ^(١٠) (أن عليا كبر على جنازة خمسا) .
- ٣ - وروى عبد الرزاق بسنده ^(١١) عن الثوري ^(١٢) عن الأعمش ^(١٣) عن عمير بن سعيد ^(١٤) قال : (كبر علي يزيد بن المكفف النخعي ^(١٥) أربعا) .

(١) المصنف ٤٨١/٣ ، ت (٦٤٠٣) ، باب التكبير على الجنائز ، ورواه كذلك البيهقي في السنن الكبرى ٣٦/٤ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٧٢ .

(٣) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم ، البجلي ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة ست وأربعين ومائة .

تقريب التهذيب ص ١٠٧ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٦٧ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٧٠ .

(٦) سهل بن حنيف بن واهب الأوسي الأنصاري ، من أهل بدر ، كان من السابقين الأولين ، وشهد بدرا وما بعدها

وهو ممن ثبت يوم حنين حين انكشف الناس ، واستخلفه علي على البصرة بعد الجمل ، ثم شهد معه صفين ، مات سنة

الإصابة ٨٧/٢ .

ثمانية وثلاثين .

(٧) المصنف ٤٨١/٣ ، ت (٦٤٠٠) ، باب التكبير على الجنائز ، ورواه كذلك البيهقي في السنن الكبرى ٧٣/٤ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٢٦٢ .

(١٠) سبقت ترجمته ص ٨٤ .

(١١) المصنف ٤٨٠/٣ ، ت (٦٣٩٨) ، باب التكبير على الجنائز .

(١٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(١٣) سبقت ترجمته ص ١٤٦ .

(١٤) سبقت ترجمته ص ٥٠٦ .

(١٥) لم أعتز على ترجمته .

٤- وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(١١) قال : حدثنا نمير ^(١٢) ووكيع ^(١٣) قالا : حدثنا إسماعيل بن أبي خالد ^(١٤) عن موسى بن عبد الله بن يزيد ^(١٥) قال : (صلى علي علي أبي قتادة ^(١٦) فكبر عليه سبعا) .

٥- وروى ابن أبي شيبة بسنده ^(١٧) قال : حدثنا حفص ^(١٨) عن عبد الملك بن سلع ^(١٩) عن عبد خير ^(٢٠) قال : (كان علي يكبر على أهل بدر ستا ، وعلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسا ، وعلى سائر الناس أربعاً) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول صحيح ، قال ابن حزم : "إسناده في غاية الصحة" ^(٢١) ، والأثر الثاني إسناده ضعيف للانقطاع ؛ فإن إبراهيم لم يسمع من علي - رضي الله عنه - ، والأثر الثالث والرابع إسنادهما صحيح ورجاهما ثقات . والأثر الخامس إسناده حسن ؛ لأن عبد الملك صدوق ، وبتعدد الطرق يرتقي لمرتبة الصحيح لغيره ، قال الألباني : "سنده صحيح" ^(٢٢) .

فقه الأثر :

يستنبط من الآثار السابقة أن علياً بن أبي طالب - رضي الله عنه - يرى جواز الزيادة فوق أربع تكبيرات في التكبير على الجنائز ، فيكبر أربعاً وخمسة وستة وسبعا ، وأنه يستحب تخصيص من له فضيلة بإكثار التكبير عليه ^(٢٣) .

(١) المصنف ٤٩٧/٢ ث (١١٤٥٩) ، باب من كان يكبر على الجنائز سبعا وتسعا ، ورواه البيهقي في السنن ٣٦/٤ .

(٢) لم أعثر على ترجمته . (٣) سبقت ترجمته ص ١٢٥ . (٤) سبقت ترجمته ص ٥٨٧ .

(٥) موسى بن عبد الله بن يزيد الخطمي ، الكوفي ، ثقة ، من الرابعة .

تقريب التهذيب ص ٥٥٢ .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٩٥ .

(٧) المصنف ٤٩٦/٢ ث (١١٤٥٤) ، باب من كان يكبر على الجنائز خمسا ، ورواه البيهقي في السنن ٣٧/٤ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٨٠ . (٩) سبقت ترجمته ص ٩١ .

(١٠) سبقت ترجمته ص ١٠١ . (١١) المحلى ١٢٦/٥ ،

(١٢) محمد ناصر الدين الألباني - أحكام الجنائز وبدعها - مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ ،

١٩٩٢ م - جزء واحد - ص ١٤٤ .

(١٣) نيل الأوطار ٦٨/٤ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في التكبير على الجنائز على قولين :

الأول : ذهب الإمام أحمد ^(١) في إحدى الروايتين إلى أنه يجوز التكبير على الجنائز فوق أربع تكبيرات إلى سبع تكبيرات . وهو بذلك يوافق عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

٢- وذهب الحنفية ^(٢) والمالكية ^(٣) والشافعية ^(٤) والرواية الثانية عن الإمام أحمد ^(٥) إلى أنه لا يجوز الزيادة فوق أربع تكبيرات . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول القائلون بجواز الزيادة على أربع تكبيرات في صلاة الجنائز بما يأتي :

١- بما رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى ^(٦) قال : كان زيد ^(٧) يكبر على جنازتنا أربعاً وأنه كبر على جنازة خمسا فسألته، فقال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها) رواه مسلم ^(٨)

وفي الحديث دليل على جواز التكبير على الجنائز فوق أربع تكبيرات ، ولو لم يكن مشروعاً لما فعله زيد - رضي الله عنه - لما عرف عن الصحابة من وقوفهم على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم .

-
- (١) كشف القناع ١١٨/٢، الشرح الكبير ٣٥١/٢، الإنصاف ٥٢٧/٢ ،
(٢) تبين الحقائق ٢٤٠/١، ٢٤١، المبسوط ٦٤/٢، حاشية رد المحتار ٢١٢/٢، بدائع الصنائع ٣١٢/١،
(٣) مواهب الجليل ٢١٣/٢، أسهل المدارك ٣٥٤/١، حاشية الخرشني ١١٧/٢،
(٤) المجموع ٢٣١/٥، مغني المحتاج ٣٤١/١، نهاية المحتاج ٤٧٠/٢، حاشية الشرواني ١٣٤/٣،
(٥) شرح منتهى الإرادات ٣٤٠/١، كشف القناع ١١٦/٢، الشرح الكبير ٣٥٠/٢، الإنصاف ٥٢٧/٢ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٢٢٥ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٢١٧ .

(٨) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٦/٧، كتاب الجنائز باب القيام للجنائز ،

٢ - وبما روي عن علي - رضي الله عنه - (أنه كان يكبر على أهل بدر ستا وعلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسا وعلى سائر الناس أربعاً) وقد سبق ذكره^(١)

وفي هذا دليل على أن زيادة التكبيرات مخصوص بأهل الفضل ، والزيادة في التكبير ليس للعقل فيه مجال ، ومعلوم أن الصحابي إذا فعل أمراً ليس للعقل فيه مجال فإنه يأخذ حكم الرفع فتكون الزيادة فوق أربع تكبيرات مشروعة .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأن التكبيرات على الجنائز أربعاً فقط ، بما يأتي :
١ - بما رواه أبو هريرة^(٢) - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه فخرج بهم إلى المصلى وكبر أربع تكبيرات . رواه البخاري^(٣) ومسلم^(٤) .
٢ - وبما رواه ابن عباس^(٥) - رضي الله عنهما - قال : (انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قبر رطب فصلى عليه ، وصفوا خلفه وكبر أربعاً) . رواه مسلم^(٦) .

٣ - وبما رواه عبد الله بن أوفى^(٧) - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر أربعاً)

رواه البيهقي^(٨) . قال الألباني : وإسناده صحيح^(٩) .
وفي الأحاديث السابقة دليل على أن التكبير على الجنائز أربعاً وأن ذلك هو ما استمر عليه وكان من عادته صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر ص ٥٨٨ . (٢) سبقت ترجمته ص ٤٥ .
(٣) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢٠٢/٣ ، كتاب الجنائز ، باب التكبير على الجنائز .
(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢١/٧ ، كتاب الجنائز ، باب التكبير على الجنائز ،
(٥) سبقت ترجمته ص ١٠ .
(٦) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٤/٧ ، كتاب الجنائز ، باب التكبير على الجنائز ،
(٧) عبد الله بن أبي أوفى ، واسمه غلقة ، من هوازن بن أسلم السلمي ، شهد الحديبية وما بعدها ، وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة سنة ثمانين . الإصابة ٢٧٩/٢ ،
(٨) السنن الكبرى ٣٥/٤ ، كتاب الجنائز ، باب عدد التكبير في صلاة الجنائز ،
(٩) أحكام الجنائز ص ١٤٢ ،

٤ - الإجماع :

فقد أجمع الصحابة في عهد عمر - رضي الله عنه - على أنه يكبر على الجنائز أربع تكبيرات فقط ولا يزداد عليها ، قال أبو وائل ^(١) : " كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعا وخمسا وستا ، أوقال : أربعاً ، فجمع عمر - رضي الله عنه - أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر كل رجل بما رأى ، فجمعهم عمر على أربع تكبيرات كأطول الصلاة " ^(٢) ، فهذا إجماع من الصحابة على أربع تكبيرات ولا يجوز خلافه .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١- إن آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت بأربع تكبيرات ، وهذا خرج مخرج التناسخ ، حيث لم تحمل الأمة الأفعال المختلفة على التخيير فدل على أن ما تقدم نسخ بهذه التي صلاها آخر صلاته ^(٣) .

وقد أجاب أصحاب القول الأول على هذا الاعتراض بما يأتي :

١- لا وجه للتناسخ فإن حديث (آخر ما كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنائز أربعاً) كذب لا أصل له ، فلا وجه للاحتجاج به ^(٤) .

(١) سبقت ترجمته ص ١٦٦ .

(٢) السنن الكبرى ٣٧/٤ ، كتاب الجنائز باب ما يستدل به على أن أكثر الصحابة اجتمعوا على أربع ،

(٣) بدائع الصنائع ٣١٣/١ .

(٤) نيل الأوطار ٥٩ / ٤ .

كما اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١- لا متعلق لمن استدل بأحاديث الأربع تكبيرات ، فإن كل هذا حق وصواب - الأربع تكبيرات والخمس تكبيرات - ولم يصح إنكار خمس تكبيرات أصلا ، وحتى لو وجد من الصحابة من أنكر ذلك لكان معارضا له قول من أجازها ، فوجب الرجوع حينئذٍ إلى ما افترض الله تعالى الرد إليه عند التنازع ، من القرآن والسنة ، وقد صح أنه عليه السلام كبر خمسا وأربعا ، فلا يجوز ترك أحد عمليه للآخر^(١).

٢- وأما الاحتجاج بالإجماع فغير صحيح وغير مسلم^(٢)، وأف لكل إجماع يخرج عنه علي ابن أبي طالب وعبد الله بن مسعود^(٣) وأنس بن مالك^(٤) وابن عباس^(٥) والصحابة والتابعون بالشام بأسانيد في غاية الصحة ، ويدعى الإجماع بخلاف هؤلاء ، فلا يكون إجماعا بخلاف هؤلاء^(٦).

(١) المحلى ١٢٧/٥ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٣٥ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٥) المحلى ١٢٨/٥ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، ترجح لديّ مشروعية الزيادة على أربع تكبيرات ، وذلك لما يأتي :

- ١- في القول بمشروعية الزيادة على أربع تكبيرات جمع بين الأدلة وإعمال جميعها وهو أولى من إهمال بعضها ، ويمكن حمل الأدلة التي فيها أربع تكبيرات على الأفضلية والأدلة التي فيها الزيادة على الجواز ، فلا يكون هناك تعارض بين الأدلة ، ويتحقق العمل بجميعها .
- ٢- أن الأدلة الدالة على الزيادة قوية وصحيحة وهي وإن كانت من عمل بعض الصحابة إلا أن لها حكم المرفوع ويجب العمل بها ، لأنها مما ليس للرأي فيها مجال .
- ٣- قوة الاعتراضات على أدلة القائلين بالأربع تكبيرات وخاصة فيما يتعلق بالإجماع ، والله أعلم .

المسألة الخامسة : التسليم من صلاة الجنازة :

روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا حفص بن غياث^(٢) عن حجاج^(٣) عن عمير بن سعيد^(٤) قال : (صلى علي علي يزيد بن المكفف^(٥) فكبر أربعاً وسلم تسليمة خفيفة عن يمينه) .

الحكم على الإسناد :

قال الألباني : "إسناده ضعيف ؛ لأن الحجاج مدلس وقد عنعنه"^(٦) .
ويبدو أن هناك طرقاً أخرى صحيحة لم أعثر عليها ، قال الحاكم : "لقد صحت الرواية في ذلك عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - " ، ووافقه الذهبي^(٧) والألباني^(٨) .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن علياً بن أبي طالب - رضي الله عنه - يرى أنه يسلم من صلاة الجنازة تسليمة واحدة خفيفة عن اليمين .

(١) المصنف ٢ / ٤٩٩ ، كتاب الجنائز ، باب التسليم على الجنازة كم هو ؟ ، ورواه كذلك البيهقي في السنن الكبرى ٤ / ٤٣ ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٨٠ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١١٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٣٦ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٥٠٦ .

(٦) إرواء الغليل ٣ / ١٨٢ .

(٧) المستدرک ١ / ٣٦٠ ،

(٨) التلخيص ١ / ٣٦٠ ،

(٩) أحكام الجنائز ص ١٦٣ ،

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في التسليم من صلاة الجنازة على قولين :

الأول : ذهب المالكية^(١) والحنابلة^(٢) وهو قول للشافعية^(٣) إلى أنه يسلم من صلاة الجنازة تسليمًا واحدة عن اليمين ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب الحنفية^(٤) والراجح من مذهب الشافعية^(٥) إلى أنه يسلم من صلاة الجنازة تسليمتين ، ولا يقتصر على تسليم واحدة . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول القائلون بأنه يسلم من صلاة الجنازة تسليمًا واحدة بما يأتي :

١- بما رواه أبو هريرة^(٦) - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فكبر أربعًا ، وسلم تسليمًا واحدة) .

رواه الدارقطني^(٧) والحاكم^(٨) والبيهقي^(٩) ، قال الألباني : وإسناده حسن^(١٠) .

وفي الحديث دليل صريح على أنه يسلم من الجنازة تسليمًا واحدة .

(١) مواهب الجليل ٢/٢١٧ ، بلغة السالك ١/١٨٥ ، الشرح الصغير ١/٥٦ ، حاشية الخرخشي ٢/١١٩ ،
(٢) كشف القناع ٢/١١٦ ، المغني ٢/٣٧٣ ، الإنصاف ٢/٥٢٣ ، المقنع ١/٢٨١ ، شرح منتهى الإرادات ١/٣٤٠ ،

(٣) مغني المحتاج ١/٣٤١ ، المجموع ٥/٢٤٠ ، حاشية الشرواني ٣/١٣٥ ،

(٤) حاشية رد المحتار ٢/٢١٣ ، بدائع الصنائع ١/٣١٣ ، البحر الرائق ٢/١٩٧ ، تبين الحقائق ١/٢٤١ ، المبسوط ٢/٦٤ ،

(٥) نهاية المحتاج ٢/٤٧٢ ، مغني المحتاج ١/٣٤١ ، المجموع ٥/٢٤٠ ، حاشية الشرواني ٣/١٣٥ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٧) المسنن ٢/٧٢ ، كتاب الجنائز ، باب التسليم في الجنازة واحد والتكبير أربعًا وخمسة ،

(٨) المستدرک ١/٣٦٠ ، كتاب الجنائز ، باب أدعية صلاة الجنازة ،

(٩) السنن الكبرى ٤/٤٣ ، كتاب الجنائز ، باب ما روي في التحلل من الجنازة بتسليم واحدة ،

(١٠) أحكام الجنائز ص ١٦٣ ،

٢- وبما رواه أبو أمامة بن سهل بن حنيف^(١) قال : (أخبره رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الصلاة في التكبيرات الثلاث ، ثم يسلم تسليماً خفياً حين ينصرف ، والسنة أن يفعل من وراءه مثل ما فعل الإمام) .

رواه الحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه^(٢) .

٣- وبما روي عن ابن عمر^(٣) - رضي الله عنهما - (أنه كان إذا صلى الجنازة رفع يديه فكبر فإذا فرغ سلم على يمينه واحدة) .

رواه ابن أبي شيبة^(٤) وإسناده صحيح ورجاله ثقات^(٥) .

فهذا دليل قوي على أن التسليم من الجنازة يكون بتسليمة واحدة ، لما علم من شدة اقتداء ابن عمر بالنبي صلى الله عليه وسلم .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأنه يسلم من الجنازة تسليمتين ، بما يأتي:

١- بما رواه عبد الله بن مسعود^(٦) - رضي الله عنه - قال : (ثلاث خلال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلهن ، تركهن الناس ، إحداهن التسليم على الجنازة مثل التسليم في الصلاة) .

رواه البيهقي^(٧) ، قال النووي: "إسناده جيد"^(٨) ، وحسنه الألباني^(٩) .

وفي هذا الحديث دليل على أن المعهود من فعله صلى الله عليه وسلم التسليم من الجنازة مثل التسليم من الصلاة : تسليمتين عن اليمين والشمال .

(١) سبقت ترجمته ص ٥٨٣ .

(٢) المستدرک ١/ ٣٦٠ ، کتاب الجنائز ، باب أدعية صلاة الجنازة ،

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٤) المصنف ٢/ ٤٩٩ ، کتاب الجنائز ، باب التسليم على الجنازة كم هو ؟

(٥) تقريب التهذيب : إسناده : حدثنا علي بن مسهر (ثقة ص ٤٠٥) عن عبيد الله (بن عمر العمري : ثقة

ثبت ص ٣٧٣) عن نافع (ثقة ثبت ص ٥٥٩) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - .

(٦) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٧) السنن الكبرى ٤/ ٤٣ ، باب ما روي في التحلل من صلاة الجنازة بتسليمة واحدة ،

(٨) المجموع ٥/ ٢٣٩ ،

(٩) أحكام الجنائز ص ١٦٢ ،

٢ - وبما رواه إبراهيم الهجري^(١) قال : (أمنا عبد الله بن أبي أوفى^(٢) على جنازة ابنته فمكث ساعة حتى ظننا أنه سيكبر خمسا ، ثم سلم عن يمين وشماله ، فلما انصرف قلنا له : ما هذا ؟ قال : إني لا أزيدكم على ما رأيتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ، أو هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

رواه البيهقي^(٣) والحاكم وقال : حديث صحيح^(٤) .

وفي الحديث دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم على الجنازة تسليمين عن اليمين والشمال ، وأن ذلك هو السنة

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١ - حديث عبد الله بن أبي أوفى ضعيف لضعف إبراهيم الهجري وسوء حفظه ، وقد ضعفه الذهبي^(٥) والألباني^(٦) .

(١) إبراهيم بن مسلم العبدي ، أبو إسحاق الكوفي المعروف بالهجري ، روى عن : عبد الله بن أبي أوفى وأبي الأحوص ، وروى عنه : شعبة وابن عيينة وغيرهم ، قال ابن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال الحاكم : ليس بالقوي ، وقال أبو حاتم : ضعيف منكر الحديث .

ابن حجر ، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٤ .

(٢) سبق ترجمته ص ٥١٩ .

(٣) السنن الكبرى ٤/ ٤٣ ، كتاب الجنائز ، باب ما روي في التحلل من الجنازة بتسليم واحدة ،

(٤) المستدرک ١/ ٣٦٠ ، كتاب الجنائز ، باب أدعية صلاة الجنازة ،

(٥) التلخيص ١/ ٣٦٠ ،

(٦) أحكام الجنائز ص ١٦٠ ،

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ترجح لديّ أفضلية التسليم من الجنازة تسليمتين عن اليمين والشمال ، وإن اكتفى بتسليمية واحدة أجزأه ذلك وإن أتى بالأمريين بأن كان يسلم تسليمتين تارة ، وتارة يكتفي بتسليمية واحدة فحسن ، وذلك لما يأتي :

١- قوة الأدلة وصراحتها في كلا الأمرين ، ولا مرجح لأدلة أحد الأمرين على الآخر كما أنه ليس هناك نسخ حتى يقال بأحد الأمرين ، فإن سلم تسليمتين فقد أصاب وإن سلم تسليمية واحدة فقد أصاب ، وإن سلم تارة تسليمتين وتارة تسليمية واحدة فقد أصاب أيضا .

٢- ولأن في ذلك جمعا بين الأدلة وعملا بها جميعا ، وفي الاختصار على أحد الأمرين عمل ببعض الأدلة وإهمال للبعض الآخر ، فلا يصح .

٣- ولأن كلا الأمرين قد عمل به الصحابة - رضي الله عنهم -^(١) وهو دليل قوي على جواز الأمرين .

ويكون علي - رضي الله عنه بذلك قد عمل بأحد الأمرين الصحيحين ، وهو أيضا لا ينفي عنه عمله بالرأي الآخر ، والله أعلم .

(١) أحكام الجنائز ص ١٦٢ ، ١٦٣ ؛ مصنف ابن أبي شيبة ٤٩٩/٢ ؛ الاستذكار ٢٤٣/٨ ،

المسألة السادسة : تكرار الصلاة على الميت :

١- روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا هشيم^(٢) قال : أنبأنا أشعث^(٣) عن الشعبي^(٤) قال : (جاء قرظة بن كعب^(٥) في رهط مصر وقد صلى عَلَيَّ عَلِيَّ ابن حنيفة^(٦) ودفن فأمره علي أن يصلي هو وأصحابه على القبر ففعل) .

٢- وروى البيهقي بسنده^(٧) قال : أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان^(٨) ببغداد أنبأنا عبد الله بن جعفر^(٩) حدثنا يعقوب بن سفيان^(١٠) حدثنا عبيد الله بن موسى^(١١) أنبأنا العلاء ابن صالح^(١٢) عن الحكم^(١٣) عن حنش^(١٤) قال : (مات سهل بن حنيف فأتى به الرحبة فصلى عليه علي - رضي الله عنه - فلما أتينا الجبانة لحقنا قرظة ابن كعب في ناس من قومه أو

(١) المصنف ٤١/٣ ، ث (١١٩٩٧) ، كتاب الجنائز باب الميت يصلى عليه بعد ما دفن ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٩ .

(٣) أشعث بن سوار الكندي ، النجار ، صاحب التواييت ، قاضي الأهواز ، ضعيف ، مات سنة ست وثلاثين ومائة .

تقريب التهذيب ص ١١٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٦٧ .

(٥) قرظة بن كعب بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، أبو عمرو ، حليف بني الأشهل ، شهد أحدا وما بعدها ، وهو أحد العشرة الذين وجههم عمر إلى الكوفة من الأنصار وكان على يده فتح الري وولاه علي الكوفة وتوفي بها .

تهذيب التهذيب ٣٦٨/٨ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٥٨٧ .

(٧) السنن الكبرى ٤٤/٤ ، باب الرجل تفوته الصلاة مع الإمام فيصليه بعده ،

(٨) لم أعثر على ترجمته .

(٩) عبد الله بن جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك البرمكي ، أبو محمد ، نشأ بالبصرة ثم سكن بغداد ، ثقة .

تقريب التهذيب ص ٢٩٨ .

(١٠) يعقوب بن سفيان الفارسي ، أبو يوسف الفسوي ، ثقة حافظ ، مات سنة سبع وسبعين ومائتين .

تقريب التهذيب ص ٦٠٨ .

(١١) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(١٢) العلاء بن صالح التيمي ، أو الأسدي ، الكوفي ، صدوق له أوهام .

تقريب التهذيب ص ٤٣٥ .

(١٣) سبقت ترجمته ص ٤٨٧ .

(١٤) سبقت ترجمته ص ٤٨٧ .

فى ناس من الأنصار فقالوا : يا أمير المؤمنين ، لم نشهد الصلاة عليه ، فقال : صلوا عليه
فصلي بهم ، فكان إمامهم قرظة بن كعب) .

٣ - وروى البيهقي بسنده^(١) قال : أخبرنا أبو الحسين بن الفضل أنبأنا عبد الله بن جعفر
حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا عبد الله بن رجاء^(٢) عن زائدة^(٣) عن أبي إسحاق^(٤) عن
علقمة بن مرثد^(٥) قال : (صلى علي - رضي الله عنه - على يزيد بن المكفف النخعي^(٦) فجاء
قرظة بن كعب وأصحابه بعد الدفن فأمرهم أن يصلوا عليه) .

٤ - وروى البيهقي بسنده^(٧) قال : أخبرنا أبو نصر بن قتادة^(٨) أنبأنا أبو عمرو بن نجيح^(٩)
أنبأنا أبو مسلم^(١٠) حدثنا أبو عاصم^(١١) عن سفيان^(١٢) عن شبيب بن غرقدة^(١٣) عن المستظل^(١٤)
(أن عليا - رضي الله عنه - صلى على جنازة بعد ما صلي عليها) .

(١) السنن الكبرى ٤/٤٥ ، باب الرجل تفوته الصلاة مع الإمام فيصله بعده ، .

(٢) عبد الله بن رجاء بن عمر الغداني ، بصري ، صدوق يهيم قليلا ، مات سنة عشرين ومائة ، وقيل قبلها .
تقريب التهذيب ص ٣٠٢ .

(٣) زائدة بن قدامة الثقفي ، أبو الصلت الكوفي ، ثقة ثبت ، صاحب سنة ، مات سنة ستين ، وقيل بعدها .
تقريب التهذيب ص ٢١٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) علقمة بن مرثد الحضرمي ، ، أبو الحارث الكوفي ، ثقة .
تقريب التهذيب ص ٣٩٧ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٥١٥ .

(٧) السنن الكبرى ٤/٤٥ ، باب الرجل تفوته الصلاة مع الإمام فيصلها بعده ،

(٨) لم أعثر عليه .

(٩) لم أعثر عليه .

(١٠) لم أعثر عليه .

(١١) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني ، أبو عاصم النبيل ، البصري ، ثقة ثبت ، مات سنة اثنتي
عشرة ومائتين ، أو بعدها .
تقريب التهذيب ص ٢٨٠ ،

(١٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(١٣) شبيب بن غرقدة ، ثقة ، من الرابعة .

تقريب التهذيب ص ٢٦٤ .

(١٤) لم أعثر على ترجمته .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول ضعيف ؛ لأن أشعث بن سوار ضعيف ، وأما الأثرين الثاني والثالث فإسنادهما حسن لولا أبو الحسين القطان ؛ فإني لم أعثر على ترجمته ، ومدارهما عليه ، كما أن الأثر الثالث فيه أبا إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه ، والأثر الرابع ضعيف ؛ لأن فيه مجاهيل : أبو نصر ، وأبو عمرو ، وأبو مسلم ، والمستظل ، ولكن هذه الآثار بمجموع طرقها تشهد لبعضها البعض ، وتصل لمرتبة الحسن لغيره .

فقه الأثر :

يستنبط من الآثار السابقة أن عليا - رضي الله عنه - يرى جواز تكرار الصلاة على الجنازة ، فإذا صلى على الجنازة وحضر من لم يكن صلى عليها من قبل ، فإنه يجوز له الصلاة عليها حتى ولو تم دفنها ^(١) .

(١) اختلف الفقهاء في مقدار المدة التي يصلى فيها على القبر :

أ - فذهب الحنفية إلى أنه يصلى على القبر قبل مضي ثلاثة أيام لأن الصلاة مشروعة على البدن وبعد مضي ثلاثة أيام ينشق ويتفرق فلا يبقى البدن .

ب - وذهب المالكية إلى أنه يصلى على القبر ما لم يتغير - أي يغلب على الظن تغيره .

ج - وذهب الشافعية إلى أنه يصلى على القبر بشرط : بقاء شيء من الميت ، وأن يكون من أهل فرضها وقت الموت .

و - وذهب الحنابلة إلى أنه يصلى على القبر إلى شهر ولا تضر الزيادة اليسيرة كالיום واليومين ، لأن ذلك أكثر ما روي عنه صلى الله عليه وسلم ، فقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على قبر أم سعد بن عباد بعد شهر ، ولأنها مدة يغلب على الظن بقاء الميت فيها فجازت الصلاة عليه فيها كما قبل الثلاثة .

شرح فتح القدير ٤٥٩/١ ، تبين الحقائق ٢٤٠/١ ، حاشية الدسوقي ٣٩٣/١ ، مواهب الجليل ٢٣٤/٢ ، نهاية المحتاج ٤٨٦/٢ ، المجموع ٢٤٩/٥ ، الإنصاف ٥٣١/٢ ، كشف القناع ١٢١/٢ ، المغني ٣٩٦/٢ ،

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في تكرار الصلاة على الجنائز على قولين :

الأول : ذهب الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) إلى جواز تكرار الصلاة على الجنائز فإذا صلى على الجنائز وحضر من لم يكن صلى عليها فيجوز له الصلاة عليها حتى ولو تم دفنها .
وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : ذهب الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) إلى كراهة تكرار الصلاة على الجنائز ، فإذا حضر من لم يصل عليها بعد الصلاة فإنه يكفي بالدعاء ولا يصلي عليها ، ولا يصلي على الميت في القبر إلا إذا لم يكن صلى عليه أحد ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بجواز تكرار الصلاة على الجنائز بما يأتي :

١- بما رواه أبو هريرة^(٥) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم نعي النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، وخرج بهم إلى المصلى ، فصف بهم وكبر عليه أربع تكبيرات) .

رواه البخاري^(٦) ومسلم^(٧) .

ووجه الدلالة من الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي صلاة الغائب ، ولا شك أنه صلى عليه في بلده ، فدل ذلك على جواز تكرار الصلاة على الميت .

(١) مغني المحتاج ١/٣٦١ ، نهاية المحتاج ٣/٢٧ ، حاشية الشرواني ٣/١٩١ ، المجموع ٥/٢٤٤ ،

(٢) الشرح الكبير ٢/٢٥٣ ، الإنصاف ٢/٥٣٣ ، شرح منتهى الإرادات ١/٣٤٣ ، كشف القناع ٢/١٢١ ،

(٣) شرح فتح القدير ١/٤٥٨ ، بدائع الصنائع ١/٣١١ ، المبسوط ٢/١٢٦ ، البحر الرائق ٢/١٩٦ ، تبيين الحقائق ١/٢٤٠ ،

(٤) الشرح الصغير ١/٥٦٩ ، حاشية الدسوقي ١/٣٨٩ ، مواهب الجليل ٢/٢٤٠ ، حاشية الخرشبي ٢/١٣٧ ،

(٥) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٣/٢٠٢ ، كتاب الجنائز ، باب التكبير على الجنائز أربعا .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٧/٢١ ، كتاب الجنائز ، باب التكبير على الجنائز ،

٢- وبما رواه أبو هريرة^(١) - رضي الله عنه - (أن أسود - رجلا أو امرأة - كان يقيم المسجد ، فمات ، ولم يعلم النبي صلى الله عليه وسلم بموته ، فذكره ذات يوم فقال : ما فعل ذلك الإنسان ؟ قالوا : مات يارسول الله ، قال : أفلا أذنتموني ؟ فقالوا : إنه كان كذا كذا - قصته - قال : فحرقوا شأنه ، قال : فدلوني على قبره ، فصلى عليه) .
رواه البخاري^(٢) ومسلم^(٣) .

وفي الحديث دليل على جواز تكرار الصلاة على الميت والصلاة على القبر ، وإلا لاكتفى النبي صلى الله عليه وسلم بالدعاء له ، ومعلوم أن الدفن كان بعد صلاة طائفة بحيث سقط الحرج بصلاتهم ، وإلا فلا يجوز أن يظن دفنهم له قبل الصلاة^(٤) .
٣ - وبما رواه أنس^(٥) - رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر) .
رواه مسلم^(٦) .

قال النووي : "والحديث دليل في الصلاة على الميت في قبره سواء كان صلى عليه أم لا"^(٧) .
٤ - وبما رواه ابن عباس^(٨) - رضي الله عنهما - قال : (لما صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم أدخل الرجال فصلوا عليه بغير إمام أرسالا حتى فرغوا ، ثم أدخل النساء فصلين عليه ، ثم أدخل الصبيان فصلوا عليه ، ثم أدخل العبيد فصلوا عليه أرسالا ، لم يؤمهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد) .
رواه البيهقي^(٩) ، وفي إسناده ضعف^(١٠) .
وهذا دليل قوي على جواز تكرار الصلاة على الميت ، فإنه لم ينكر ذلك أحد من الصحابة رغم توافرهم وكثرتهم فكان إجماعا .

(١) سقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) تم : أي كنس ، ومنه حديث فاطمة - رضي الله عنها - (أنها قتت البيت حتى اغرت ثيابها) أي كنسته .
النهاية في غريب الحديث والأثر ١١٠/٤ ، باب القاف مع الميم .

(٣) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٣ / ٢٠٤ . كتاب الجنائز ، باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن .

(٤) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٥ / ٧ ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على القبر ،

(٥) المجموع ٢٤٤/٥ ،

(٦) سقت ترجمته ص ٣٥ .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٥/٧ ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على القبر .

(٨) المرجع السابق ٢٥/٧ . (٩) سقت ترجمته ص ٨٠ .

(١٠) السنن الكبرى ٣٠/٤ ، كتاب الجنائز ، باب الجماعة يصلون على الجنائز أفذاذا ،

(١١) انظر : سير أعلام النبلاء وتقريب التهذيب : إسناده أخرنا أبو عبد الله (الحاكم : ثقة إمام ١٦٢/١٧) وأبو سعيد (لم أعثر على ترجمته) قالوا : حدثنا أبو العباس (الأصم : إمام محدث ٤٥٢/١٥) حدثنا أحمد بن عبد الجبار (ضعيف ص ٨١) حدثنا يونس (بن راشد : صدوق ص ٦١٣) عن محمد بن إسحاق (صدوق ص ٤٦٧) قال : حدثني الحسين بن عبد الله ابن عبيد الله بن العباس (ضعيف ص ١٦٧) عن عكرمة (ثقة ثبت ص ٣٩٧) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - .

٥ - بالمعقول :

أ - لأن غير الولي من أهل الصلاة فسنت له الصلاة كالولي^(١) .

واستدل أنصار القول الثاني القائلون بكرهية تكرار الصلاة على الميت ، بما يأتي :

١ - بالمعقول :

- أ - لأن الأمة توارثت ترك الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الخلفاء الراشدين والصحابة ، ولو جاز لما ترك مسلم الصلاة عليهم خاصة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه في قبره كما وضع ، وتركهم ذلك إجماعاً منهم على عدم جواز التكرار^(٢) .
- ب - ولأن الفرض قد سقط بالفعل مرة واحدة لكونها فرض كفاية ، ولهذا فإن من لم يصل لو ترك الصلاة ثانية لا يأثم ، وإذا سقط الفرض فلو صلى ثانياً كان نفلاً والتفل بصلاة الجنائز غير مشروع بدليل أن من صلى مرة لا يصلي ثانياً^(٣) .
- ج - ولأن الميت إذا غسل لا يعاد غسله فكذا الصلاة عليه^(٤) .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

- ١ - صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي تحتل الدعاء ، لأن الصلاة تذكر ويراد بها الدعاء ، كما أنه يحتمل أنه خصه بذلك^(٥) ؟
- ٢ - إعادة النبي صلى الله عليه وسلم وتكريره للصلاة إنما كانت لأن ولاية الصلاة له فإنه أولى الأولياء ، قال تعالى : ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ .. الْآيَةَ﴾^(٦) فلم يسقط الفرض بأداء غيره ، فلذلك أعاد الصلاة^(٧) .

(١) المغني ٣٥٤/٢ .

(٢) بدائع الصنائع ٣١١/١ .

(٣) المرجع السابق ٣١١/١ .

(٤) حاشية الخرخشي ١٣٧/١ .

(٥) بدائع الصنائع ٣١٢/١ .

(٦) الأحزاب (٦) .

(٧) بدائع الصنائع ٣١١/١ .

٣- وأما تكرير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلأن الولاية كانت لأبي بكر ، لأنه هو الخليفة ، وكان مشغولا بتسوية الأمور وتسكين الفتنة ، فكانوا يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم قبل حضوره ، فلما فرغ صلى عليه ، ثم لم يصل بعده عليه^(١) .
٤- وأما الاعتراض على الدليل العقلي : فإن غير الولي وإن كان من أهل الصلاة ، إلا أنه لا وجه لاستدراك ذلك لسقوط الفرض وعدم جواز التنفل بها^(٢) .

كما اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :
١- الدليل العقلي الثاني غير صحيح فإنه منتقض بصلاة النساء مع الرجال على الجنابة ، فإنها نافلة في حقهن ؛ لأنهن لا يدخلن في الفرض إذا حضر الرجال ، كما أن الصلاة الثانية ليست نافلة بل هي فرض عندنا ، فإنه قد يكون ابتداء الشيء ليس بفرض فإذا دخل فيه صار فرضاً ، كما إذا دخل في حج التطوع وكما في الواجب على التخيير كخصال الكفارة ، فلو أن الطائفة الأولى كانت ألفاً أو ألوفاً وقعت صلاتهم فرضاً بالاتفاق ، ومعلوم أن الفرض كان يسقط ببعضهم ولا يقول أحد إن الفرض سقط بأربعة منهم على الإبهام والباقون متنفلون^(٣) .

(١) بدائع الصنائع ٣١٢/١ .

(٢) المرجع السابق ٣١٢/١ .

(٣) المجموع ٢٤٥/٥ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، ترجح لديّ جواز تكرار الصلاة على الميت حتى وإن تم دفنه ، وذلك لما يأتي :

١- قوة الأدلة وصراحتها في الدلالة على المطلوب ، فهي أدلة نقلية صحيحة في حين أن أدلة الفريق الآخر أدلة عقلية لا تنهض بالحجة أمام الأدلة النقلية الصحيحة .

٢ - ولأنه لم يرد نهى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك أو عن أحد من أصحابه ، بل على العكس من ذلك ، فقد عمل به عدد من الصحابة ، وهو دليل قوي على صحته وجوازه ، وأن ذلك غير مختص بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ومن روي عنه ذلك : عبد الله بن مسعود^(١) وعائشة وابن عمر^(٢) وأبو موسى^(٣) - رضي الله عنهم -^(٤) . والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٦٥ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٠ .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٤٣/٣ ، ٤٤٤ ، كتاب الجنائز ، باب في الميت يصلى عليه بعد دفنه من فعله ،

المسألة السابعة : اجتماع الجنازة والمكتوبة :

روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن معمر^(٢) قال بلغني أن عليا - رضي الله عنه - قال : (إذا حضرت الجنازة وصلاة المكتوبة ، فابدأوا بالمكتوبة) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف للانقطاع ؛ فإن معمر لم يسمعه من علي - رضي الله عنه - وإنما بلغه عنه ذلك القول .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى أنه إذا حضرت الصلاة المكتوبة وصلاة الجنازة ، فإنه صلى المكتوبة ثم صلى على الجنازة ، حتى لو كان ذلك في وقت الكراهة كما في الفجر والعصر ، لقوله : (بالمكتوبة ..) فهو عام في كل مكتوبة ، ومنها الفجر والعصر .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في الصلاة فيما إذا حضرت الجنازة والمكتوبة ، على قولين :
الأول : ذهب الشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) إلى أنه إذا حضرت الجنازة والمكتوبة فتصلى المكتوبة ثم صلى على الجنازة ، حتى ولو كان ذلك بعد الفجر والعصر ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٥٢٦/٣ ، ث (٦٥٧٣) ، باب إذا حضرت الجنازة والمكتوبة .

(٢) سبق ترجمته ص ٤٨ .

(٣) تحفة المحتاج ٤٤٣/٢ ، المجموع ٢١٣/٥ ، مغني المحتاج ١٢٩/١ .

(٤) الإنصاف ٢٠٢/٢ ، المغني ٧٥٩/١ ، شرح منتهى الإرادات ٢٤٣/١ .

الثاني : وذهب الحنفية^(١) والمالكية^(٢) إلى تقديم المكتوبة على صلاة الجنازة إلا في الفجر والعصر فلا يصلى بعدهما على الجنازة ؛ لأنه وقت كراهة . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بتقديم المكتوبة على الجنازة حتى ولو كان ذلك في وقت الكراهة بما يأتي :

١ - بالمعقول :

- أ - لأنها صلاة ذات سبب ، فجاز أدائها في وقت الكراهة^(٣) .
- ب - " ولأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى سنة الظهر بعد العصر ، وهذا صريح في قضاء السنة الفائتة ، فالحاضرة أولى .. وكذلك الجنازة " ^(٤) .
- ج - " أبيحت في الوقتين الطويلين لطول مدتهما ، فالانتظار يخاف منه عليها " ^(٥) .

واستدل أنصار القول الثاني، القائلون بكراهة الصلاة على الجنازة بعد الفجر والعصر بما يأتي:

- ١ - بما رواه أبو هريرة^(٦) - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس) .
- رواه مسلم^(٧) .

(١) المبسوط ٦٢/٢/١ ، بدائع الصنائع ٣١٦/١ ،

(٢) المدونة ١٧١/١ ، المنتقى ١٦/٢ ،

(٣) مغني المحتاج ١٢٩/١ .

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ١١٠/٦ ،

(٥) شرح منتهى الإرادات ٢٤٣/١ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١١٠/٦ ، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها،

٢ - وما رواه ابن عمر^(١) - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها ؛ لأنها تطلع بقرني الشيطان) .
رواه مسلم^(٢) .

وفي هذين الحديثين دليل على كراهة الصلاة على الجنابة بعد الفجر والعصر ؛ لعموم
النهي عن الصلاة في هذين الوقتين .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :
١ - المقصود بحديثي أبي هريرة وابن عمر - رضي الله عنهما - فيما إذا تعمد المصلي ذلك
وقصده بأن تعمد التأخير ليقعها فيه ، أما إذا لم يتعمده فلا يكون داخلا في الكراهة^(٣) .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) صحيح مسلم بشرحه للنووي ١١٢/٦ ، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها .

(٣) مغني المحتاج ١٢٩/١ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ جواز الصلاة على الجنازة بعد الفجر والعصر إذا وفق ذلك حضور الجنازة ، أما إذا تعمد تأخير الجنازة إلى أحد هذين الوقتين فيكرهه ، وذلك لما يأتي :

- ١ - يحتمل أن يكون المقصود بذلك مطلق النافلة ، أما ذوات السبب فليست داخلية فيه ، كما في تحية المسجد وركعتي الطواف وقضاء المكتوبة .
- ٢ - كما يحتمل أن تكون الكراهة متعلقة بمن يتعمد ذلك ، كما ورد ذلك في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - (لا تحروا ..) أي لا تتعمدوا ولا تقصدوا ، أما من لم يتعمد ذلك فلا يكون داخلًا في النهي والله أعلم .

المسألة الثامنة : ترتيب الجنائز :

١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن معمر ^(٢) عن أبي إسحاق ^(٣) عن الحارث ^(٤) عن علي قال : (إذا كان الرجال والنساء ، كان الرجال يلون الإمام والنساء من وراء ذلك) .

٢ - وروى عبد الرزاق بسنده ^(٥) عن الثوري ^(٦) عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : (الرجال قبل النساء ، والصغار قبل الكبار) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذين الأثرين موضوع ؛ لأن مدارهما على الحارث وهو كذاب ، كما أن أبو إسحاق مدلس وقد عنعنه .

(١) المصنف ٤٦٣/٣ ، ث (٦٣٢٨) ، باب كيفية الصلاة على الرجال والنساء .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٥) المصنف ٤٦٣/٣ ، ث (٦٣٢٩) ، باب كيفية الصلاة على الرجال والنساء .

(٦) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

المبحث الثالث

التشييع والدفن

وفيه خمس مسائل :

- المسألة الأولى : مكان المشي مع الجنازة .
- المسألة الثانية : صفة إدخال الميت في القبر.
- المسألة الثالثة : ما يقال إذا أدخل الميت في القبر.
- المسألة الرابعة : حثو التراب على القبر .
- المسألة الخامسة : الدفن بالليل .

المسألة الأولى : مكان المشي مع الجنازة :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن عروة بن الحارث ^(٣) عن زائدة بن أوس الكندي ^(٤) عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى ^(٥) عن أبيه ^(٦) قال : كنت مع علي في جنازة ، قال : وعلي آخذ بيدي ونحن خلفها ، وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها ، فقال : (إن فضل الماشي خلفها على الذي يمشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ ، وإنهما ليعلمان من ذلك ما أعلم ، ولكنهما لا يجبان أن يشقا على الناس) .

الحكم على الإسناد :

رجال هذا الأثر ثقات غير زائدة بن أوس فلم أعثر عليه .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا بن أبي طالب - رضي الله عنه - يرى استحباب المشي خلف الجنازة لمن أراد تشييعها ، وأنه أفضل من المشي أمامها .

(١) المصنف ٤٤٦/٣ ، ث (٦٢٦٣) ، كتاب الجنائز ، باب المشي أمام الجنازة ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) عروة بن الحارث الهمداني الكوفي ، أبو فروة الأكبر ، ثقة .

تقريب التهذيب ص ٣٨٩ .

(٤) لم أعثر على ترجمته .

(٥) سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى الخزاعي مولاهم ، الكوفي ، ثقة .

تقريب التهذيب ص ٢٣٨ .

(٦) عبد الرحمن بن أبيزى الخزاعي مولاهم ، من صغار الصحابة ، ولي خراسان لعلي .

تقريب التهذيب ٣٣٦ .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في مكان المشي مع الجنازة على قولين :

- ١- ذهب الحنفية ^(١) إلى أفضلية المشي خلف الجنازة ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
- ٢- وذهب المالكية ^(٢) والشافعية ^(٣) والحنابلة ^(٤) إلى أفضلية المشي أمام الجنازة ، وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأفضلية السير خلف الجنازة بما يأتي :

- ١- بما رواه البراء بن عازب ^(٥) - رضي الله عنه - قال : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتبع الجنائز ، ونعود المريض ، ونفشي السلام) .
رواه البخاري ^(٦) .
- وفي الحديث دليل على أن مشيع الجنائز يتبعها ويكون خلفها ، ولا يتقدم أمامها ؛ لأن المتبع هو التالي لا المتقدم .
- ٢ - وما رواه طاووس ^(٧) - رحمه الله - قال : (ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات إلا خلف الجنازة) .
- رواه عبد الرزاق ^(٨) قال في الجوهر النقي : وهذا سند صحيح على شرط الجماعة ^(٩) .
- وفي هذا دليل صريح على أن مشي النبي صلى الله عليه وسلم كان خلف الجنازة ، وهو الأولى بالاتباع .

(١) تبين الحقائق ١/٢٤٤ ، بدائع الصنائع ٢/٣١٠ ، شرح فتح القدير ١/٤٦٩ ،

(٢) حاشية الخرشني ١/١٢٨ ، مواهب الجليل ٢/٢٢٧ ، أسهل المدارك ١/٣٥٣ ،

(٣) حاشية الشرواني ٣/١٣٠ ، نهاية المحتاج ٢/٤٦٧ ، مغني المحتاج ١/٣٤٠ ، المجموع ٥/٢٧٩ ،

(٤) المغني ٢/٣٦١ ، كشف القناع ٢/١٢٩ ، الإنصاف ٢/٤٥١ ،

(٥) سبقت ترجمته ص ١٠٨ .

(٦) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١٠/١١٢ ، كتاب المرضى ، باب وجوب عيادة المريض .

(٧) سبقت ترجمته ص ٥٣٠ .

(٨) المصنف ٣/٤٤٥ ، ث (٦٢٦٢) كتاب الجنائز ، باب المشي أمام الجنازة ،

(٩) الجوهر النقي ٤/٢٥٠ .

٣- وبما رواه أبو الدرداء^(١) - رضي الله عنه - قال : (من تمام أجرة الجنازة أن تشيعها من أهلها وتمشي خلفها) .

رواه ابن أبي شيبة^(٢) ، قال في الجوهر النقي : وإسناده صحيح^(٣) .
وفي هذا الحديث دليل على أفضلية المشي خلف الجنازة وأنه سبب تمام الأجر ، وهذا الأثر له حكم المرفوع ، لأنه مما ليس للرأي فيه مجال .

٤- وبما رواه نافع قال : (خرج عبد الله بن عمر وأنا معه على جنازة ، فرأى معها نساء فوقف ثم قال : ردهن فإنهن فتنه الحي والميت ، ثم مضى فمشى خلفها ، فقلت يَا أبا عبد الرحمن كيف المشي في الجنازة ؟ أمامها أم خلفها ؟ فقال : أما تراني أمشي خلفها) .
رواه الطحاوي^(٤) ، وفي إسناده ضعف^(٥) .

وفي الحديث دليل على أن المشي خلفها أفضل ، فإن ابن عمر وهو الذي وصف مشي النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - أمام الجنازة ، مشى خلفها ، وما كان ليترك ذلك إلا لما ثبت لديه أن المشي خلفها أفضل ، وأن ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر إنما هو من باب التخفيف وليبيان الجواز .

٥ - وبما رواه عبد الرحمن بن أبيزى عن علي بن أبي طالب - في الأثر السابق -^(٦) .
قال الطحاوي : " وهذا مما لا يقال بالرأي ، وإنما يقال ويعلم بما قد وقفهم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمهم إياه من ذلك ، فيكون له حكم المرفوع^(٧) .

٦ - بالمعقول :

أ - ولأن المشي خلفها أقرب إلى الاعتنا لأنه يعاين الجنازة فيتعظ فكان أفضل^(٨) .
ب - ولأن المشي خلفها أمكن للمعاونة عند الحاجة إليها ، أو إذا نابت نائبة ، فكان أولى^(٩) .

(١) سبقت ترجمته ص ٦٠ .

(٢) المصنف ٤٧٧/٢ ت (١١٢٣٦) كتاب الجنائز ، باب المشي أمام الجنازة من رخص فيه ،

(٣) الجوهر النقي ٢٥/٤ ،

(٤) سبقت ترجمته ص ٢٥٨ .

(٥) شرح معاني الآثار ٤٨٣/١ ، كتاب الجنائز ، باب المشي في الجنازة أين ينبغي أن يكون فيها ؟

(٦) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : حدثنا ابن أبي داود (صدوق ص ٤٨٢) قال : حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع البهراني (ثقة ثبت ص ١٧٦) قال : حدثنا أبو بكر بن أبي مريم (ضعيف ص ٦٢٣) عن راشد بن سعد (ثقة ص ٢٠٤) عن نافع (ثقة ثبت ص ٥٥٩) .

(٧) أنظر ص ٦١٣ .

(٨) شرح معاني الآثار ٤٨٣/١ ، كتاب الجنائز ، باب المشي في الجنازة أين ينبغي أن يكون فيها ؟

(٩) بدائع الصنائع ٣١٠/١ .

(١٠) تبين الحقائق ٢٤٥/١ .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأفضلية السير أمام الجنازة بما يأتي :

١ - بما رواه عبد الله بن عمر^(١) - رضي الله عنهما - قال : (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة) .
رواه أحمد^(٢) وأبو داود^(٣) والنسائي^(٤) والترمذي^(٥) ، قال الألباني : " سنده صحيح "^(٦) .
ففي الحديث بيان لصفة مشي الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ، وهو أنهم كانوا يمشون أمام الجنازة ، فدل ذلك على أنه هو الأفضل .

٢ - وبما رواه المغيرة بن شعبه^(٧) - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الماشي أمام الجنازة والراكب خلفها) .
رواه أحمد^(٨) وأبو داود^(٩) وابن حبان^(١٠) والحاكم وقال : " حديث صحيح "^(١١) .
وفي الحديث تصريح بمكان سير الماشي مع الجنازة ، وهو أنه يكون أمامها .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) المسند بترتيب الساعاتي ١٥/٨ ، كتاب الجنائز ، باب المشي أمام الجنازة وخلفها ،

(٣) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٤٦٤/٨ ، كتاب الجنائز ، باب المشي أمام الجنازة ،

(٤) السنن ٥٦/٤ ، كتاب الجنائز ، باب مكان الماشي من الجنازة ،

(٥) السنن ٣٢٩/٣ ، كتاب الجنائز ، باب في المشي أمام الجنازة ،

(٦) إرواء الغليل ١٨٧/٣ ،

(٧) سبقت ترجمته ص ٣٥٢ .

(٨) المسند بترتيب الساعاتي ١٥/٨ ، كتاب الجنائز ، باب المشي أمام الجنازة وخلفها ،

(٩) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٤٦٧/٨ ، كتاب الجنائز ، باب المشي أمام الجنازة ،

(١٠) موارد الظمآن ص ١٩٤ ، كتاب الجنائز باب المشي مع الجنازة ،

(١١) المستدرک ٣٥٥/١ ، كتاب الجنائز ، باب الماشي أمام الجنازة والراكب خلفها ،

٣ - بما رواه أبو حازم^(١) - رحمه الله - قال : (مشيت مع الحسن بن علي وأبي هريرة وابن الزبير أمام الجنائزة) .

رواه ابن أبي شيبة^(٢) ، وإسناده صحيح^(٣) .
وفي هذا دليل على أفضلية السير أمام الجنائزة ، لأن الصحابة لم يكونوا ليتركوا الأفضل ويفعلوا ما هو أقل منه .

٤ - وما رواه ربيعة بن عبد الله بن الهدير^(٤) : قال : (رأيت ابن الخطاب يضرب الناس يقدمهم أمام جنازة زينب بنت جحش) .
رواه عبد الرزاق^(٥) . وإسناده صحيح ورجاله ثقات^(٦) .
وفي هذا الأثر دليل على أفضلية السير أمام الجنائزة ، وإلا لم يكن عمر - رضي الله عنه - يضرب على المشي خلفها ، إلا لأنهم تركوا الأفضل وهو السير أمامها .

٥ - بالمعقول :

أ - ولأنهم شفعاء ، وحق الشافع التقدم^(٧) .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٢١ .

(٢) المصنف ٤٧٧/٢ ، كتاب الجنائز ، باب المشي أمام الجنائزة من رخص فيه ،

(٣) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : حدثنا يزيد بن هارون (ثقة متقن عابد ص ٦٠٦) قال : أخبرنا أبو مالك

(الأشجعي : ثقة ص ٢٣١) عن أبي حازم (ثقة ص ٢٤٦) .

(٤) ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي المدني ، روى عن عمر وطلحة وأبي سعيد الخدري ، وروى عنه : ابن أخيه محمد وأبو بكر بن المنكدر وربيعة وغيرهم ، وكان من خيار الناس قال العجلي : تابعي مدني ثقة من كبار التابعين ، مات سنة ثلاث وتسعين .

تهذيب التهذيب ٢٥٧/٣ .

(٥) المصنف ٤٤٥/٣ ، كتاب الجنائز باب المشي أمام الجنائزة ،

(٦) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : عن محمد بن المنكدر (ثقة فاضل ص ٥٠٨) قال أخبرنا شيخ لنا يقال له ربيعة

ابن عبد الله بن الهدير (ثقة ص ٢٠٧) .

(٧) مغني المحتاج ٣٤/١ ،

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي:

١ - أن ابن عمر الذي وصف مشي النبي صلى الله عليه وسلم ومشى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما - كان يمشي خلف الجنازة ، ولو لم يكن المشي خلفها أفضل لم يكن ليدع المشي أمامها وخاصة لما علم من شدة حرصه على اتباع السنة ، فهو قد فهم أن سبب مشيهم أمام الجنازة لئلا يدخلوا الشقة على الناس بحصرهم في جهة واحدة ، ففعلوا ذلك ليبينوا للناس أن المشي خلفها ليس بواجب بل يجوز المشي أمامها وإن كان خلفها أفضل ^(١) .

٢ - وأما حديث ربيعة بن عبد الله بن الهدير فليس فيه دليل على الأفضلية ، فيحمل على الجواز ، وعارضه قول علي - رضي الله عنه - وقد صرح فيه بأن المشي خلفها أفضل ، فكان أولى بالاتباع ^(٢) .

٣ - وأما الدليل العقلي : فإن القول بأنهم شفعاء فقير صحيح ، وإنما هم مشيعون فحقهم التأخير، والشفيع المتقدم هو الذي لا يستصحب المشفوع له في الشفاعة، وهنا خلاف ذلك ، بل قد ثبت شرعا إلزام تقديمه حال الشفاعة له كما هو الحال في الصلاة عليه ^(٣) .

(١) بلوغ الأمان ١٧/٨ .

(٢) الجوهر النقي ٢٥/٤ .

(٣) المبسوط ١٣٦/٢ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، ترجح لديّ أفضلية المشي خلف الجنازة لمن أراد تشييعها ، وذلك لما يأتي :

١ - لوضوح الأدلة وصراحتها في ذلك ، فإن الأدلة الدالة على السير خلف الجنازة قد صرحت بأفضلية ذلك ، بينما الأدلة الدالة على السير أمامها لم تصرح فيها بشيء من ذلك ، وإنما كل ما يمكن أن يقال فيها : إنها ذكرت جواز ذلك .

قال في الجوهر النقي^(١) : " لم يصرح في شيء من الآثار الدالة على المشي أمامها بأنه الأفضل فتحمل على الجواز ، وعلي - رضي الله عنه - صرح بأن المشي خلفها أفضل فكان أولى بالاتباع ، وكذا أقل أحوال الأمر بالاتباع الاستحباب ، وخاصة وأنه مما ليس للرأي فيه مجال ، فيكون قول علي - رضي الله عنه - له حكم المرفوع " .

وقال الطحاوي^(٢) : " مشيه صلى الله عليه وسلم أمام الجنازة دل على أنه كان يفعل ذلك على جهة التخفيف على الناس ، ليعلم الناس أن المشي وإن كان خلف الجنازة أفضل ، إلا أن المشي أمامها جائز ، وأن المشي خلفها مما لا يخرج على تاركه ، ولكنه مما له أن يفعله ويفعل غيره " ^(٣) .

٢ - في القول بجواز المشي أمامها ، وأفضلية المشي خلفها جمع بين الأدلة ، وإعمال جميعها ، فكان هو الأولى . والله أعلم .

(١) الجوهر النقي ٢٥/٤ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٠٠ .

(٣) شرح معاني الآثار ٤٨٣/١ .

المسألة الثانية : صفة إدخال الميت في القبر :

١- روى ابن أبي شيبة بسنده^(١) قال : حدثنا حميد بن عبد الرحمن^(٢) عن ابن أبي ليلى^(٣) عن عمير بن سعيد^(٤) (أن عليا كبر على يزيد بن المكف^(٥) أربعاً وأدخله من قبل القبلة)

٢- وروى ابن أبي شيبة بسنده^(٦) قال : حدثنا وكيع^(٧) عن سفيان^(٨) عن منصور^(٩) قال : حدثت عن عم^(١٠) عمير بن سعيد (أن علياً أدخل ميتاً من قبل القبلة) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول صحيح ورجاله ثقات ، والأثر الثاني إسناده ضعيف للانقطاع بين منصور وعم عمير بن سعيد ، كما أن عم عمير بن سعيد لم أعثر على ترجمته .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثرين السابقين أن علياً بن أبي طالب - رضي الله عنه - يرى استحباب إدخال الميت من قبل القبلة .

(١) المصنف ١٨/٣ ث (١١٦٩٠) كتاب الجنائز ، باب من أدخل ميتاً من قبل القبلة .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٢٧

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٢٥

(٤) سبقت ترجمته ص ٦٠٥

(٥) لم أعثر على ترجمته .

(٦) المصنف ١٨/٣ ، ث (١١٦٨٧) كتاب الجنائز ، باب من أدخل ميتاً من قبل القبلة .

(٧) سبقت ترجمته ص ١٢٥ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٩) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(١٠) لم أعثر على ترجمته .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في صفة إدخال الميت القبر على قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(١) إلى أن الأفضل أن يدخل الميت من قبل القبلة بأن توضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت فيوضع في اللحد . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) إلى أن الأفضل أن يسلم الميت سلا بأن يوضع النعش آخر القبر ويكون رأس الميت في الموضع الذي تكون فيه رجلاه إذا دفن ، ثم يسلم الميت سلا . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأفضلية إدخال الميت من قبل القبلة بما يأتي :

١ - ما رواه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - (أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من قبل القبلة وكبر عليه أربعاً) .

رواه ابن أبي شيبة^(٥) ، وفي إسناده ضعف^(٦) .

وفي الحديث دليل على أفضلية إدخال الميت القبر من قبل القبلة ، لأنها الصفة التي أدخل بها النبي صلى الله عليه وسلم في قبره .

٢ - ولما روي عن إبراهيم النخعي أنه قال : " حدثني من رأى أهل المدينة في الزمن الأول أنهم كانوا يدخلون الميت من قبل القبلة ، ثم أحدثوا السل لضعف أراضيهم بالبقيع فإنها كانت أرضاً سبخة^(٧) " ^(٨) .

(١) بدائع الصنائع ١/٣١٨ ، ٣١٩ ، تبين الحقائق ١/٢٤٥ ، البحر الرائق ٢/٢٠٨ .

(٢) مواهب الجليل ٢/٢٣٣ ، التاج والإكليل ٢/٢٣٣ .

(٣) مغني المحتاج ١/٣٥٢ ، نهاية المحتاج ٣/٥٠ ، حاشية الشرواني ٣/١٦٨ ، المجموع ٥/٢٩٤ .

(٤) الإنصاف ٢/٥٤٤ ، شرح منتهى الإرادات ١/٣٥٠ ، كشف القناع ٢/١٣١ .

(٥) المصنف ٣/١٨ ، كتاب الجنائز ، باب من أدخل ميتاً من قبل القبلة .

(٦) انظر : تقريب التهذيب : إسناده : حدثنا ابن يمان (صدوق يخطئ كثيراً ص ٥٩٨) عن المنهال بن خليفة (ضعيف

ص ٥٤٧) عن حجاج (صدوق كثير الخطأ والتدليس ص ١٥٢) عن عطاء (ثقة فقيه ص ٣٩١) عن ابن عباس ..

(٧) الأرض السبخة هي الأرض المألحة . المصباح المنير ١/٢٦٣ .

(٨) بدائع الصنائع ١/٣١٩ .

٣- بالمعقول :

أ - ولأن جانب القبلة معظم فكان إدخاله من هذا الجانب أولى ^(١) .

واستدل أنصار القول الثاني القائلون بأفضلية إدخاله في القبلة سلاً بما يأتي :

بما رواه أبو إسحاق السبيعي ^(٢) قال : أوصى الحارث ^(٣) أن يصلي عليه عبد الله بن يزيد ^(٤) فصلي عليه ثم أدخله من قبل رجل القبر وقال : (هذا من السنة) .
رواه أبو داود ^(٥) والبيهقي وصححه ^(٦) .

وفي هذا الحديث دليل على أن من السنة أن يدخل الميت من قبل رجل القبر أي يسلم سلاً
وقول الصحابي : من السنة حديث مسند .

٢- وبما رواه ابن عباس ^(٧) - رضي الله عنهما - قال : (سل النبي من قبل رأسه) .
رواه الشافعي ^(٨) ، وهو ضعيف ^(٩) .

وفي الحديث بيان لصفة إدخاله صلى الله عليه وسلم القبر وهو أنه سل من قبل رأسه فهو
الأفضل .

٣- بالمعقول :

أ - ولأنه ليس بموضع توجيه بل دخول ، فدخول الرأس أولى كعادة الحي ، لكونه مجمع
الأعضاء الشريفة ^(١٠) .

ب - ولأن السَّل أسهل فهو أولى ^(١١) .

(١) بدائع الصنائع ٣١٩/١ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٨ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٧٠ .

(٥) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ٢٨/٩ ، كتاب الجنائز باب كيف يدخل الميت القبر .

(٦) السنن الكبرى ٥٤/٤ ، كتاب الجنائز ، باب من قال يسلم الميت من قبل رجل القبر .

(٧) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٨) الشافعي ، الأم ٣١١/١ ، كتاب الجنائز ، باب الخلاف في إدخال الميت القبر ،

(٩) الجواهر النقي ٥٤/٤ .

(١٠) كشف القناع ١٣١/٢ .

(١١) المجموع ٢٩٤/٥ .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الثاني على أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي :

١- حديث إبراهيم النخعي^(١) لا يصح ، ومذهبه خلاف ذلك ، كما أنه لا يجوز على العدد الكثير أن يغيروا سنة ظاهرة في الدفن إلا بسبب ظاهراً أو سلطان قاهر ، ولم ينقل من ذلك شيء ، ولو ثبت فسنة النبي صلى الله عليه وسلم مقدمة على فعل أهل المدينة^(٢) ؟

كما اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١- الرواية في إدخال النبي صلى الله عليه وسلم في قبره مضطربة ، والمضطرب لا يصلح حجة ، ولو فرض صحته فإن إدخال النبي صلى الله عليه وسلم القبر سلاً كان لأجل الضرورة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم مات في حجرة عائشة - رضي الله عنها - من قبل الحائط ، وكانت السنة في دفن الأنبياء في الموضع الذي قبضوا فيه ، فكان قبره لصيق الحائط واللحد تحت الحائط ، فتعذر إدخاله من قبل القبلة ، فسل إلى قبره سلاً لهذه الضرورة ، فلا يلزم مع الاحتمال حجة^(٣)

(١) سبقت ترجمته ص ٨٤ .

(٢) المغني ٣٧٧/٢ .

(٣) شرح فتح القدير ٤٧٠/١ ، بدائع الصنائع ٣١٩/١ ،

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ترجح لديّ أفضلية واستحباب اتباع الأمر الأسهل في إدخال الميت القبر فإن كان الأيسر والأسهل أن يدخل معترضا من قبل القبلة أدخل كذلك ، وإن كان السل أسهل عمل به ، فإن جميع الأمرين قد عمل بهما الصحابة والتابعون ولم يرد نص صريح في أفضلية أحد الأمرين على الآخر فتعين الأخذ بالأمرين جميعا ويقدم من ذلك الأيسر والأسهل لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خير بين أمرين اختار أيسرهما .

أما إذا أمكن الأمران معاً فإن الأفضل أن يدخل من قبل القبلة لأنه جانب معظم ولأنه جانب توجهه وهو حي فكذلك بعد موته .
ويمكن حمل فعل علي - رضي الله عنه - على ذلك ، أي أنه إنما أدخله من قبل القبلة لأن ذلك كان هو الأيسر والأسهل ، والله أعلم .

المسألة الثالثة : ما يقال إذا أدخل الميت في القبر :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن إسرائيل ^(٢) عن إسحاق ^(٣) عن عاصم بن ضمرة ^(٤) عن علي (أنه كان يقول إذا أدخل الميت في القبر : بسم الله ، وفي سبيل الله ، وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر ضعيف ؛ لأن أبا إسحاق مدلس وقد عنعنه .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا - رضي الله عنه - يرى استحباب أن يقال عند إدخال الميت في قبره : بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في القول عند إدخال الميت القبر على قولين :

الأول : ذهب الحنفية في رواية ^(٥) إلى استحباب أن يقال عند إدخال الميت القبر : بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
الثاني : وذهب الحنفية في الرواية الأخرى ^(٦) والمالكية ^(٧) والشافعية ^(٨) والحنابلة ^(٩) إلى استحباب أن يقال عند إدخال الميت في القبر : بسم الله وعلى ملة رسول الله . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه . إلا أن المالكية قالوا : وعلى سنة رسول الله ، بدلا من : وعلى ملة رسول الله .

(١) المصنف ٤٩٧/٣ ، ث (٦٤٦٣) ، باب القول حين يدلي الميت في القبر .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٩ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٤٠ .

(٥) بدائع الصنائع ٣١٩/١ ، شرح فتح القدير ٤٧٠/١ .

(٦) بدائع الصنائع ٣١٩/١ ، شرح فتح القدير ٤٧٠/١ .

(٧) الشرح الصغير ٥٥٩/١ ، حاشية الدسوقي ٣٨٥/١ .

(٨) حاشية الشرواني ١٩٤/٣ ، المجموع ٢٩١/٥ .

(٩) كشف القناع ١٣٤/٢ ، المغني ٣٨٠/٢ .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون باستحباب أن يقال عند إدخال الميت القبر : بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله ، بما يأتي :

١ - بما رواه ابن عمر ^(١) - رضي الله عنهما - قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أدخل الميت القبر قال : بسم الله ، وفي سبيل الله ، وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) .
رواه الترمذي ^(٢) وابن ماجه ^(٣) والحاكم ^(٤) وصححه الألباني ^(٥) .
وفي هذا الحديث دليل صريح على استحباب أن يقال ذلك عند الدفن وأنه من السنة .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون باستحباب أن يقال عند إدخال الميت القبر : بسم الله وعلى ملة رسول الله ، بما يأتي :

١ - بما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أدخل الميت القبر قال : بسم الله ، وعلى ملة رسول الله) .
رواه ابن ماجه ^(٦) والحاكم وقال : " حديث صحيح على شرط الشيخين " ^(٧) .
وفي هذا الحديث دليل صريح على استحباب أن يقال ذلك عند دفن الميت .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لديّ استحباب أن يقال عند إدخال الميت القبر : بسم الله ، وفي سبيل الله ، وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها ، فكلا الصيغتين جاءت بهما الأحاديث الصحيحة ، وأما الزيادة (وفي سبيل الله) في الحديث الأول فهي زيادة من ثقة فيجب قبولها ، وهذه الزيادة غير معارضة لما جاء في الحديث الآخر ، فتقدم ويكون العمل بها أولى . والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) السنن ٣/٣٦٤ ، كتاب الجنائز ، باب ما يقول إذا أدخل الميت القبر .

(٣) السنن ١/٤٩٥ ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في إدخال الميت القبر .

(٤) المستدرک ١/٣٦٦ ، كتاب الجنائز ، باب إذا وضع الميت في قبره قال : بسم الله ، وعلى سنة رسول الله .

(٥) إرواء الغلیل ٣/١٩٧ .

(٦) السنن ١/٤٥٩ ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في إدخال الميت القبر .

(٧) المستدرک ١/٣٦٦ ، كتاب الجنائز ، باب إذا وضع الميت في قبره قال : بسم الله ، وعلى سنة رسول الله .

المسألة الرابعة : حثو التراب على الميت :

روى عبد الرزاق بسنده^(١) عن الثوري^(٢) عن مالك بن مغول^(٣) عن عمير بن سعيد^(٤) أن عليا حثى على يزيد بن المكف^(٥) - قال : هو أو غيره - ثلاثا .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر صحيح ورجاله ثقات .

فقه الأثر :

يرى علي - رضي الله عنه - استحباب حثو التراب ثلاثا بعد دفن الميت .

مذاهب الفقهاء :

اختلف الفقهاء في الحثو على القبر بعد دفن الميت على قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(٦) والشافعية^(٧) والحنابلة^(٨) وبعض المالكية^(٩) إلى استحباب الحثو ثلاثا ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .
واختلفوا في موضع الحثو : فالحنفية قالوا بالحثو على القبر ، والمالكية والشافعية والحنابلة قالوا بالحثو داخل القبر بعد سد اللحد .

الثاني : وذهب الإمام مالك^(١٠) إلى عدم استحباب الحثو على القبر . وهو بذلك يخالف عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

(١) المصنف ٥٠١/٣ ، ت (٦٤٨٠) ، باب الرش على القبر ، ورواه البيهقي في السنن ٤١٠/٣ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) مالك بن مغول الكوفي ، أبو عبد الله ، ثقة ثبت ، مات سنة تسع وخمسين ومائة على الصحيح .

انظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب ص ٥١٨ .

(٤) سبقت ترجمته ص ٥٠٦ .

(٥) لم أعتز على ترجمته .

(٦) تبين الحقائق ٢٤٥/١ ، حاشية الطحطاوي ٣٨١/١ ، حاشية رد المختار ٢٣٦/٢ .

(٧) المجموع ٢٩٣/٥ ، مغني المحتاج ٣٥٣/١ ، نهاية المحتاج ٣٣/٣ ، حاشية الشرواني ١٧٢/٣ .

(٨) الشرح الكبير ٣٨٢/٢ ، كشاف القناع ١٣٧/٢ ، الإنصاف ٥٤٧/٢ ، للمقنع ٢٨٥/١ .

(٩) كابن حبيب وغيره ، انظر : التاج والإكليل ٢٢٨/٢ .

(١٠) حاشية الخرشي ١٢٩/٢ ، التاج والإكليل ٢٢٨/٢ .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون باستحباب الحثو على القبر ثلاثاً بما يأتي :
١- بما رواه أبو هريرة ^(١) - رضي الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ، ثم أتى قبر الميت فحشى عليه من قبل رأسه ثلاثاً) .
رواه ابن ماجه ^(٢) ، قال الشوكاني : إسناده صحيح ورجاله ثقات ^(٣) .
وفي الحديث دليل على استحباب الحثو على القبر ثلاثاً بعد دفن الميت ، لفعله صلى الله عليه وسلم .

٢- وبما رواه عامر بن ربيعة ^(٤) - رضي الله عنه - قال : (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم حين دفن عثمان بن مظعون ^(٥) صلى عليه وكبر أربعاً وحشى على قبره يديه ثلاث حثيات من التراب ، وهو قائم عند رأسه) .
رواه الدارقطني ^(٦) . قال البيهقي : إسناده ضعيف ، إلا أن له شاهداً من جهة جعفر بن محمد ^(٧) عن أبيه ^(٨) عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً ، فهو يتقوى بذلك ^(٩) .
وفي هذا الحديث أيضاً بيان لفعله صلى الله عليه وسلم وهو أنه كان يحثو على قبر الميت بعد دفنه ثلاثاً .

(١) سبقت ترجمته ص ٤٥ .

(٢) السنن ٤٩٩/١ ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في حثو التراب في القبر ،

(٣) نيل الأوطار ٨١/٦ ،

(٤) عامر بن ربيعة بن مالك العنزي العدوي ، حليف آل الخطاب ، كان من المهاجرين الأولين ، أسلم قبل عمر وهاجر المحجرين وشهد بدرًا والمشاهد كلها ، وكان صاحب لواء عمر لما قدم الحامية ، واستخلفه عثمان على المدينة لما حج ، ولما وقعت الفتنة صلى ذات ليلة ثم نام فأتى في منامه فقيل له : قم فصل الله أن يعينك من الفتن التي أعاد منها صالح قومه ، فقام فصلى ، ثم اشتكى ، فما خرج إلا جنازة ، مات سنة سبع وثلاثين .
تهذيب التهذيب ٦٢/٥ .

(٥) عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب الجهمي ، أبو السائب ، من قادة المهاجرين ، أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً ، وهاجر المحجرين ، وكان ممن حرم الخمر في الجاهلية ، مات في شعبان سنة ثلاث ، ودفنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، وهو أول من دفن بالبقيع .

سير أعلام النبلاء ١٥٣/١ .

(٦) السنن ٧٦/٢ ، كتاب الجنائز ، باب حثي التراب على الميت ،

(٧) سبقت ترجمته ص ٧٥ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٢٤٧ .

(٩) السنن الكبرى ٤١٠/٣ ، كتاب الجنائز ، باب إهالة التراب في القبر بالمساحي والأيدي ،

٣- وبما رواه أبوأمامة ^(١) - رضي الله عنه - قال : (توفي رجل فلم تصب له حسنة إلا ثلاث حثيات حشاها في قبر ، فغفرت له ذنوبه) .
رواه البيهقي ، وقال : هذا موقوف حسن في هذا الباب ^(٢) .
في الحديث دليل على استحباب الخثو على القبر ثلاثا وأنه سبب لحصول الأجر والثواب
ومعلوم أن الصحابي إذا قال قولاً ليس فيه مجال للعقل فله حكم المرفوع .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بعدم استحباب الخثو على القبر بما يأتي :
١- علل الإمام مالك - رحمه الله - بعدم استحباب الخثو بقوله : لا أعرف حثيان التراب
على القبر ثلاثا ولا أقل ولا أكثر ، ولا سمعت من أمر به ^(٣) .
ولم أجد لأصحاب هذا القول أي دليل غير هذا .

(١) سبقت ترجمته ص ٥٨٣ .

(٢) المسنن الكبرى ٤١٠/٣ .

(٣) التاج والإكليل ٢٢٨/٢ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، ترجح لدي استحباب الحثو على القبر ثلاثا بعد دفن الميت ، وذلك لما يأتي :

- ١ - قوة الأدلة ووضوحها وصراحتها في ذلك .
 - ٢ - فعله صلى الله عليه وسلم ينفي الكراهة ، بل ويدل على الاستحباب .
 - ٣ - تعليل الإمام مالك - رحمه الله - بعدم معرفته شيئا في ذلك ، لا يدل على عدم الاستحباب ؛ لأنه قد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعله ، ويظهر من تعليله - رحمه الله - بأنه لم يبلغه في ذلك شيء .
- وأما الخلاف في الحثو في القبر أو على القبر ، فإن ذلك راجع إلى شكل القبر ، فإذا كان القبر شقا فإن الحثو يكون على القبر بعد إغلاقه ، وإذا كان القبر لحدا فإن الحثو يكون في القبر بعد سد اللحد وإغلاقه على الميت . والله أعلم .

المسألة الخامسة : الدفن بالليل :

١ - روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن معمر ^(٢) عن عروة ^(٣) عن عائشة - رضي الله عنها -
(أن عليا دفن فاطمة ^(٤) ليلا ، ولم يؤذن بها أبا بكر) .

٢ - وروى عبد الرزاق بسنده ^(٥) عن ابن جريج ^(٦) وعمرو بن دينار ^(٧) أن حسن بن محمد ^(٨)
أخبره (أن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم دفنت بالليل) .

٣ - وروى عبد الرزاق بسنده ^(٩) عن ابن عيينة ^(١٠) عن عمرو بن دينار عن حسن بن محمد
مثله ، إلا أنه قال (أوصته بذلك) .

الحكم على الإسناد :

إسناد الأثر الأول صحيح ورجاله ثقات ، وأما الأثران : الثاني والثالث فإسنادهما ضعيف
للاختلاف ؛ لأن الحسن لم يسمع من علي - رضي الله عنه -

فقه الأثر :

يستنبط من الآثار السابقة أن عليا - رضي الله عنه - يرى جواز الدفن ليلا .

(١) المصنف ٥٢١/٣ ، ث (٦٥٥٦) ، باب الدفن بالليل .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٥٤ .

(٤) سبق ترجمتها ص ٥ .

(٥) المصنف ٥٢١/٣ ، ث (٦٥٥٤) ، باب الدفن بالليل .

(٦) سبقت ترجمته ص ٥٧ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٢٢١ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٧٣ .

(٩) المصنف ٥٢١/٣ ، ث (٦٥٥٥) ، باب الدفن بالليل .

(١٠) سبقت ترجمته ص ٢٧٢ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على جواز الدفن ليلا ، وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

وقد استدلوا لجواز الدفن ليلا بما يأتي :

١- بما رواه ابن عباس^(٢) - رضي الله عنهما - قال : (صلى النبي صلى الله عليه وسلم على رجل بعدما دفن بليلة ، قام هو وأصحابه ، وكان سأل عنه فقال : من هذا ؟ فقالوا : فلان ، دفن البارحة ، فصلوا عليه) .
رواه البخاري^(٣) .

وفي الحديث دليل على جواز الدفن ليلا ، فإنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم دفنه بالليل حين أخبروه بذلك .

٢- وبما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرا ليلا ، فأسرج له سراجا ، فأخذه من قبل القبلة وقال : (رحمك الله ، إن كنت لأواها تلاء للقرآن) .

رواه الترمذي وقال : حديث حسن^(٤) .

وفي الحديث دليل صريح على جواز الدفن ليلا ، لفعله صلى الله عليه وسلم .

(١) شرح فتح القدير ٤٧٠/١ ، مواهب الجليل ٢٢١/٢ ، حاشية الشرواني ١٩٤/٣ ، المجموع ٣٠٢/٥ ، المغني ٤١٧/٢ .

(٢) سبقت ترجمته ص ١٠ .

(٣) هو طلحة بن البراء ،

فتح الباري ١١٨/٣ .

(٤) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ٢٠٧/٣ ، كتاب الجنائز ، باب الدفن بالليل .

(٥) السنن ٣٧٢/٣ ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الدفن ليلا ،

المبحث الرابع المقتول حدًا

وفيه مسألة واحدة :

المسألة الأولى : صلاة الإمام عليه .

المسألة الأولى : صلاة الإمام على المقتول حدا :

روى عبد الرزاق بسنده ^(١) عن الثوري ^(٢) عن علقمة بن مرثد ^(٣) عن الشعبي ^(٤) قال :
لما رجم علي شراحة الهمدانية جاء أولياؤها ، فقالوا: كيف نصنع بها ؟ فقال لهم : (اصنعوا
بها ما تصنعون بموتاكم ، يعني غسلها والصلاة عليها) .

الحكم على الإسناد :

إسناد هذا الأثر صحيح ورجاله ثقات .

فقه الأثر :

يستنبط من الأثر السابق أن عليا بن أبي طالب - رضي الله عنه - يرى أن المقتول حدا
يصنع به ما يصنع بباقي أموات المسلمين من غسله والصلاة عليه ودفنه ونحو ذلك ، فيصلّي
عليه عامة المسلمين وكذلك الإمام ، لأنه لو لم يصل عليها علي - رضي الله عنه - لذكر
الراوي ذلك ، ولو لم يكن يرى الصلاة عليها لقال لهم صلّوا عليها ولا أصلي عليها أنا ،
ولكن لما قال لهم : اصنعوا بها ما تصنعون بموتاكم فهو الحقها بباقي أموات المسلمين فيصلّي
عليها الإمام وغيره .

(١) المصنف ٥٣٣/٣ ث (٦٢٢٦) ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على ولد الزنا والمرجوم ،

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٣ .

(٣) علقمة بن مرثد الحضرمي ، أبو الحارث الكوفي ، روى عن : سعد بن عبيدة وزيد بن حبيش ومقاتل ، وروى

عنه : شعبة والثوري ومسعر وغيرهم ، قال أحمد : ثبت في الحديث ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، توفي في آخر
ولاية خالد القسري على العراق .

تهذيب التهذيب ٢٧٨/٨ .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٦٧ .

مذاهب الفقهاء :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(١) على أن المقتول حدا يصلى عليه عامة الناس ، واختلفوا في صلاة الإمام على المقتول حدا على قولين :

الأول : ذهب الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) إلى أنه يستحب للإمام أن يصلي على من قتل حدا . وهم بذلك يوافقون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الثاني : وذهب المالكية^(٥) إلى أنه يكره للإمام أن يصلي على من قتل حدا . وهم بذلك يخالفون عليا - رضي الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل أنصار القول الأول ، القائلون بأنه يستحب للإمام أن يصلي على المقتول حدا بما يأتي :

١ - بما رواه عمران بن الحصين^(٦) - رضي الله عنه - أن امرأة من جهينة أتت نبي الله صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت : يا نبي الله أصبت حدا فأقمه علي ، فدعا نبي الله صلى الله عليه وسلم وليها فقال : أحسن إليها فإذا وضعت فأتني بها ، ففعل ، فأمرها نبي الله صلى الله عليه وسلم فشكت عليها ثيابها ، ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها ، فقال عمر : تصلي عليها يا نبي الله وقد زنت ، فقال : لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله .
رواه مسلم^(٧) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أنه يستحب للإمام أن يصلي على المقتول حدا .

(١) بدائع الصنائع ٣٢٠/١ ، التاج والإكليل ١٣٨/٢ ، المجموع ٢٦٧/٥ ، المغني ٣٥٧/٢ .

(٢) بدائع الصنائع ٣٢٠/١ ، حاشية رد المختار ٢١٠/٢ ، تبين الحقائق ٢٤٩/١ ، المبسوط ٥٢/٢ .

(٣) المجموع ٢٦٧/٥ .

(٤) المغني ٣٥٧/٢ ، الإنصاف ٥٣٥/٢ ، المقنع ٢٨٢/١ .

(٥) حاشية الخرشي ١٣٨/٢ ، التاج والإكليل ٢٤٠/٢ ، حاشية الدسوقي ٣٩٠/١ .

(٦) سبقت ترجمته ص ١٤٥ .

(٧) صحيح مسلم بشرحه للنووي ٢٠٤/١١ ، ٢٠٥ ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا .

٢- وبما رواه ابن عمر^(١) - رضي الله عنهما - قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلوا على من قال : لا إله إلا الله ، وصلوا خلف من قال : لا إله إلا الله) .
رواه الدارقطني^(٢) ، قال الألباني : إسناده ضعيف^(٣) .

فهذا الحديث بعمومه يقتضي الصلاة على كل مسلم ويدخل في ذلك من قتل حدا والأمر بالصلاة عام فيدخل فيه الإمام وغيره .

٣ - بالمعقول :

أ - ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك الصلاة إلا على من قتل نفسه والغال ، فيصل على^(٤) .

واستدل أنصار القول الثاني ، القائلون بأنه يكره للإمام أن يصلي على من قتل حدا ، بما يأتي :

١- بما رواه جابر بن عبد الله^(٥) - رضي الله عنهما - (أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا فأعرض عنه ، ثم اعترف فأعرض عنه ، حتى شهد على نفسه أربع شهادات ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبك جنون ؟ قال : لا ، قال : أحصنت ؟ قال : نعم ، فأمر به فرجم بالمصلى ، فلما أذلقته^(٦) الحجارة فرأه فدمر فرجم حتى مات ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرا ، ولم يصل عليه) .
رواه أحمد^(٧) وأبو داود^(٨) والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح^(٩) .

وفي هذا الحديث دليل صريح على أن المقتول حدا لا يصلي عليه الإمام ، وإلا لما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عليه .

(١) سبقت ترجمته ص ٢٦ .

(٢) السنن ٥٦/٢ ، كتاب العيدين ، باب صفة من يجوز الصلاة معه والصلاة عليه .

(٣) إرواء الغليل ١٧٧/٣ ، (٤) المغني ٣٥٧/٢ .

(٥) سبقت ترجمته ص ٣٨ .

(٦) ذلق : أي بلغ منه الجهد حتى قتل .

النهاية في غريب الحديث ١٦٥/٢ .

(٧) المسند بترتيب الساعاتي ٢١٧/٧ ، كتاب الجنائز .

(٨) سنن أبي داود بشرحه عون المعبود ١١٢/١٢ ، كتاب الحدود ، باب رجم ماعز .

(٩) السنن ٢٨/٤ ، كتاب الحدود ، باب ما جاء في درء الحد عن المعتز إذا رجع ،

٢ - بالمعقول :

أ - ولأن في ترك الإمام الصلاة على المقتول حدا زجرا وردعا لأمثاله من أصحاب المعاصي^(١) .

مناقشة الأدلة :

اعترض أصحاب القول الأول على أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي :

١ - حديث جابر معارض لما جاء في صحيح البخاري (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيرا وصلى عليه)^(٢) وهي رواية مقدمة على غيرها ؛ لأنها في الصحيح ولأنها زيادة ثقة مثبتة غير نافية فتكون مقبولة^(٣) .

(١) حاشية الخرشني ١٣٨/٢

(٢) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١٢/١٢٩ ، كتاب الحدود ، باب الرجم بالمصلى .

(٣) نيل الأوطار ٤/٤٨ .

الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها، ترجح لدي عدم كراهة صلاة الإمام على من حده القتل ، وذلك لما يأتي :

١ - قوة الأدلة وصراحتها في ذلك .

٢ - ولأن ما استدل به القائلون بالكراهة قد تعارض مع رواية أخرى وفيها أنه - صلى الله عليه وسلم - صلى على المرجوم، وهي رواية ترجح بعده وجوه : أنها في الصحيح ، وأنها زيادة من ثقة فهي مقبولة ، وأنها مثبتة، والرواية الأخرى نافية والمثبت مقدم على النافي، وأيد ذلك حديث المرأة التي زنت فصلى عليها^(١).

٣ - ويمكن الإجابة على الرواية التي فيها عدم صلاته صلى الله عليه وسلم على المرجوم بأن الراوي لم يشاهد ذلك أو أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل عليه حين رجم وإنما صلى عليه في اليوم الثاني .

قال الإمام أحمد : "لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على أحد إلا على قاتل نفسه والغال"^(٢).

٤ - ولأن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على المرأة المرجومة ينفي كراهة الصلاة على المرجوم ، والله أعلم .

(١) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ١٢/١٢٩ ، كتاب الحدود ، باب الرجم بالمصلى .

(٢) المغني ٢/٣٥٧ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على آخر الأنبياء وخاتم الرسالات ، وعلى آله وصحبه وأزواجه الطيبات الطاهرات ، وبعد :
فقد توصلت من خلال البحث إلى نتائج أهمها ما يأتي :

- ١ - يعدد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أول من أسلم من الصبيان على الصحيح .
- ٢ - يتميز علي - رضي الله عنه - بالشجاعة والفداية والذكاء وسعة العلم ، والزهد والكرم والسخاء ، والبلاغة والحكمة .
- ٣ - تعتبر فتاوى علي - رضي الله عنه - وآثاره أساساً فقهياً لمن أتى بعده .
- ٤ - من أكبر العوامل المؤثرة في شخصيته - رضي الله عنه - مكانته وقربه من النبي صلى الله عليه وسلم ودعاؤه له وتزوجه من ابنته فاطمة - رضي الله عنها - .
- ٥ - ظهور وانتشار الفتن في عهده - رضي الله عنه - أظهرت ما لديه من علم ، كما فضحت أصحاب البدع ، فمن ساء له وشاتم ، إلى معظّم له ومؤله .
- ٦ - بلغ عدد المسائل في هذا البحث مائة وخمسة وخمسين مسألة .
- ٧ - حصل الاتفاق بين علي - رضي الله عنه - والمذاهب الأربعة في أربعين مسألة .
- ٨ - وقع الخلاف بين علي - رضي الله عنه - وأصحاب المذاهب الأربعة في تسع وسبعين مسألة .
- ٩ - بلغ عدد المسائل التي لم تصح نسبتها إلى علي - رضي الله عنه - اثنتين وثلاثين مسألة .
- ١٠ - انفرد علي - رضي الله عنه - عن المذاهب الأربعة بأربع مسائل هي : التطوع بعد العصر ، والقراءة في الوتر ، ونقض الوتر ، والمدة التي يصير بها المسافر مقيماً .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الفهارس

- أولا : فهرس الآيات القرآنية
- ثانيا : فهرس الأحاديث
- ثالثا : فهرس الآثار
- رابعا : فهرس تراجم الأعلام
- خامسا : فهرس المصادر والمراجع
- سادسا : فهرس الموضوع

أولا : فهرس الآيات القرآنية

- ١ - ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنِ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ ١٢٠
- ٢ - ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَتِينَ ﴾ ٩٦
- ٣ - ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ ٤٠٧
- ٤ - ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ ١٠
- ٥ - ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ ﴾ ٢٤٠
- ٦ - ﴿ رَبُّ ارْحَمَهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ ج
- ٧ - ﴿ رَبُّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ ﴾ د
- ٨ - ﴿ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ ج
- ٩ - ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ٢٨٦
- ١٠ - ﴿ فَإِذَا بَرَقَ الْبَصَرُ . وَخَسَفَ الْقَمَرُ . وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ ٥١٦
- ١١ - ﴿ فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ ٥٠٨
- ١٢ - ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ ٩٦
- ١٣ - ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ ١٩٠
- ١٤ - ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ ١٥٣
- ١٥ - ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ١٤٣
- ١٦ - ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَحَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ٣٨٣
- ١٧ - ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ٣٨٣
- ١٨ - ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ ٢٨٦
- ١٩ - ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ ٢٨٦
- ٢٠ - ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ٢٨٦
- ٢١ - ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ ٢٨٦
- ٢٢ - ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ٣٨٦
- ٢٣ - ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ﴾ ٣٣٤

- ٢٤ - ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ٣١٤
- ٢٥ - ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ٣٨٧
- ٢٦ - ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ ٦٠٤
- ٢٧ - ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ ٩
- ٢٨ - ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ ٤١٠
- ٢٩ - ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ٣٨٧
- ٣٠ - ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ٣٠٠
- ٣١ - ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ٢٦
- ٣٢ - ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ ٥٠٣
- ٣٣ - ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ ٢٥
- ٣٤ - ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ ٥١٣
- ٣٥ - ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ ١٣
- ٣٦ - ﴿وَحَسَفَ الْقَمَرُ﴾ ٥١٤
- ٣٧ - ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ ٢٦
- ٣٨ - ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ ٣٨٣
- ٣٩ - ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ ١٧٨
- ٤٠ - ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ، وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ ٢٨٢
- ٤١ - ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ﴾ ٥١٦
- ٤٢ - ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ..﴾ ١٣
- ٤٣ - ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ ٥٠٨
- ٤٤ - ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ ١١
- ٤٥ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ٤٠٧
- ٤٦ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ هـ
- ٤٧ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ هـ
- ٤٨ - ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ هـ

ثانيا : فهرس الأحاديث

- أ -

- ١ - أبرد أبرد - أو قال : انتظر انتظر - وقال : شدة الحر من فيح جهنم ٨٤
- ٢ - أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم ٨٣
- ٣ - أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكونا إليه حر الرمضاء فلم يشكنا ٢٢٦
- ٤ - أتينا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شببية متقاربون ، فأقمنا عنده عشرين ليلة ... ١٩٦
- ٥ - أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى فقال: يا رسول الله إنه ليس لي قائد ٢٦٩
- ٦ - اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا ٢٩٧
- ٧ - أخذ عمر جبة من استبرق تباع في السوق فأخذها ٤٧٢
- ٨ - آخر ما كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنائز أربعا ٥٩٢
- ٩ - أدخله من قبل رجل القبر وقال : هذا من السنة ٦٢٣
- ١٠ - إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم ٨٣
- ١١ - إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ٣٧٤
- ١٢ - إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ٣٥٨
- ١٣ - إذا ثوب للصلاة فلا يسهل إليها أحدكم ٣٧٥
- ١٤ - إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ٤٢٥
- ١٥ - إذا خسفت الشمس والقمر فصلوا كأحدث صلاة صليتموها ٥٢٧
- ١٦ - إذا دخل أحدكم المسجد فليقل : اللهم افتح لي أبواب رحمتك ١١٧
- ١٧ - إذا زوج أحدكم عبده أو أمته أو أجيده فلا ينظر إلى مادون السرة ٦٩
- ١٨ - إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثا أم أربعا فليطرح الشك ٢٥١
- ١٩ - إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره إذا كانت بين يديه مثل آخرة الرجل ١٤٠
- ٢٠ - إذا قدم العشاء فابعدوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ٢٣٧
- ٢١ - إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ١٩٩

- ٢٢ - إذا كان أحدكم على طعام فلا يعجل حتى يقضي حاجته منه ٢٣٧
- ٢٣ - إذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها ٧٢
- ٢٤ - إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابعدوا بالعشاء ٢٣٧
- ٢٥ - استقبلنا أنسا حين قدم من الشام ، فلقيناه بعين تمر ١٢٨
- ٢٦ - استووا تستوي قلوبكم وتراصوا تراحوا ٣٥٣
- ٢٧ - أصبحوا بالصبح فإنه أعظم للأجر ١٠٢
- ٢٨ - أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا ، فكان لليهود يوم السبت ٤٠٦
- ٢٩ - أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة ٤٠٢
- ٣٠ - أقبلت راكبا على أتان ١٤١
- ٣١ - أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه ٣٥٠
- ٣٢ - أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ؟ غير أنه لا نبي بعدي ٦
- ٣٣ - الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن ، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين ٤٥
- ٣٤ - أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وماتيسر ١٩٠
- ٣٥ - أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتبع الجنائز ٦١٥
- ٣٦ - أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب ٥٨٤
- ٣٧ - أمنا عبد الله بن أبي أوفى على جنازة ابنته فمكث ساعة ٥٩٨
- ٣٨ - إن أنقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ٣٣١
- ٣٩ - أن أسود - رجلا أو امرأة - كان يقيم المسجد ، فمات ٦٠٤
- ٤٠ - أن امرأة من جهينة أتت نبي الله صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا ٦٣٦
- ٤١ - إن أول جمعة جمعت بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم .. ٤٣٩
- ٤٢ - أنت مني وأنا منك ٥
- ٤٣ - انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قبر رطب فصلى عليه ٥٩١
- ٤٤ - انخفضت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام قياما طويلا .. ٥٢٨
- ٤٥ - أن رجلا دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ٥٦٠
- ٤٦ - أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا ٦٣٧

- ٤٧ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين ٢١٨
- ٤٨ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة ٣٦٣
- ٤٩ - أن الرسول صلى الله عليه وسلم خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر ٨٢
- ٥٠ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى ١٥٩
- ٥١ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ٢٤٨
- ٥٢ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحشى .. ٦٢٩
- ٥٣ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فكبر أربعاً ٥٩٦
- ٥٤ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر فتوضأ ٦٠
- ٥٥ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : (يا علي ثلاث لا تؤخرها ٨٢
- ٥٦ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج العيدين مع الفضل بن العباس ... ٥٠٤
- ٥٧ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمه واحدة ٢١٣
- ٥٨ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي أربعاً بعد أن تزول الشمس ٢٧٣
- ٥٩ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر أربعاً ٥٩١
- ٦٠ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ٢٨٦
- ٦١ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى في سبعة مواطن ١٢٤
- ٦٢ - أن الشمس انخسفت ، فصلى نبي الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ركعتين ... ٥٤٢
- ٦٣ - أن الشمس خسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث منادياً ... ٥٢١
- ٦٤ - انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تجلت الشمس فخطب ٥٤٥
- ٦٥ - انطلقوا بنا إلى الشهيدة فنزورها ، وأمر أن يؤذن لها ويقام ٣٤٢
- ٦٦ - انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٢٧
- ٦٧ - انكسفت الشمس على عهد علي - رضي الله عنه - فخرج فصلى بمن عنده ٥١٩
- ٦٨ - انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، فقال الناس: انكسفت لموت إبراهيم ٥٤١
- ٦٩ - إن كنا لتكلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، يكلم أحدنا صاحبه .. ٢١٧
- ٧٠ - إن الله أمدكم بصلاة وهي خير لكم من حمر النعم ٢٨٤
- ٧١ - إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ٢١٨

- ٧٢ - إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قرأ فأنتصروا ٣٦٥
- ٧٣ - إنما ذلك عرق وليس بجحيط ، فإذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة ٥٤
- ٧٤ - أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيده فعلمه التشهد في الصلاة ٣٦٩
- ٧٥ - أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلى فاستسقى ٥٦٠
- ٧٦ - أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فضلى ركعتين ٤٩٤
- ٧٧ - أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في الثوب الواحد ٧٧
- ٧٨ - أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر ٦٠٤
- ٧٩ - أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه ٧٦
- ٨٠ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع ، فرمى رجل بسهم ... ٥٥
- ٨١ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف ٤٦٣
- ٨٢ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحب أن يؤخر العشاء التي يدعونها العتمة ٩٧
- ٨٣ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة ثم نذهب إلى جمالنا فتريحها .. ٤٣١
- ٨٤ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس ٤٣٣
- ٨٥ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته حيث توجهت به ١٢٨
- ٨٦ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة والمنافقون ٤٤٥
- ٨٧ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الأولين بأمر الكتاب ١٩٥
- ٨٨ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين والجمعة بسبح ٤٤٧
- ٨٩ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ، ويفطر ويصوم ٣٨٧
- ٩٠ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدين : رب اغفر لي ٢٠٧
- ٩١ - أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركعة شهرا ٣٠٦
- ٩٢ - أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركعة في صلاة شهرا ٣١٣
- ٩٣ - أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث علياً إلى اليمن ٢٦٣
- ٩٤ - أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي ٦٠٣
- ٩٥ - أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة وأن يغطي الرجل فاه .. ٢٣٢
- ٩٦ - أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبابكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة ١٦٤

- أ -

- ٩٧ - أنه أخرجه رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن السنة ٥٨٣
- ٩٨ - أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل الصلاة كبر حيال أذنيه ١٤٩
- ٩٩ - أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم أتاه بشير يبشره بظفر جند له ٢٦٤
- ١٠٠ - أنه كان إذا صلى الجنازة رفع يديه فكبر فإذا فرغ سلم على يمينه واحدة ٥٩٧
- ١٠١ - أنه كان إذا صلى على الميت يبدأ بحمد الله ٥٨٠
- ١٠٢ - أنه كان يصلي ، فوضع يده اليسرى على اليمنى ١٥٧
- ١٠٣ - أنه كان يصلي أربع ركعات قبل الظهر ٢٧٣
- ١٠٤ - أنه - عليه الصلاة والسلام - كان ينصرف من صلاة الصبح ١٠٥
- ١٠٥ - إن يوم الجمعة سيد الأيام وأعظمها عند الله ٤٠٦
- ١٠٦ - إني لشاهد يوم مات الحسن بن علي - رضي الله عنه - ٥٧٧
- ١٠٧ - أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة لوقتها ٩٧

- ب -

- ١٠٨ - بئس الخطيب أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله ٤١٨
- ١٠٩ - بين الرجل وبين الشرك أو الكفر ترك الصلاة ١٣٣
- ١١٠ - بينما أنا أرمي بأسهمي في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٢٧

- ت -

- ١١١ - تتقدم طائفة مع الإمام وطائفة بإزاء العدو ، فيصلّي بهم الإمام ركعتين ٤٠٤
- ١١٢ - توفي رجل فلم تصب له حسنة إلا ثلاث حثيات حثاها في قبر ٦٣٠

- ث -

- ١١٣ - ثلاث خلال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلهن ، تركهن الناس ٥٩٧
- ١١٤ - ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم : العبد الآبق حتى يرجع ٣٤٥
- ١١٥ - ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فرق رؤوسهم شبرا : رجل أم قوما وهم له كارهون ... ٣٤٥

- ج -

- ١١٦ - جاءنا النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بنا في مسجد بني عبد الأشهل ٢٢٨
١١٧ - جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف بقراءته ٥٣٤

- ح -

- ١١٨ - حدثني من رأى أهل المدينة في الزمن الأول أنهم كانوا يدخلون الميت من قبل القبلة ٦٢٢
١١٩ - حفظت من النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات : ركعتين قبل الظهر ٢٧٠

- خ -

- ١٢٠ - خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان فأفطر وصمت ٣٨٦
١٢١ - خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أضحى - أو في فطر - إلى المصلى ٣٤١
١٢٢ - خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة ، فكان يصلي ركعتين ٣٩٩
١٢٣ - خرج النبي صلى الله عليه وسلم على أهل قباء وهم يصلون ٣٢٧
١٢٤ - خسفت الشمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصصف الناس وراءه ٥٣٩
١٢٥ - خسفت الشمس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فخرج إلى المسجد ٥٢٠
١٢٦ - خمس صلوات افترضهن الله على عباده ، فمن جاء بهن لم ينتقص منهن شيئاً... ١٣٤

- د -

- ١٢٧ - دخل عليّ أبوبكر وعندي جاريتان من جواري الأنصار تغنيان ٤٦٩

- ر -

- ١٢٨ - رأيت النبي صلى الله عليه وسلم حين دفن عثمان بن مظعون ٦٢٩
١٢٩ - رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة ٦١٧
١٣٠ - رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من البقيع فوجدني وأنا أجد صداعاً ٥٦٦
١٣١ - رحمك الله ، إن كنت لأواها تلاءً للقرآن ٦٣٣

- ر -

- ١٣٢ - ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها ٢٧٠
١٣٣ - ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعهما سرا ولا علانية ٢٧٥

- س -

- ١٣٤ - سألت أنسا عن القنوت ٣١٢
١٣٥ - سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة ٢٤١
١٣٦ - سئل أنس عن القنوت في صلاة الصبح ٣١٣
١٣٧ - سجدت مع النبي صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة سجدة ٢٥٨
١٣٨ - سجدنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في إذا السماء انشقت ٢٥٧
١٣٩ - سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات من العصر ٢٥٢
١٤٠ - سل النبي من قبل رأسه ٦٢٣
١٤١ - سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قال الله تعالى ١٨٣
١٤٢ - سمعني أبي وأنا في الصلاة أقول : بسم الله الرحمن الرحيم ١٧٠

- ص -

- ١٤٣ - صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يزد على ركعتين ٣٨٥
١٤٤ - صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ٣٨٣
١٤٥ - صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده ٣٣٣
١٤٦ - صلاة السفر ركعتان ، وصلاة الأضحى ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ٣٩١
١٤٧ - صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة توتر لك ما صليت ٢٨٧
١٤٨ - صلوا كما رأيتموني أصلي ١٩٦
١٤٩ - صلى بنا أبو هريرة الجمعة فقرأ سورة الجمعة ٤٤٤
١٥٠ - صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف ركعتين ٥٣٥
١٥١ - صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا لا يجهرون
ببسم الله الرحمن الرحيم ١٦٩

- ص -

- ١٥٢ - صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وكانوا يستفتحون
بالحمد لله رب العالمين ١٧٠
- ١٥٣ - صليت الظهر مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ٣٩٦
- ١٥٤ - صليت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرة ولا مرتين بغير أذان ٤٨٢
- ١٥٥ - صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بأم القرآن ١٦٩
- ١٥٦ - صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كسفت الشمس ثمانين ركعات .. ٥٢٦
- ١٥٧ - صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح فتقلت عليه القراءة فلما انصرف ٣٦٤
- ١٥٨ - صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر مرة بغلس ١٠٣
- ١٥٩ - صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين من بعض الصلوات ٢٤٩
- ١٦٠ - صلى النبي صلى الله عليه وسلم على رجل بعدما دفن بليلة ٦٣٣
- ١٦١ - صلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما سلم قيل له : يا رسول الله ٢٥٢

- ع -

- ١٦٢ - عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ و
- ١٦٣ - العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر ١٣٣

- غ -

- ١٦٤ - غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ٤٢٥

- ف -

- ١٦٥ - فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ٢٠٠
- ١٦٦ - فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا ٥١٥
- ١٦٧ - فإذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ٥٢٢

- ف -

- ١٦٨ - فإذا رأيتموهما فكبروا وادعوا الله وصلوا وتصدقوا ٥٤٤
 ١٦٩ - فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر ٣٨٥
 ١٧٠ - فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر أربعاً ٣٨٣

- ق -

- ١٧١ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن ٤٥
 ١٧٢ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلوا على من قال : لا إله إلا الله ٦٣٧
 ١٧٣ - قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان ٤٦٨
 ١٧٤ - قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكان يؤخر العصر ٩٠
 ١٧٥ - قلت لأبي : يا أبت إنك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ... ٣٠٧
 ١٧٦ - قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعوا على رعل وذكوان ٣٠٦

- ك -

- ١٧٧ - كان إذا دخل المسجد قال : (اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ... ١١٠
 ١٧٨ - كان بلال يؤذن إذا دحضت ، فلا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ٤٤
 ١٧٩ - كانت - عائشة - تصلي في السفر أربعاً فقلت لها : لو صليت ركعتين ٣٨٨
 ١٨٠ - كانت للنبي صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما ٤١٧
 ١٨١ - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل ليصلي ٢٧٩
 ١٨٢ - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ يقطع قراءته آية آية ١٨٢
 ١٨٣ - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر في الصلاة سكت هنيهة ١٦٣
 ١٨٤ - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد تعجيلاً للظهر منكم ٩٠
 ١٨٥ - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر .. ٢٨٦
 ١٨٦ - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئاً ٤٩٥
 ١٨٧ - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخر العشاء الآخرة ٩٧

- ك -

- ١٨٨ - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى العيد ماشياً ويرجع ماشياً ٤٧٥
- ١٨٩ - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى .. ٤٨٨
- ١٩٠ - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب قائماً ويجلس بين الخطبتين ٤١٤
- ١٩١ - كان الرسول صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية ٨٩
- ١٩٢ - كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويدها في كفه ٢٢٨
- ١٩٣ - كان الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاة فكانوا يكون لهم ثقل ٤٢٤
- ١٩٤ - كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة ١٥٨
- ١٩٥ - كان الناس يتتابون يوم الجمعة من منازلهم والعوالي ٤٤٦
- ١٩٦ - كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه أمر يسره أو يسره به خر ساجداً ٢٦٤
- ١٩٧ - كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أدخل الميت القبر قال : بسم الله ٦٢٧
- ١٩٨ - كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال : (سبحانك اللهم .. ١٦٣
- ١٩٩ - كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم ١١٧
- ٢٠٠ - كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سلم أقبل علينا بوجهه ٣٤٧
- ٢٠١ - كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سلم لم يقعد ٣٤٧
- ٢٠٢ - كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة قال : وجهت وجهي ١٦٣
- ٢٠٣ - كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة حتى تنزل بسم الله ١٨٤
- ٢٠٤ - كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائماً ، ثم يجلس ، ثم يقوم فيخطب ... ٤١٠
- ٢٠٥ - كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح وأحدنا يعرف جليسه ٨٣
- ٢٠٦ - كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة العصر والشمس طالعة في حجرتي ٨٩
- ٢٠٧ - كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل ١٤٠
- ٢٠٨ - كان النبي صلى الله عليه وسلم يغدوا إلى المصلى والعنزة بين يديه ٤٨٩
- ٢٠٩ - كان نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر ١٠٣
- ٢١٠ - كان يصلي بعد العصر وينهى عنها ٢٧٦
- ٢١١ - كان يقرأ هل أتاك ٤٤٦
- ٢١٢ - كان يقطع قراءته آية آية ، بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين .. ١٧٨

- ك -

- ٢١٣ - كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم شديد الحر ٥٢٩
 ٢١٤ - كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس ٤٣٣
 ٢١٥ - كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره ٢١٢
 ٢١٦ - كنت أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر ٢٢٧

- ل -

- ٢١٧ - لأعطين الراية غدا رجلا يفتح الله على يديه ٥
 ٢١٨ - لقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالعताفة في كسوف الشمس ٥١٥
 ٢١٩ - لكل سهو سجدتان بعدما يسلم ٢٤٨
 ٢٢٠ - لما صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم أدخل الرجال فصلوا عليه ٦٠٤
 ٢٢١ - لما كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نودي ٥٢٩
 ٢٢٢ - لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة أقام فيها سبع عشرة يصلي ركعتين ٤٠٢
 ٢٢٣ - لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهدا ٢٧٠
 ٢٢٤ - لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ٩٨
 ٢٢٥ - لا أذان للصلاة يوم الفطر حين يخرج الإمام ولا بعد ما يخرج ٤٨٢
 ٢٢٦ - لا تقبل صلاة حائض إلا بخمار ٧٢
 ٢٢٧ - لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ ٥١
 ٢٢٨ - لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد ١٢٠
 ٢٢٩ - لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر ٢٧٥
 ٢٣٠ - لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ١٨٩
 ٢٣١ - لا وتران في ليلة ٢٩٦
 ٢٣٢ - لا وضوء إلا من صوت أو ريح ٥٢
 ٢٣٣ - لا وقت ولا عدد في الصلاة على الجنائزة ٥٨٢
 ٢٣٤ - لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه شيء ٧٧
 ٢٣٥ - لا يقطع الصلاة شيء ١٣٩

- ل -

- ٢٣٦ - ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء ، حتى يكون دما سائلا ٥٦
 ٢٣٧ - ليليني منكم أولوا الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم ١٧٩
 ٢٣٨ - لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ٤٠٧

- م -

- ٢٣٩ - ما أخذت ق والقرآن المجيد إلا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤١٨
 ٢٤٠ - ما أمرت بتشديد المساجد ١١٣
 ٢٤١ - ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقتها إلا صلاتين ١٠٣
 ٢٤٢ - الماشي أمام الجنائزة والراكب خلفها ٦١٧
 ٢٤٣ - ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين ٢٧٥
 ٢٤٤ - ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا خلف الجنائزة ٦١٥
 ٢٤٥ - مشيت مع الحسن بن علي وأبي هريرة وابن الزبير أمام الجنائزة ٦١٧
 ٢٤٦ - مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ٢١٣
 ٢٤٧ - من توضأ للجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فذلك أفضل ٤٢٤
 ٢٤٨ - من خاف منكم ألا يستيقظ آخر الليل فليوتر من أول الليل ٢٨٤
 ٢٤٩ - من رأى مبتلى فقال : الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به ٢٦٤
 ٢٥٠ - من سره أن يلقي الله غدا مسلما فليحافظ على هؤلاء الصلوات ٣٣٢
 ٢٥١ - من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له إلا من عذر ٣٣٥
 ٢٥٢ - من السنة أن يخرج إلى العيد ماشيا ، وأن يأكل شيئا قبل أن يخرج ٤٧٥
 ٢٥٣ - من شك في صلاته فليسجد سجدين ٢٤٩
 ٢٥٤ - من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن ١٩٠
 ٢٥٥ - من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة ٢٧١
 ٢٥٦ - من لم يشكر الناس لم يشكر الله د
 ٢٥٧ - من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة ١٣٤

- ن -

٢٥٨ - نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاتين ٢٧٦

- ه -

٢٥٩ - هذه الآيات التي يرسل الله لا تكون لموت أحد ولا لحياته ٥١٣

- و -

٢٦٠ - وكان يوم عيد يلعب السودان الدرق والحراب ٤٦٩

٢٦١ - ولكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها ٢٧٧

- ي -

٢٦٢ - يوم القوم أقرأهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ٥٧٦

٢٦٣ - يأبها الناس أقيموا الحدود على أرقائكم ، من أحصن منهم ومن لم يحصن ١٤

٢٦٤ - يأبها الناس ، توبوا إلى الله قبل أن تموتوا ، وبادروا بالأعمال الصالحة ٤٥٢

٢٦٥ - يابني إياك والالتفات في الصلاة ٢٤١

٢٦٦ - يقيم المهاجر عمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا ٣٩٩

٢٦٧ - يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب ٤٦٨

ثالثا : فهرس الآثار

- أ -

- ١ - إجتمع عيدان على عهد علي - رضي الله عنه - ٤٥٥
- ٢ - إجتمع عيدان في يوم ٥٥
- ٣ - إجمعوا حيث كنتم ٤٤١
- ٤ - إدبار السجود ركعتان بعد المغرب ، وإدبار النجوم ركعتان قبل الفجر ٢٦٩
- ٥ - إدبار النجوم الركعتان قبل الفجر وإدبار السجود الركعتان بعد المغرب ٢٦٩
- ٦ - أدركت الناس في المدينة زمن عمر بن عبد العزيز ٣٢٢
- ٧ - إذا استطعكم الإمام فأطعموه ٣٠٩
- ٨ - إذا انتهيت إلى ماشيتك فصل أربعا ٤٠٠
- ٩ - إذا ركع أحدكم فليقل : اللهم لك ركعت ٢٠١
- ١٠ - إذا تشهد الرجل وخاف أن يحدث قبل أن يسلم الإمام ، فليسلم ٢٦٨
- ١١ - إذا أقمت بأرض عشرا فأتم ، فإن قلت أخرج اليوم أو غدا فأصلي ركعتين ٤٠١
- ١٢ - إذا أقمت عشرا فأتم ٣٩٧
- ١٣ - إذا خرجتم فاحمدوا الله ٥٦١
- ١٤ - إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك وابسط ظهرك ١٩٩
- ١٥ - إذا سجدت المرأة فالتحتفز ولتضم فخذيهما ٢٠٤
- ١٦ - إذا سجد الرجل فليفرج ٢٠٤
- ١٧ - إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعا ٥٦٣
- ١٨ - إذا صلى أحدكم فليحسر العمامة على جبهته ٢٢٥
- ١٩ - إذا صليت فلا تعبث بالخصى ٢٤٣
- ٢٠ - إذا صليت على الميت فأخلصوا له الدعاء ٥٨٢
- ٢١ - إذا صلى الرجل في الثوب الواحد فليتوشح به ٧٥
- ٢٢ - إذا قضيت الصلاة وأنت تريد حاجة فكانت حاجتك عن يمينك ٣٤٨

- ٢٣ - إذا كان الرجال والنساء ، كان الرجال يلون الإمام والنساء من وراء ذلك ... ٦١٢
- ٢٤ - الأذان والإقامة مثنى ٣٩
- ٢٥ - إذا وجد أحد رزاً ، أو رعافاً ، أو قيثاً ، فليصرف يده على أنفه ٤٧
- ٢٦ - إذا وضعت الزاد والمزاد فصل أربعاً ٤٠٠
- ٢٧ - أربع إلى السلطان ، وذكر منها : الجمعة والعيدان ٤٥٢
- ٢٨ - أريح علينا الثلج ونحن بأذربيجان ستة أشهر في غزاة وكنا نصلي ركعتين ٤٠٢
- ٢٩ - أسفر أسفر ، يعني صلاة الصبح ١٠٠
- ٣٠ - إصنعوا بها ما تصنعون بموتاكم ، يعني غسلها والصلاة عليها ٦٣٥
- ٣١ - أفطروا فإنه أحسن لصلاتكم ٢٣٦
- ٣٢ - إقرأ في الظهر والعصر خلف الإمام في كل ركعة بأم الكتاب وسورة ٣٦١
- ٣٣ - إقرءوا ما في المصحف ١٧٤
- ٣٤ - الإقعاء عقبة الشيطان ٢٤٤
- ٣٥ - أكن الناس من المطر ١٢٠
- ٣٦ - الإمام أحق من صلى على الجنائزة ٥٧٥
- ٣٧ - أمر رجلاً يصلي بالناس أربع ركعات ، ركعتين للعيد وركعتين لمكان خروجهم ٤٨٧
- ٣٨ - أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يلبس في العيدين أحسن ثيابه ٤٠٣
- ٣٩ - إن استطعت ألا تؤم أحداً فافعل ، فإن الإمام لو يعلم ما عليه ما أم ٣٣٧
- ٤٠ - إن أهم أمركم عندي الصلاة ، فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ٨٥
- ٤١ - إنا مجمعون فمن أراد أن يشهد فليشهد ٤٥٥
- ٤٢ - إن شئت إذا أوترت قمت فشفعت بركعة ثم أوترت بعد ذلك ٢٩٣
- ٤٣ - إن الصلاة أحسن ما يعمل الناس ، فإذا أحسنوا فأحسن معهم ٤٥٠
- ٤٤ - أن عثمان قال : الحمد لله ، فارتج عليه ٤١٩
- ٤٥ - أن علياً أدخل ميتاً من قبل القبلة ٦٢١
- ٤٦ - أن علياً أمر أن يصلي بالناس في مسجد الكوفة ركعتين ٤٨٧
- ٤٧ - أمر رجلاً يصلي بالناس أربع ركعات ٤٨٧

- ٤٨ - أن علياً أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة ٣٢٠
- ٤٩ - أن علياً خرج عليهم حين أقيمت الصلاة وهم قيام ٣٥٧
- ٥٠ - أن علياً جهر بالقراءة في الكسوف ٥١٨
- ٥١ - أن علياً خرج في السفر فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى يرجع ٣٨٤
- ٥٢ - أن علياً خرج من البصرة فصلى الظهر أربعاً فقال : أما إنا إذا جاوزنا هذا الحص ٣٩٤
- ٥٣ - أن علياً دفن فاطمة ليلاً ، ولم يؤذن بها أبو بكر ٦٣٢
- ٥٤ - أن علياً رأى قوماً وقد سدلو ، فقال : كأنهم اليهود وقد خرجوا من فهرهم .. ٢٣٨
- ٥٥ - أن علياً سبّح في سفر بعد العصر ركعتين ، فتغيظ عليه عمر ٢٧٤
- ٥٦ - أن علياً صلى على سهل بن حنيف ، فكبر عليه ستا ٥٨٧
- ٥٧ - أن علياً صلى في الكسوف عشر ركعات بأربع سجعات ٥١٨
- ٥٨ - أن علياً قرأ وهو على المنبر ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ... ٤١٦
- ٥٩ - أن علياً قنت في المغرب ٣١٠
- ٦٠ - أن علياً كان إذا سلم لا يبالى إنصرف على يمينه أو على شماله ٣٤٨
- ٦١ - أن علياً كان لا يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ١٦٦
- ٦٢ - أن علياً كان يؤخر العصر حتى ترتفع الشمس على الحيطان ٨٧
- ٦٣ - أن علياً كان يغتسل يوم الفطر ويوم الضحى قبل أن يغدو ٤٧٦
- ٦٤ - أن علياً كان يسلم عن يمينه وعن يساره ٢١١
- ٦٥ - أن علياً كان يقنت بهاتين السورتين ٣١٨
- ٦٦ - أن علياً كان يقنت في صلاة الصبح بعد الركوع ٣١١
- ٦٧ - أن علياً كان يقنت في الوتر بعد الركوع ٣١٠
- ٦٨ - أن علياً كان ينهى أن يصلى على جواد الطريق ١٢٣
- ٦٩ - أن علياً كان ينهى عن القراءة خلف الإمام ٣٦١
- ٧٠ - أن علياً كان يوتر بثلاث ركعات ٢٨٥
- ٧١ - أن علياً كان يوتر على راحلته ٢٩٩
- ٧٢ - أن علياً كبر على جنازة خمساً ٥٨٧

- ٧٣ - أن علياً كبر على يزيد بن المكفف أربعاً وأدخله من قبل القبلة ٦٢١
- ٧٤ - أن علياً لما انصرف استقبل القوم بوجهه ٣٤٦
- ٧٥ - أن علياً في يوم أضحى كبر حتى انتهى إلى العيد ٣٠٥
- ٧٦ - أن علياً وعماراً كانا لا يجهران بيسم الله الرحمن الرحيم ١٦٦
- ٧٧ - أن عمر - رضي الله عنه - بينما هو يخطب يوم الجمعة إذا دخل رجل ٤٢٣
- ٧٨ - أن عمر وعلي وأبا موسى قتلوا في الفجر ٣١١
- ٧٩ - أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن يغسلها زوجها ٤٦٤
- ٨٠ - أن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم دفنت بالليل ٦٣٢
- ٨١ - إن فضل الماشي خلفها على الذي يمشي أمامها كفضل صلاة الجماعة ٦١٤
- ٨٢ - إن القوم إذا زينوا مساجدهم فسدت أعمالهم ١١٨
- ٨٣ - إن كانت الريح لتشتد فنبادر إلى المسجد مخافة القيامة ٥٥٨
- ٨٤ - إنك لخروط ، تؤم قوما وهم كارهون ٥٥١
- ٨٥ - أن الله فرض الصلاة ركعتين ركعتين ٣٩٠
- ٨٦ - إنما خطب معاوية قاعدا حيث كثر شحم بطنه ولحمه ٤١١
- ٨٧ - إن ناساً من أهل العراق جاءوا فقالوا: يا ابن عباس ، أترى الغسل يوم الجمعة .. ٤٢٨
- ٨٨ - أنها - حفصة بنت سيرين - كانت تقيم إذا صلت ٣٨
- ٨٩ - أنها رأت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تؤم النساء ٣٤٢
- ٩٠ - أنها - عائشة - صلت بنسوة العصر ٣٤٢
- ٩١ - أنها - عائشة - كانت تؤذن وتقيم ٣٥
- ٩٢ - أنه أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة ٣٢١
- ٩٣ - أنه - علي - أم الناس في المسجد لكسوف الشمس ، قال : فجهر بالقراءة .. ٥١٨
- ٩٤ - أنه - ابن عمر - خرج يوم العيد فلم يصل قبلها ولا بعدها ٤٩٥
- ٩٥ - أنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها ٥٥
- ٩٦ - أنه - ابن عباس - صلى في زلزلة بالبصرة فأطال القنوت ٥٥٠
- ٩٧ - أنه - علي - صلى في زلزلة ست ركعات في أربع سجعات ٥٤٨

- ٩٨ - أنه شهد العيد مع عمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - فكلهم صلى بغير أذان ٤٨١
- ٩٩ - أنه - علي - صلى بالناس جنباً ، ثم أمر ابن النباح فنادى : من كان صلى ٢٢٠
- ١٠٠ - أنه - علي - صلى بفسطاطه بصفين ركعتين بعد العصر ٢٧٤
- ١٠١ - إنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان ، فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر ٤٨٥
- ١٠٢ - أنه كان إذا أراد أن يوتر نزل فأوتر بالأرض ٢٤٤
- ١٠٣ - أنه كان إذا جمع على إقامة خمس عشرة سرح ظهره وصلى أربعاً ٣٩٨
- ١٠٤ - أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة ٤٤٠
- ١٠٥ - أنه - عليه الصلاة والسلام - كان إذا كثرت الناس عجل وإذا قلوا أخر ٩٧
- ١٠٦ - أنه كان إذا كان بمكة فصلى الجمعة تقدم فصلى ركعتين ثم تقدم فصلى أربعاً ٤٦٤
- ١٠٧ - أنه - ابن عمر - كان إذا غدا ليوم الفطر ويوم الأضحى يجهر بالتكبير ٥٠٥
- ١٠٨ - أنه كان لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، وكان يأمر بذلك ٤٧٩
- ١٠٩ - أنه - علي - كان يسجد في الحج سجدين ٢٥٦
- ١١٠ - أنه - ابن عمر - كان يغتسل يوم الفطر ، قبل أن يغدو إلى المصلى ٤٧٦
- ١١١ - أنه كان يقرأ يوم الجمعة على المنبر ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ٤١٦
- ١١٢ - أنه كان يكبر في صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ٥٠٦
- ١١٣ - أنه كان يكبر في الفطر إحدى عشرة ، ستاً في الأولى وخمسة في الآخرة ٤٨٣
- ١١٤ - أنه - ابن عباس - كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق ... ٥٠٨
- ١١٥ - أنه - ابن عباس - كان يكبر من غداة عرفة إلى آخر أيام النفر ٥٠١
- ١١٦ - أنه - علي - كان يكره الصلاة في جلود الثعالب ٢٤٥
- ١١٧ - أنه كان يقنت في النصف من رمضان ٣٠٩
- ١١٨ - أنه كان ينصب اليمنى ويفترش اليسرى ٢٠٩
- ١١٩ - أنه كره الإقعاء في الصلاة وقال : عقبة الشيطان ٢٤٤
- ١٢٠ - أنه - علي - كره الإلتئام في الصلاة على الأنف والقم ٢٣١
- ١٢١ - أنه كره الصلاة في الطاق ٢٣٣
- ١٢٢ - أيما رجل خرج في أرض قيّ ، يعني قفر ، فليتحير للصلاة ٤٠

- أ -

١٢٣ - إنما رجل دخل في الصلاة فأصابه رز في بطنه ٤٩

- ب -

١٢٤ - بسم الله خير الأسماء اسم الله ٢١٠

- ت -

١٢٥ - تسحرنا مع علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ١٠٥

١٢٦ - تسمع من يليك ٤٨٤

١٢٧ - تصلي الأمة كما تخرج ٧٣

١٢٨ - تغسل في يوم الجمعة وفي العيدين ويوم عرفة ٤٢٢

- ج -

١٢٩ - جاء قرظة بن كعب في رهط مصر وقد صلى علي ابن حنيفة ٦٠٢

١٣٠ - جاء نفر إلى أبي موسى الأشعري فسأله عن الوتر ٢٨٢

١٣١ - جعل عمر بن الخطاب للناس قارئين في رمضان ٣٢٤

- ح -

١٣٢ - حتى علي يزيد بن المكف قال : (هو أو غيره ثلاثا) ٦٢٨

١٣٣ - حق علي كل ذات نطق أن تخرج إلى العيدين ، ولم يرخص لهن في شيء ٤٧٨

- خ -

١٣٤ - خرجت مع أبي إلى الجمعة وأنا غلام ، فلما خرج علي فصعد المنبر ٤٠٩

١٣٥ - خرجت مع علي فلما صلى الإمام قال فصلي بعدها أربعاً ٤٩٣

١٣٦ - خرج علي حين ثوب ابن النباح ٢٨٢

- خ -

- ١٣٧ - خرج عليٌّ من عندنا ولم يقنت وإنما قنت بعد ما أتاكم ٣٠٤
 ١٣٨ - خرج عليٌّ يوم عيد فوجد الناس يصلون قبل خروجه ٤٩٢
 ١٣٩ - خرجنا مع علي بن أبي طالب في يوم عيد إلى الجبانة ٤٩٢
 ١٤٠ - خرجنا مع علي ونحن ننظر إلى الكوفة فصلّى ركعتين ثم رجع فصلّى ركعتين.. ٣٩٤
 ١٤١ - الخشوع في القلب ، وأن تلين كتفك للمرأة المسلم ٢٤٠

- د -

- ١٤٢ - دخلت مسجد المدينة فأذن المؤذن بالعصر وشيخ جالس فلامه ٩٠

- ر -

- ١٤٣ - رأيت ابن الخطاب يضرب الناس يقدمهم أمام جنازة زينب بنت جحش ٦١٨
 ١٤٤ - رأيت علي بن أبي طالب وصليت وراءه فسمعتة يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ١٦٧
 ١٤٥ - رأيت عليًّا إذا زالت الشمس صلى أربعًا طوالا ٢٧٢
 ١٤٦ - رأيت عليًّا يتزر فوق السرة ٦٧
 ١٤٧ - رأيت عليًّا يخطب على المنبر لم يجلس حتى فرغ ٤٠٩
 ١٤٨ - رأيت يأتني العيد ماشيا ٤٧٤
 ١٤٩ - رأى قوما سادلين ، فقال : كأنهم اليهود خرجوا من فهرهم ٢٣٨
 ١٥٠ - الرجال قبل النساء ، والصغار قبل الكبار ٦١٢
 ١٥١ - ردهن فإنهن فتنة الحي والميت ، ثم مضى فمشى خلفها ٦١٦

- س -

- ١٥٢ - سئل ابن عمر : هل على النساء أذان ٣٣
 ١٥٣ - سئل عليٌّ عن السبع المثاني فقال : (الحمد لله رب العالمين ١٨١
 ١٥٤ - سئل عليٌّ عن صلاة العريان ، فقال : إن كان حيث يراه الناس صلى جالسًا .. ٧٨

- س -

- ١٥٥ - سجدتا السهو بعد السلام وقبل الكلام ٢٤٧
١٥٦ - سمعته حين كبر في الصلاة قال : لا إله إلا أنت سبحانك إني ظلمت نفسي ... ١٦١
١٥٧ - السنة أن يغتسل يوم العيدين ٤٧٧

- ش -

- ١٥٨ - شطره : قبله ١٤٣
١٥٩ - شهدت الجمعة مع أبي بكر الصديق فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار .. ٤٣١
١٦٠ - شهدت جنازة أم كلثوم بنت علي وزيد بن عمر فصلى عليها سعيد بن العاص ٥٧٦
١٦١ - شهدت علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يوم عيد معتما ٤٧١
١٦٢ - شهدت علياً لما أوتي بالمخدج سجد ٢٦١
١٦٣ - شهدت العيد مع عثمان - رضي الله عنه - ٤٥٨

- ص -

- ١٦٤ - صلاة الآيات ست ركعات وأربع سجعات ٥٥٥
١٦٥ - صلاة المسافر ركعتان ٣٨٤
١٦٦ - صلى بنا عبد الله بن مسعود الجمعة ضحى وقال : خشيت عليكم الحر ٤٣٢
١٦٧ - صليت إلى جنب أبي فطبقت بين كفي ثم وضعتها بين فخذي ٢٠٠
١٦٨ - صليت خلف ابن عباس - رضي الله عنهما - على جنازة فقراً بفاتحة الكتاب .. ٥٨٣
١٦٩ - صليت خلف علي فسلم يمينه وعن يساره ثم وثب كما هو ٣٤٦
١٧٠ - صلى - عبد الله بن الزبير - في الخسوف ركعتين مثل الصبح ٥٣٣
١٧١ - صلى علي علي أبي قتادة فكبر عليه سبعا ٥٨٨
١٧٢ - صلى علي علي يزيد بن المكف فكبر أربعاً وسلم تسليمة خفيفة عن يمينه ٥٩٥
١٧٣ - صلى العيد ثم رخص في الجمعة فقال : من شاء أن يصلي فليصل ٤٥٧
١٧٤ - صلى معاوية بالمدينة صلاة فجر فيها بالقراءة ، فقراً بسم الله الرحمن الرحيم ١٧٨
١٧٥ - صليت مع علي صلاة الغداة ٣٠٤

- ع -

- ١٧٦ - العزائم أربع : آلم تنزيل ، وحم السجدة ، والنجم ، وإقرأ باسم ربك الذي خلق ٢٥٥
١٧٧ - عصر - ابن عمر - بثرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ ٥٦

- غ -

- ١٧٨ - الغسل يوم الأضحى ويوم الفطر ٤٧٦
١٧٩ - الغسل في العيد سنة ٤٧٧

- ف -

- ١٨٠ - في كم تصلي من الثياب ٧١

- ق -

- ١٨١ - قد إجتمع في يومكم هذا عيدان ، فمن شاء أجزءه من الجمعة ، وإنا مجمعون ٤٥٧
١٨٢ - قنت علي في المغرب ٣٠٣

- ك -

- ١٨٣ - كان إذا قرأ في العيدين أسمع من يليه ، ولا يجهر ذلك الجهر ٤٨٤
١٨٤ - كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعا ٢٧٧
١٨٥ - كان علي إذا رفع رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده ٢٠١
١٨٦ - كان علي إذا قام في الصلاة وضع يمينه على رصغه ١٥٣
١٨٧ - كان علي وعبد الله يقولان : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ... ٥٠١
١٨٨ - كان علي يأمر الناس بقيام رمضان ، وكان يجعل للرجال إماما ٣٢٣
١٨٩ - كان علي يصلي العصر إذا غاب الشفق ٩٥
١٩٠ - كان علي يصلي على راحلته حيثما توجهت به ١٢٧
١٩١ - كان علي يقرأ في الأوليين من الظهر والعصر بأمر القرآن وسورة ١٨٨

- ك -

- ٢٠١ ١٩٢ - كان علي يقول إذا ركع : اللهم لك خشعت
- ٢٠٥ ١٩٣ - كان علي يقول بين السجدين : رب اغفر لي وارحمي واجبرني وارفعني
- ٥٨٠ ١٩٤ - كان علي يقول في الصلاة على الميت : اللهم اغفر لأحيائنا
- ٥٨٨ ١٩٥ - كان علي يكبر على أهل بدر ستا
- ٨٠ ١٩٦ - كان علي ينصرف في الهجير من الحر ثم ينطلق المنطلق إلى قباء فيجدهم يصلون
- ١٠٠ ١٩٧ - كان علي - رضي الله عنه - ينور بالقمر أحيانا ويغلس بها أحيانا
- ٤٤١ ١٩٨ - كان ابن عمر يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون فلا يعيب عليهم
- ٣٠٨ ١٩٩ - كان لا يقنت في شيء من الصلاة
- ٢٨٧ ٢٠٠ - كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته
- ٨١ ٢٠١ - كان يصل الظهر إذا زالت الشمس
- ٢٧٨ ٢٠٢ - كان يصلي بعد العشاء ركعتين
- ٨٧ ٢٠٣ - كان يصلي العصر والشمس مرتفعة
- ٩٣ ٢٠٤ - كان يصلي المغرب إذا سقط القرص
- ٣١٧ ٢٠٥ - كان يفتح القنوت بالتكبير
- ٣١٤ ٢٠٦ - كان يقنت في صلاة الغداة قبل الركوع وفي الوتر بعد الركوع
- ٦٢٥ ٢٠٧ - كان علي - يقول إذا أدخل الميت في قبره بسم الله ، وفي سبيل الله
- ٢٠٥ ٢٠٨ - كان يقول بين السجدين : رب اغفر لي وارحمي واجبرني وارزقني
- ٣٢١ ٢٠٩ - كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة
- ٤٣٠ ٢١٠ - كنا نجمع مع علي إذا زالت الشمس
- ٤٣٠ ٢١١ - كنا نصلي مع علي الجمعة فأحيانا نجد فيها وأحيانا لا نجد
- ٣٠٠ ٢١٢ - كنت أسير مع عبد الله بن عمر بطريق مكة
- ٢٦٢ ٢١٣ - كنت فيمن استخرج ذا الندية ، فبشر به علياً قبل أن ينتهي إليه
- ٦٩ ٢١٤ - كنت مع الحسن بن علي فلقينا أبو هريرة فقال : أرني أقبل منك
- ٤٧٣ ٢١٥ - كيف كان يكبر علي وعبد الله - رضي الله عنهما -

- ل -

- ٢١٦ - لا بأس بالصلاة في ثوب واحد ، أو صلي في ثوب واحد ٧٥
- ٢١٧ - لا تؤذن ولا تقيم ، أي المرأة ٣٠
- ٢١٨ - لا تؤم المرأة ٣٣٩
- ٢١٩ - لا تشبهين بالحرائر ٧٤
- ٢٢٠ - لا تقرأ وأنت راکع ولا أنت ساجد ٢٠١
- ٢٢١ - لا تقولوا قصراً فإن الذي فرضها في الحضر أربعاً هو الذي فرضها في السفر ركعتين ٣٨٩
- ٢٢٢ - لا جماعة يوم الجمعة إلا مع الإمام ٤٤٩
- ٢٢٣ - لا جماعة ولا تشريق إلا في مصر جامع ٤٣٥
- ٢٢٤ - لا جماعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحى إلا في مصر جامع ٤٣٥
- ٢٢٥ - لا صلاة لجان المسجد إلا في المسجد ٣٣٠
- ٢٢٦ - لا يؤم المتيمم المتطهرين ٣٥٥
- ٢٢٧ - لا يصلح للإمام أن يصلي في المكان الذي أم فيه القوم ، حتى يتحول ٣٥١
- ٢٢٨ - لا يصلي الرجل وهو عاقص شعره ٢٤٢
- ٢٢٩ - لا يعتد بالسجود إذا لم يدرك الركوع ٣٦٦
- ٢٣٠ - لا يفتح على الإمام قوم وهو يقرأ ؛ فإنه كلام ٣٧٧
- ٢٣١ - لا يقطع الصلاة شيء وادراً عن نفسك ما استطعت ١٣٨
- ٢٣٢ - لا يقطع الصلاة شيء وادراً وهم ما استطعتم ١٣٨
- ٢٣٣ - لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى ٤٨٢
- ٢٣٤ - لما قنت علي في صلاة الفجر أنكروا الناس ذلك ٣٠٤
- ٢٣٥ - لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ١٤
- ٢٣٦ - ليس على المسافر جماعة ٤٦٦
- ٢٣٧ - ليس على النساء أذان ولا إقامة ٣٢
- ٢٣٨ - ليس من الفطرة القراءة خلف الإمام ٣٦١

- م -

- ٢٣٩ - ما اجتمع أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير ١٠٢
٢٤٠ - ما أدركت فهو أول صلاتك ٣٧٣
٢٤١ - ما أدركت مع الإمام فهو أول صلاتك ٣٧٣
٢٤٢ - المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك الإقامة ٤٣
٢٤٣ - ما كتبت في المصحف إلا لتقرأ ١٤٩
٢٤٤ - ما كنت أصلي بأرض خسف بها ١٢٥
٢٤٥ - مات سهل بن حنيف فأتى به الرحبة ٥٩٩
٢٤٦ - من أدرك ركعة مع الإمام أو فاتته ركعة فلا يتشهد مع الإمام ٣٨٠
٢٤٧ - من أراد أن يجمع فليجمع ، ومن أراد أن يجلس فليجلس ٤٥٥
٢٤٨ - من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مذي ، فليصرف فليتوضأ ٥٤
٢٤٩ - من تأهل بقوم فهو منهم ٣٩٢
٢٥٠ - من تمام أجر الجنازة أن تشيعها ٦١٦
٢٥١ - من سره أن يكتال بالميال الأوفى فليقل عند فروغه من صلاته : سبحان ربك ٣٥٤
٢٥٢ - من شرار الناس من يتخذ القبور مساجد ١٢٩
٢٥٣ - من غسل ميتا فليغتسل ٥٧٠
٢٥٤ - من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة ٣٦١
٢٥٥ - من وجد في بطنه رزا أو كان في بطنه بول ٤٩

- ن -

- ٢٥٦ - ندمت ألا أكون طلبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٨

- ه -

- ٢٥٧ - هلا تركوها حتى إذا كانت الشمس قدر رمح أو رحين صلوها ٣٢٦

- و -

- ٢٥٨ - الوتر ثلاثة أنواع : فمن شاء أن يوتر أول الليل ٢٩٤
٢٥٩ - الوتر ثلاثة أنواع : فمن شاء أوتر أول الليل ٢٩٥
٢٦٠ - وضع اليمين على الشمال في الصلاة ١٥٣

- ي -

- ٢٦١ - يا بن التياح أسفر بالفجر ١٠٠
٢٦٢ - يشفع بركة ، يعني إذا أعاد المغرب ١١٣
٢٦٣ - يعيد الصلاة ، ولا يعتد بشيء مما مضى في الرعاف ٦٤
٢٦٤ - يقرأ الإمام ومن خلفه في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفتح الكتاب ... ١٨٨
٢٦٥ - يكره أن يصلي الرجل ورأسه معقوص ، أو يعبث بالحصى ٢٤٣
٢٦٦ - يكره للرجل أن يعبث بالحصى وهو يصلي ٢٤٣
٢٦٧ - ينزع من القتيل خفاه وسراويله وكمته ، أو قال : عمامته ٥٧١

رابعاً : فهرس تراجم الأعلام

- أ -

- ١ - أبان بن عثمان بن عفان ٣٢٢
- ٢ - إبراهيم بن طهمان الخراساني ١٦٧
- ٣ - إبراهيم بن العلاء (أبو هارون الغنوي) ٢٩٤
- ٤ - إبراهيم بن محمد السلمي ٧٨
- ٥ - إبراهيم بن مسلم العبدي ٥٩٧
- ٦ - إبراهيم بن مهاجر البجلي ٢٣٣
- ٧ - إبراهيم بن يزيد النخعي ٨٤
- ٨ - أبوبكر بن سليمان العدوي (أبو حنمة) ٢٦١
- ٩ - أبوبكر بن عياش بن سالم الأسدي ١٤٥
- ١٠ - أبو بكر النهشلي ١٤٧
- ١١ - أبي بن كعب بن قيس التجاري ٤١٥
- ١٢ - أحمد بن الحسين الخراساني (البيهقي) ٣٢
- ١٣ - أحمد بن حفص السلمي ١٦٧
- ١٤ - أحمد بن خالد بن موسى الوهبي ٣٧٨
- ١٥ - أحمد بن شعيب النسائي ١٢٠
- ١٦ - أحمد بن عبدالحليم بن تيمية ٥٩
- ١٧ - أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي ١٤٧
- ١٨ - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧
- ١٩ - أحمد بن عمير الدمشقي ٥٦٤
- ٢٠ - أحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني ١٥٤
- ٢١ - أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ١٠٠
- ٢٢ - أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي ٥٠٤
- ٢٣ - أسباط بن نصر الهمداني ١٨١

- أ -

- ٢٤ - إسرائيل بن يونس السبيعي ٤٩
- ٢٥ - أسعد بن زرارة الخزرجي ٤٤٠
- ٢٦ - أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري (أبو أمامة) ٥٨٣
- ٢٧ - إسماعيل بن إبراهيم الأسدي ٢٣٨
- ٢٨ - إسماعيل بن إبراهيم الجلي ٢٣٣
- ٢٩ - إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي ٥٨٧
- ٣٠ - إسماعيل بن سميع الحنفي ٨٠
- ٣١ - إسماعيل بن عبد الرحمن السدي ١٨١
- ٣٢ - إسماعيل بن عياش العنزي ٥٧
- ٣٣ - إسماعيل بن محمد الصفار ٢٠٥
- ٣٤ - الأسود بن عامر شاذان ١٦٦
- ٣٥ - الأسود بن هلال المحاربي ٤٩٣
- ٣٦ - أبو أسيد بن ثابت الأنصاري ١١٧
- ٣٧ - أشعث بن سوار الكندي ٥٩٩
- ٣٨ - أصبغ بن نباتة التميمي ٣٥٤
- ٣٩ - أسماء بنت أبي بكر الصديق ٥١٥
- ٤٠ - أسماء بنت عميس الجعثمية ٥٦٤
- ٤١ - أبو أمامة البلوي ٢٢١
- ٤٢ - أنس بن سيرين الأنصاري ١٢٨
- ٤٣ - أنس بن عياض الليثي ٦٧
- ٤٤ - أنس بن مالك الأنصاري ٣٥
- ٤٥ - إياس بن رملة الشامي ٤٥٦
- ٤٦ - أيمن بن عبيد بن يزيد (ابن أم أيمن) ٥٠٤

- ب -

- ٤٧ - بحر بن نصر بن سابق الخولاني ٦٧
- ٤٨ - البراء بن عازب الأوسي ١٠٨

- ب -

- ٤٩ - بريدة بن الحصيب الأسلمي ١٣٣
٥٠ - بشر بن شعيب القرشي ٤٤٩
٥١ - بلال بن رباح التيمي ٢٦

- ث -

- ٥٢ - ثابت بن أبي صفية الثمالي (أبو حمزة) ٣٥٤
٥٣ - ثابت بن الصامت الأنصاري ٢٢٨
٥٤ - ثعلبة بن عباد العبدي ٥٣٠
٥٥ - ثوبان الهاشمي ٦١
٥٦ - ثوير بن أبي فاختة الهاشمي ١٦٦

- ج -

- ٥٧ - جابر بن سمرة الأنصاري ٤٤
٥٨ - جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي ١٢٧
٥٩ - جامع بن شداد المحاربي (أبو صخرة) ٤٩٣
٦٠ - جرير الضبي (أبو غزوان) ١٥٣
٦١ - جرير بن عبد الله البجلي ٢٦٦
٦٢ - جعفر بن محمد بن علي الهاشمي ٢٤٧
٦٣ - جندب بن جنادة الغفاري (أبو ذر) ٨٤

- ح -

- ٦٤ - حبيب بن قيس بن دينار الأسدي ٢٢٠
٦٥ - حبيب بن يسار الكندي ٢٦٣
٦٦ - أبو حبيب بن يعلى بن منية التميمي ٢٨٣
٦٧ - أم حبيبة بنت جحش ٢٧١
٦٨ - الحارث بن ربعي الأنصاري (أبو قتادة) ١٩٥

- ح -

- ٦٩ - الحارث بن عبد الله الهمداني (الأعور) ٢٨
- ٧٠ - حارثة بن بدر بن حصين التميمي ١٣
- ٧١ - حجاج بن أرطاة النخعي ١١٣
- ٧٢ - الحجاج بن يوسف الثقفي ٤٣٨
- ٧٣ - حجر بن العنيس الحضرمي ١٢٥
- ٧٤ - حذيفة بن أسيد الغفاري ٢٧٢
- ٧٥ - حذيفة بن اليمان العبسي ٢٠٣
- ٧٦ - أبو حرب بن أبي الأسود الديلي ٣٩٤
- ٧٧ - الحسن بن أحمد بن شاذان ٤٨
- ٧٨ - حسن بن صالح الهمداني ٣٢٠
- ٧٩ - الحسن بن أبي الحسن البصري ٦٤
- ٨٠ - الحسن بن الحر الجعفي ٣٧١
- ٨١ - الحسن بن يعقوب البخاري ٣٧٣
- ٨٢ - الحسن بن علي بن أبي طالب ٣
- ٨٣ - الحسن بن عمارة البجلي ٣٦١
- ٨٤ - حسين بن عبد الله بن ضميرة الحميري ٥٦١
- ٨٥ - الحسين بن علي بن أبي طالب ١٣
- ٨٦ - الحسين بن علي بن الوليد الجعفي ٣٧١
- ٨٧ - حصين بن السلمي ٣٠٤
- ٨٨ - حطان بن عبد الله الرقاشي ٢٩٣
- ٨٩ - حفص بن عبد الله السلمي ١٦٧
- ٩٠ - حفص بن غياث النخعي ٨٠
- ٩١ - الحكم بن عتيبة الكندي ٤٨٧
- ٩٢ - حماد بن أسامة القرشي (أبو أسامة) ٢٦٢
- ٩٣ - حماد بن سلمة بن دينار البصري ١٥٤
- ٩٤ - حمد بن محمد الخطابي ٤٤٠
- ٩٥ - حمزة بن عبدالمطلب الهاشمي ٩

- ح -

- ٩٦ - حمزة بن محمد بن العباس البغدادي ٤٨
٩٧ - حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي ١٢٧
٩٨ - حنش بن المعتمر الكناني ٤٨٧

- خ -

- ٩٩ - خارجة بن حذافة القرشي ٢٨٤
١٠٠ - خالد بن زيد الأنصاري (أبو أيوب) ٢٧٣
١٠١ - خالد بن مهران الحذاء ٢٣١
١٠٢ - أبو خالد الوابلي ٣٥٧
١٠٣ - خالد بن أبي يزيد الأموي ٢٨٥
١٠٤ - خباب بن الأرت التميمي ٢٢٦
١٠٥ - خلاد بن خالد ١٨١
١٠٦ - خيرة أم الحسن البصري ٣٤٢

- د -

- ١٠٧ - داود بن دينار بن عذافر (أبو هند) ٣٩٤
١٠٨ - داود بن رشيد الهاشمي ٢٢٢
١٠٩ - داود بن قيس الفراء ٣٢٢

- ر -

- ١١٠ - رافع بن خديج الأنصاري ٨٩
١١١ - الربيع بن سليمان الجيزي ٥٤٨
١١٢ - الربيع بن سليمان بن عبد الجباري المرادي ٢٥٦
١١٣ - ربيعة بن عبدالله الهدير ٦١٧
١١٤ - روح بن عبادة القيسي ٣١١
١١٥ - ريان بن صبرة الحنفي ٢٦٢

- ز -

- ١١٦ - زائدة بن قدامة الثقفي ٦٠٠
 ١١٧ - زاذان أبو عمر الكندي ٢٨٥
 ١١٨ - زييد بن الحارث البامي ٣٦١
 ١١٩ - الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي ١٩
 ١٢٠ - زر بن حبيش بن حباشة الأسدي (أبو مريم) ٢٥٥
 ١٢١ - أبو زكريا بن أبي إسحاق ٦٥
 ١٢٢ - زهير بن معاوية بن خديج الجعفي ١٢٧
 ١٢٣ - زيد بن أرقم الأنصاري ٢١٧
 ١٢٤ - زيد بن عمر بن الخطاب العدوي ٥٧٦

- س -

- ١٢٥ - سالم بن أبي الجعد الأشجعي ٧٥
 ١٢٦ - سعد بن طارق الأشجعي ٣٠٧
 ١٢٧ - سعد بن عبيد الزهري ٤٥٨
 ١٢٨ - سعد بن عبيدة السلمي ٤٣٥
 ١٢٩ - سعد بن مالك بن أهيب (سعد بن أبي وقاص) ٢١٢
 ١٣٠ - سعد بن مالك بن سنان (أبو سعيد الخدري) ٨٣
 ١٣١ - سعيد بن حيان التميمي ٣٣٠
 ١٣٢ - سعيد بن زيد العدوي ٤٣٤
 ١٣٣ - سعيد بن العاص الأموي ٥٧٦
 ١٣٤ - سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى ٦١٣
 ١٣٥ - سعيد بن عبيد الطائي ١٠٠
 ١٣٦ - سعيد بن علاقة الهاشمي (أبو فاخنة) ١٦٦
 ١٣٧ - سعيد بن فيروز الطائي (أبو البخزري) ٨٠
 ١٣٨ - سعيد بن قيس الهمداني ١٣
 ١٣٩ - سعيد بن مسروق الكوفي ١٦٧
 ١٤٠ - سعيد بن المسيب القرشي ٤٧٧

- س -

- ١٤١ - سعيد بن مهران الشكري (ابن أبي عروبة) ١٣٨
- ١٤٢ - سعيد بن وهب الخيواني ٢٣٨
- ١٤٣ - سعيد بن يسار المدني (أبو الحب..اب) ٣٠٠
- ١٤٤ - سفيان بن سعيد الثوري ٤٣
- ١٤٥ - سفيان بن عيينة الكوفي ٢٧٢
- ١٤٦ - سلام بن سليم الحنفي (أبو الأحوص) ٤٠
- ١٤٧ - سلم بن عبد الرحمن النخعي ٢٨٩
- ١٤٨ - سليمان بن أحمد الطبراني ٢٨
- ١٤٩ - سليمان الأشجعي ٥٧٧
- ١٥٠ - سليمان بن الأشعث السجستاني (أبو داود) ٤٥
- ١٥١ - سليمان بن حيان الأزدي (أبو خالد الأحمر) ٢٠٤
- ١٥٢ - سليمان بن أبي سليمان (أبو إسحاق الشيباني) ٥١٨
- ١٥٣ - سليمان بن طرخان التميمي ٢٠٥
- ١٥٤ - سليمان بن مهران الأسدي (الأعمش) ١٤٦
- ١٥٥ - سمرة بن جندب الفزاري ٣٤٧
- ١٥٦ - سلمة بن الأكوع الأسلمي ٩٤
- ١٥٧ - أم سلمة بنت أمية المخزومية ٧٢
- ١٥٨ - سلمة بن كهيل الحضرمي ٣٠٣
- ١٥٩ - سلمة بن هشام المخزومي ٣٠٧
- ١٦٠ - سهل بن حنيف الأنصاري ٥٨٧
- ١٦١ - سهل بن سعد الساعدي ١٥٨
- ١٦٢ - سيف بن هارون البرجمي ١٠١
- ١٦٣ - سويد بن عبيد العجلي ٢٦١

- ش -

- ١٦٤ - شباب بن سوار المدائني ٣٧٠
- ١٦٥ - شبيب بن غرقدة ٦٠٠

- ش -

- ١٦٦ - شريح بن حارث الكندي (القاضي) ٧٣
 ١٦٧ - شريك بن عبد الله النخعي ٧٣
 ١٦٨ - شعبة بن الحجاج العتكي ١٤٦
 ١٦٩ - شعيب بن دينار الأموي ٤٤٩
 ١٧٠ - شعيب بن محمد بن عبد الله القرشي ٦٩
 ١٧١ - شقيق بن سلمة الأسدي (أبو وائل) ١٦٦
 ١٧٢ - شيان بن فروخ الحبطي ١٥٤

- ص -

- ١٧٣ - صدي بن عجلان بن وهب (أبو أمانة الباهلي) ٣٤٥
 ١٧٤ - الصلت بن بهرام التميمي ٢٧٢

- ض -

- ١٧٥ - الضحاك بن قيس الفهري ٤٤٦
 ١٧٦ - الضحاك بن مخلد الشيباني (أبو عاصم النبيل) ٦٠٠
 ١٧٧ - الضحاك بن مزاحم الهلالي ٢٨
 ١٧٨ - ضرار بن مرة الكوفي ٢٤٠

- ط -

- ١٧٩ - طارق بن شهاب البجلي ٣٤٦
 ١٨٠ - طاووس بن كيسان اليماني ٥٣٠
 ١٨١ - طريف بن شهاب السعدي ١٧٣
 ١٨٢ - طلحة بن عبد الله بن عوف ٥٨٣
 ١٨٣ - طلحة بن عبيد الله التميمي ١٩
 ١٨٤ - طلحة بن مصرف الياحي ٤٣٥
 ١٨٥ - طلق بن علي السحيمي ٢٩٦

- ١٨٦ - عاصم بن سليمان الأحول ٣١٢
- ١٨٧ - عاصم بن ضمرة السلولي ٤٠
- ١٨٨ - عاصم بن العجاج الجحدري ١٥٣
- ١٨٩ - عاصم بن كليب الجرهمي ١٤٧
- ١٩٠ - عاصم بن أبي النجود الأسدي ٢١١
- ١٩١ - عامر الأزدي (أبو رملة) ٣٢٦
- ١٩٢ - عامر بن ربيعة العنزي ٦٢٨
- ١٩٣ - عامر بن سعد بن أبي وقاص ٢١٢
- ١٩٤ - عامر بن شراحيل الشعبي ١٦٧
- ١٩٥ - عتبان بن مالك الأنصاري ٣٣٤
- ١٩٦ - عبادة بن الصامت الأنصاري ١٣٤
- ١٩٧ - عباد بن كثير الثقفي ٢٢٠
- ١٩٨ - عباد بن عباد بن حبيب بن مهلب الأزدي ٥٤٨
- ١٩٩ - عباد بن عبد الله الأسدي ٣٥١
- ٢٠٠ - عباد بن العوام الكلابي ٣٩٤
- ٢٠١ - العباس بن عبدالمطلب القرشي ٥٠٤
- ٢٠٢ - عباس بن محمد بن حاتم الدوري ٤٨
- ٢٠٣ - عبد الأعلى بن عامر الثعالبي ٢٢٥
- ٢٠٤ - عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي ٢٣١
- ٢٠٥ - عبد الأعلى بن واصل الأسدي ١٨١
- ٢٠٦ - عبدخير بن يزيد الهمداني ١٠١
- ٢٠٧ - عبدالرحمن بن أبزى الخزاعي ٦١٣
- ٢٠٨ - عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ٤٣٢
- ٢٠٩ - عبدالرحمن بن إسحاق الواسطي ١١٦
- ٢١٠ - عبدالرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي ٣٩١
- ٢١١ - عبد الرحمن بن سعيد الهمداني ٢٣٨

- ٢١٢ - عبد الرحمن بن سمرة العبشمي ٥٢٧
- ٢١٣ - عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ٢٤٠
- ٢١٤ - عبد الرحمن بن علي بن محمد (أبو الفرج الجوزي) ٢٥٨
- ٢١٥ - عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ٧١
- ٢١٦ - عبد الرحمن بن عوف الزهري ١٨
- ٢١٧ - عبد الرحمن بن كعب بن مالك السلمي ٤٤٠
- ٢١٨ - عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ٢٢٥
- ٢١٩ - عبد الرحمن بن محمد المحاربي ٥٠٣
- ٢٢٠ - عبد الرحمن بن معقل المزني ٣٠٤
- ٢٢١ - عبد الرحمن بن يحيى المخزومي (ابن أبي المهاجر) ٣٩
- ٢٢٢ - عبد الرزاق بن همام الصنعاني ٤٣
- ٢٢٣ - عبد السلام بن شداد العبدي (أبو طالوت) ١٥٣
- ٢٢٤ - عبد السلام بن حرب النهدي ٤٤٩
- ٢٢٥ - عبد العزيز بن عبيد الله الحمصي ١٩٩
- ٢٢٦ - عبد الله بن إدريس الأودي ٤٨٧
- ٢٢٧ - عبد الله بن بريدة بن الحصيب ١٧٢
- ٢٢٨ - عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ١٣
- ٢٢٩ - عبد الله بن جعفر بن يحيى الرمكي ٥٩٩
- ٢٣٠ - عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمي (أبو عبد الرحمن) ٤٣
- ٢٣١ - عبد الله بن أبي الخليل الحضرمي ١٦١
- ٢٣٢ - عبد الله بن رافع بن خديج ٩٠
- ٢٣٣ - عبد الله بن رجاء الغداتي ٤٩
- ٢٣٤ - عبد الله بن الزبير بن العوام ٤٦٠
- ٢٣٥ - عبد الله بن زهير الغافقي (أبو رزين) ١٤٦
- ٢٣٦ - عبد الله بن زيد الأنصاري ٥٦٠
- ٢٣٧ - عبد الله بن زيد الجرهمي (أبو قلابة) ٥٣١
- ٢٣٨ - عبد الله بن السائب المخزومي ٢٧٣

- ٢٣٩ - عبد الله بن سلمة المرادي ٤٣٢
- ٢٤٠ - عبد الله بن سيدان المطرودي ٤٣١
- ٢٤١ - عبد الله بن عباس بن عبدالمطلب ١٠
- ٢٤٢ - عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي ٥٨٠
- ٢٤٣ - عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت الأنصاري ٢٢٨
- ٢٤٤ - عبد الله بن علقمة السلمي (ابن أبي أوفى) ٥٩٠
- ٢٤٥ - عبد الله بن عمر بن الخطاب ٢٦
- ٢٤٦ - عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي ٦٩
- ٢٤٧ - عبد الله بن عون المزني ٨٧
- ٢٤٨ - عبد الله بن قيس الأشعري (أبو موسى) ٢٠
- ٢٤٩ - عبد الله بن أبي ليلى ٣٦١
- ٢٥٠ - عبد الله بن مالك بن القشيب (ابن بحينة) ٢٤٩
- ٢٥١ - عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ٣٠
- ٢٥٢ - عبد الله بن محمد العدوي ٤٥٣
- ٢٥٣ - عبد الله بن مسعود الهذلي ٦٥
- ٢٥٤ - عبد الله بن معقل بن مقرن المزني ٣٠٣
- ٢٥٥ - عبد الله بن مغفل المزني ١٧٠
- ٢٥٦ - عبد الله بن نافع الزبيري ٥٦٤
- ٢٥٧ - عبد الله بن نعيم الهمداني ١٣٢
- ٢٥٨ - عبد الله بن وهب القرشي ٦٧
- ٢٥٩ - عبد الله بن يوسف الزيلعي ١٧٢
- ٢٦٠ - عبد الملك بن سلع الهمداني ١٠١
- ٢٦١ - عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريح ٥٧
- ٢٦٢ - عبد الملك بن ميسرة العرزمي ٢٨٥
- ٢٦٣ - عبد الواحد بن زياد العبيدي ٥١٩
- ٢٦٤ - عبد الواحد بن نافع الكلاعي ٩٠

٢٠٥	عبد الوهاب بن عطاء البصري
١٣٨	عبد بن سليمان الطلابي
١٨٨	عبيد الله بن أبي رافع المدني
٢٢١	عبيد الله بن زحر الضمري
٤٥٠	عبيد الله بن عدي بن الخيار
٤٨	عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي
٩	عبيدة بن الحارث القرشي
٣٣٤	عتبان بن مالك بن عمرو الأنصاري
١٤٧	عثمان بن سعيد بن خالد
٦٢٨	عثمان بن مظعون
٧٥	عثمان بن المغيرة الثقفي
٤١٨	عدي بن حاتم الطائي
٣٢٣	عرفجة بن عبد الله الثقفي
٣٠٤	عروة بن الحارث الهمداني (أبو فروة الأكبر)
٥٤	عروة بن الزبير بن العوام
٣١٠	عطاء بن السائب الثقفي
١٥٤	عقبة بن ظبيان
٤٦٨	عقبة بن عامر الجهني
١٠٣	عقبة بن عمرو الأنصاري (أبو مسعود البصري)
٦٠٠	علقمة بن مرثد الحضرمي
١١٨	علي بن أحمد بن حزم
١٠٠	علي بن ربيعة الوالي
٤٥٣	علي بن زيد بن عبد الله التميمي
٢٨٣	علي بن صالح الهمداني
٩٠	علي بن شيان الحنفي
٣٧٧	علي بن عبدالعزيز بن المرزبان

- ع -

- ٢٩١ - علي بن عبد الله السعدي (ابن المديني) ٤٢٧
- ٢٩٢ - علي بن عمر البغدادي (الدارقطني) ٥٦
- ٢٩٣ - علي بن محمد بن بشران ٢٠٥
- ٢٩٤ - علي بن مسهر القرشي ٤٣٠
- ٢٩٥ - علي بن يزيد الألهاني ٢٢١
- ٢٩٦ - العلاء بن زهير الأزدي ٣٩٠
- ٢٩٧ - العلاء بن صالح التيمي ٥٩٩
- ٢٩٨ - العلاء بن عبد الله الحضرمي ٣٩٩
- ٢٩٩ - العلاء بن المسيب الكاهلي ٥٨٠
- ٣٠٠ - العلاء بن يزيد الواسطي ٤٩٢
- ٣٠١ - عمار بن أبي عمار ٥٧٦
- ٣٠٢ - عمار بن ياسر بن عامر ١٤٦
- ٣٠٣ - عمارة بن جوين العبدي ٢٩٣
- ٣٠٤ - عمر بن أحمد العبدي (أبو حازم) ٤٧١
- ٣٠٥ - عمر بن أبي سلمة المخزومي ٧٦
- ٣٠٦ - عمر بن سعيد بن مسروق الثوري ١٦٧
- ٣٠٧ - عمر بن عبد الرحمن الأبار ٢٢٢
- ٣٠٨ - عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي ٣٢٢
- ٣٠٩ - عمر بن عبد الله بن يعلى الثقفي ٣٢٣
- ٣١٠ - عمران بن الحصين الخزاعي ١٤٥
- ٣١١ - عمرو بن خالد القرشي (أبو خالد) ٢٢٠
- ٣١٢ - عمرو بن دينار الجمحي ٢٢١
- ٣١٣ - عمرو بن شعيب القرشي ٦٩
- ٣١٤ - عمرو بن العاص السهمي ٢٠
- ٣١٥ - عمرو بن عبد الله بن عبيد... (أبو إسحاق السبيعي) ٤٠
- ٣١٦ - عمرو بن قيس الملائي ٣٢٠

- ع -

- ٣١٧ - عمرو بن مرة الجملي ٤٢٢
- ٣١٨ - عمرو بن مروان النخعي (أبو العنيس) ٨٠
- ٣١٩ - عمير بن إسحاق القرشي ٦٩
- ٣٢٠ - عمير بن سعيد النخعي ٥٠٦
- ٣٢١ - عنزة بن عبدالرحمن الشيباني ٤١٦
- ٣٢٢ - أم عون بنت محمد بن جعفر الهاشمي ٥٦٤
- ٣٢٣ - عون بن محمد بن علي الهاشمي ٥٦٤
- ٣٢٤ - عويمر بن زيد الأنصاري (أبو الدرداء) ٦٠
- ٣٢٥ - عياش بن أبي ربيعة المخزومي ٣٠٧
- ٣٢٦ - العيزار بن جرول التنعي ٣٤٤

- غ -

- ٣٢٧ - غزوان بن جرير الضبي ١٥٣
- ٣٢٨ - غزية (غزيلة) بنت دودان (أم شريك) ٥٨٤

- ف -

- ٣٢٩ - فاطمة بنت أبي حبيش الأسدية ٥٣
- ٣٣٠ - فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم ٥
- ٣٣١ - الفضل بن دكين التميمي ٢٠٩
- ٣٣٢ - الفضل بن العباس بن عبدالمطلب ٥٠٤
- ٣٣٣ - فطر بن خليفة المخزومي ٣٥٧

- ق -

- ٣٣٤ - القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي ٢٢١
- ٣٣٥ - القاسم بن الوليد الهمداني ٤٤٩
- ٣٣٦ - القاسم بن يزيد الجرمي ٢٢٢

- ق -

- ٣٣٧ - قبيصة بن المخارق الهلالي ٥٣١
 ٣٣٨ - قتادة بن دعامة السدوسي ١٣٨
 ٣٣٩ - قتيبة بن سعد البغلاني ٣٦٢
 ٣٤٠ - قرظة بن كعب الأنصاري ٥٩٩
 ٣٤١ - قرعة بن يحيى البصري ٥٤٨
 ٣٤٢ - قنان بن عبد الله النهمي ٢٣٦
 ٣٤٣ - قيس بن عباية الحنفي (أبو نعام) ١٧٢
 ٣٤٤ - قيس المدائني (أبو مريم) ١٤٦
 ٣٤٥ - قيس بن مسلم العدواني ٣٤٦

- ك -

- ٣٤٦ - كعب بن عجرة الأنصاري ٣٨٩
 ٣٤٧ - كعب بن مالك السلمي الأنصاري ٢٦٦
 ٣٤٨ - أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب ٥٧٦
 ٣٤٩ - كليب بن شهاب الجرمي ١٤٧

- ل -

- ٣٥٠ - الليث بن أبي سليم بن زعيم ٣٧٧

- م -

- ٣٥١ - مالك بن الحارث الهمداني ٢٦١
 ٣٥٢ - مالك بن الحويرث الليثي ١٤٩
 ٣٥٣ - مالك بن مغول الكوفي ٦٢٧
 ٣٥٤ - أبو المؤمن الوائلي ٢٦١
 ٣٥٥ - مجالد بن سعيد الهمداني ٣٥٣
 ٣٥٦ - محارب بن دثار ٥٧٨

- ٣٥٧ - محمد بن أبان البلخي ٣٧١
- ٣٥٨ - محمد بن إبراهيم الأصبهاني ٢٨
- ٣٥٩ - محمد بن إبراهيم المنذر ٣٩٦
- ٣٦٠ - محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية) ١٨٠
- ٣٦١ - محمد بن أحمد بن بالويه النيسابوري ٣١١
- ٣٦٢ - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ١٦٣
- ٣٦٣ - محمد بن أحمد النيسابوري ٤٧١
- ٣٦٤ - محمد بن إسحاق بن خزيمة ١٧٧
- ٣٦٥ - محمد بن إسحاق السراج ٤٧١
- ٣٦٦ - محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري ٥١
- ٣٦٧ - محمد بن أبي أيوب (أبو عاصم الثقفي) ٨٧
- ٣٦٨ - محمد بن جابر الحنفي ٣٥٥
- ٣٦٩ - محمد بن جعفر بن مطر النيسابوري ٢٩٤
- ٣٧٠ - محمد بن حبان البستي (ابن حبان) ٣٠٧
- ٣٧١ - محمد بن الحسين الأزدي ٣٧٧
- ٣٧٢ - محمد بن خازم التميمي (أبو معاوية الضرير) ١١٣
- ٣٧٣ - محمد بن خالد بن خلّج ٣٧٨
- ٣٧٤ - محمد بن راشد السلمي ١٣٢
- ٣٧٥ - محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة (ابن أبي ذئب) ٣٠
- ٣٧٦ - محمد بن عبد الله الضبي (أبو عبد الله الحاكم) ٤٩
- ٣٧٧ - محمد بن عبد الله بن عمار الأزدي ٢٢٢
- ٣٧٨ - محمد بن عبيد الله الثقفي (أبو عون) ٨٧
- ٣٧٩ - محمد بن عجلان المدني ٣٧١
- ٣٨٠ - محمد بن علي بن الحسين الهاشمي (أبو جعفر الباقر) ١٢٧
- ٣٨١ - محمد بن علي الشوكاني ٣٢
- ٣٨٢ - محمد بن علي بن أبي طالب ٧٥

- ٣٨٣ - محمد بن عمرو الفزاري ٢٤٠
- ٣٨٤ - محمد بن عيسى الترمذي ٤٥
- ٣٨٥ - محمد بن فضيل بن غزوان الضبي ٨٠
- ٣٨٦ - محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي ١٨١
- ٣٨٧ - محمد بن قيس الهمداني ٢٦١
- ٣٨٨ - محمد بن كثير العبدي ١٤٣
- ٣٨٩ - محمد بن محمد بن علي الشوكاني ٣٢
- ٣٩٠ - محمد بن محمد الكرايسي (أبو أحمد الحافظ) ٤٧١
- ٣٩١ - محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ٦٤
- ٣٩٢ - محمد بن موسى بن عثمان الحازمي ١٨٠
- ٣٩٣ - محمد بن موسى بن الفضل النيسابوري ٢٩٤
- ٣٩٤ - محمد بن موسى الفطري ٥٦٤
- ٣٩٥ - محمد بن أبي يحيى الأسلمي ٦٧
- ٣٩٦ - محمد بن يزيد الربيعي القزويني (ابن ماجة) ٥٢
- ٣٩٧ - محمد بن يعقوب الأصم (أبو يعقوب) ٤٩
- ٣٩٨ - محمد بن يونس بن موسى الكندي ٣١١
- ٣٩٩ - مروان الجعفي النخعي ٨١
- ٤٠٠ - مروان بن الحكم الأموي ٤٤٤
- ٤٠١ - مروان بن الحكم بن معاوية الفزاري ٢٣٦
- ٤٠٢ - مسعر بن كدام الهلالي ٤٩٣
- ٤٠٣ - مسلم بن حجاج القشيري ٤٤
- ٤٠٤ - مسلم بن صبيح الهمداني ٢٠٢
- ٤٠٥ - مسلم بن عمران البطين ٨٠
- ٤٠٦ - المسور بن مخرمة الزهري ٥٥
- ٤٠٧ - المسيب بن رافع الكاهلي ٦٧
- ٤٠٨ - مصعب بن سعد بن أبي وقاص ٢٠٠
- ٤٠٩ - مطرح بن يزيد الكوفي ٢٢١

- ٤١٠ - مطرف بن عبد الله الشخير ١٤٥
- ٤١١ - معاذ بن معاذ العنبري ٢٩٤
- ٤١٢ - معاوية بن أبي سفيان الأموي ١٩
- ٤١٣ - معتمر بن سليمان التميمي ٢٩٣
- ٤١٤ - معدان بن أبي طلحة اليعمرى ٦٠
- ٤١٥ - معقل الخثعمي ١٣٢
- ٤١٦ - معمر بن راشد الأزدي ٤٨
- ٤١٧ - المغيرة بن أبي الحر الكندي ١٢٥
- ٤١٨ - المغيرة بن شعبة الثقفي ٣٥٢
- ٤١٩ - مقاتل بن سليمان الأزدي ٣٨٠
- ٤٢٠ - مكحول الشامي ٧١
- ٤٢١ - المنذر بن سعد الساعدي (أبو حميد) ٢٠٠
- ٤٢٢ - منصور بن الحكم ٢٤٥
- ٤٢٣ - منصور بن المعتمر السلمي ٤٣
- ٤٢٤ - المنهال بن عمرو الأسدي ٣٥١
- ٤٢٥ - موسى بن إسماعيل المنقري ١٥٤
- ٤٢٦ - موسى بن عبد الله بن يزيد الخطمي ٥٨٨
- ٤٢٧ - موسى بن قيس الحضرمي ٣٤٤
- ٤٢٨ - ميسرة بن حبيب النهدي ٣٥١
- ٤٢٩ - ميمون بن مهران الجزري ٧٨

- ٤٣٠ - نضلة بن عبيد الأسلمي (أبو برزة) ٨٣
- ٤٣١ - النعمان بن بشير الأنصاري ٤٤٦
- ٤٣٢ - النعمان بن سعد الأنصاري ١١٦
- ٤٣٣ - نعيم بن حكيم المدائني ١٤٦
- ٤٣٤ - نعيم بن عبد الله المجرم ١٦٩

- ن -

- ٤٣٥ - نفيح بن الحرث (أبو بكرة) ٢٦٤
 ٤٣٦ - نهشل بن سعيد الورداني ٢٨

- ه -

- ٤٣٧ - هارون بن عنزة الشيباني ٤١٦
 ٤٣٨ - أم هشام بنت حارثة بن النعمان الأنصارية ٤١٨
 ٤٣٩ - هشام بن عروة بن الزبير الأسدي ٣٢٤
 ٤٤٠ - هشيم بن بشير السلمي ٣٩
 ٤٤١ - هلال بن عامر البصري ٥٣١
 ٤٤٢ - هلال بن يساف الأشجعي ٤٣

- و -

- ٤٤٣ - وائل بن حجر الكندي ١٥٧
 ٤٤٤ - أم ورقة بنت عبد الله بن حارث الأنصارية ٣٤٢
 ٤٤٥ - وقاء بن إياس الوالي ٣٨٤
 ٤٤٦ - وكيع بن الجراح الرؤاسي ١٢٥
 ٤٤٧ - الوليد بن شجاع السكوني ٤٧١
 ٤٤٨ - الوليد بن الوليد بن المغيرة القرشي ٣٠٦
 ٤٤٩ - وهب بن عبد الله بن مسلم السوائي (أبو حليفة) ٢٦٦
 ٤٥٠ - وهب بن كيسان القرشي ٣٣

- ي -

- ٤٥١ - يحيى بن سعيد بن التميمي (القطان) ٧٥
 ٤٥٢ - يحيى بن سعيد بن حيان التميمي ٣٠٣
 ٤٥٣ - يحيى بن سليم الطائفي ٢٤٧
 ٤٥٤ - يحيى بن شرف النووي ٥٧

- ٤٥٥ - يحيى بن أبي طالب ٢٠٥
- ٤٥٦ - يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي ١٠٦
- ٤٥٧ - يحيى بن أبي كثير الطائي ١٠٦
- ٤٥٨ - يحيى بن محمد الذهلي ٢٩٤
- ٤٥٩ - يحيى بن معين الغطفاني ٥٨
- ٤٦٠ - يحيى بن يمان العجلي ٣٠
- ٤٦١ - يزيد بن رومان المدني ٣٢١
- ٤٦٢ - يزيد بن زريع البصري ٣٦٢
- ٤٦٣ - يزيد بن زياد الأشجعي ١٥٣
- ٤٦٤ - يزيد بن أبي مريم الأنصاري ١٤٥
- ٤٦٥ - يزيد بن هارون السلمي (أبو خالد الواسطي) ٢٤٤
- ٤٦٦ - يعقوب بن سفيان الفسوي ٢٢٢
- ٤٦٧ - يعلى بن أمية المكي ٣٨٣
- ٤٦٨ - يوسف بن صهيب الكندي ٣٢٦
- ٤٦٩ - يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ٢٥٤
- ٤٧٠ - يونس بن عبيد العبدي ٥١٨
- ٤٧١ - يونس بن محمد البغدادي ٥١٤
- ٤٧٢ - أبو يونس مولى عائشة - رضي الله عنها - ١٠٩

خامسا : فهرس المصادر والمراجع

- ١ - إبراهيم الباجوري - حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم - دار إحياء الكتب العربية - مصر - الطبعة (بدون) - ١٣٤٤ هـ .
- ٢ - إبراهيم الشيرازي - طبقات الفقهاء - تحقيق إحسان عباس - بيروت - دار الرائد العربي - الطبعة (بدون) - ١٩٧٠ م - جزء واحد .
- ٣ - إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي - المهذب - مكتبة أحمد بن سعيد بن نبهان - سروربايا - أندونيسيا - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) ٤ أجزاء .
- ٤ - أبوبكر بن مسعود الكاساني ت ٥٨٧ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م - ٧ أجزاء .
- ٥ - أحمد بن أبي بكر البوصيري ت ٨٤٠ - زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣ م - جزء واحد .
- ٦ - أحمد بن حجر الهيتمي - تحفة المحتاج - دار صادر - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ١٠ أجزاء .
- ٧ - أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨) - السنن الكبرى - دار الفكر - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ١٠ أجزاء .
- ٨ - أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨) - معرفة السنن والآثار عن الإمام الشافعي - تحقيق : سيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م .
- ٩ - أحمد بن حنبل الشيباني - المسند بترتيب الساعاتي (الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني) - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٥٤ هـ - ١٨ جزء .
- ١٠ - أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣) - تهذيب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - ترتيب : كمال يوسف الحوت - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- ١١ - أحمد الطحطاوي - حاشية الطحطاوي على الدار المختار - دار المعرفة - لبنان - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م - ٤ أجزاء .
- ١٢ - أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - مجموع الفتاوى - إشراف رئاسة شئون الحرمين - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٣٧ جزء .
- ١٣ - أحمد عبدالرحمن البنا بالساعاتي - بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني (بهامش الفتح الرباني) - مصر - مطبعة الإخوان - الطبعة الأولى - ١٣٥٤ هـ - ١٨ جزء .
- ١٤ - أحمد بن عبد الله المهراني الأصبهاني - تاريخ أصفهان - تحقيق : سيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م .
- ١٥ - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) - الإصابة في تمييز الصحابة - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٣٢٨ هـ - ٤ أجزاء .
- ١٦ - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين) - تحقيق : عاصم بن عبد الله القيوتي - مكتبة المنار - الطبعة الأولى - التاريخ (بدون) .
- ١٧ - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) - تقريب التهذيب - تحقيق : محمد عوامة - دار الرشيد - سوريا - حلب - الطبعة الثانية - ١٤٠٨ ، ١٩٨٨ م - جزء واحد .
- ١٨ - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) - تهذيب التهذيب - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ١٢ جزء .
- ١٩ - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - تحقيق : محمد سيد جاد الحق - دار الكتب الحديثة - مصر - الطبعة الثانية - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م - ٤ أجزاء .
- ٢٠ - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - تحقيق عبدالعزيز بن باز - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ١٣ جزء .
- ٢١ - أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠) - أحكام القرآن - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٣٣٥ هـ - ٣ أجزاء .
- ٢٢ - أحمد بن محمد الدرديري - الشرح الصغير على أقرب المسالك - دار المعارف - مصر - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٤ أجزاء .

- ٢٣ - أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي - شرح معاني الآثار - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م - تحقيق محمد زهري النجار - ٤ أجزاء .
- ٢٤ - أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠هـ) - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - جزأين .
- ٢٥ - إسماعيل بن حماد الجوهري - الصحاح - تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم - بيروت - الطبعة الثانية - التاريخ (بدون) - ٦ أجزاء .
- ٢٦ - إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤) - البداية والنهاية - مكتبة المعارف - بيروت - الطبعة الثانية - التاريخ (بدون) .
- ٢٧ - إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤) - تفسير القرآن العظيم - اختصار وتحقيق : محمد علي الصابوني - دار القلم - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٤٠١ هـ - ٣ أجزاء .
- ٢٨ - حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨) - معالم السنن (بذيل مختصر سنن أبي داود للمنذري) - مطبعة أنصار السنة المحمدية - مصر - الطبعة (بدون) - ١٣٦٧ هـ ، ١٩٤٨ م - ٧ أجزاء .
- ٢٩ - زكريا بن محمد بن محمود القزويني - آثار البلاد وأخبار العباد - دار بيروت - بيروت - الطبعة (بدون) - ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م - جزء واحد .
- ٣٠ - زين الدين بن نجيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة (بدون) - ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م - ٤ أجزاء .
- ٣١ - ابن سعد - الطبقات الكبرى - دار صادر - بيروت - الطبعة (بدون) - ١٣٧٦ هـ - ٨ أجزاء .
- ٣٢ - سليمان بن حمد الطبراني - المعجم الكبير - تحقيق حمد السلفي - مكتبة ابن تيمية - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٢٥ جزء .
- ٣٣ - سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٩٤) - المنتقى شرح الموطأ - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٣٣٢ هـ - ٧ أجزاء .

- ٣٤ - سليمان بن الأشعث السجستاني - سنن أبي داود بشرحه عون المعبود - تحقيق :
عبدالرحمن محمد عثمان - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م
- ١٨ جزء .
- ٣٥ - عبد الباقي الزرقاني - شرح الزرقاني على مختصر خليل - دار الفكر - بيروت - الطبعة
(بدون) - التاريخ (بدون) .
- ٣٦ - عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١) - تاريخ الخلفاء - تحقيق : محمد محي الدين
عبد الحميد - مطبعة السعادة - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٧١ هـ - جزء واحد .
- ٣٧ - عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١) - لباب النقول في أسباب النزول - دار
إحياء العلوم - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٧٩ م .
- ٣٨ - عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧) - الجرح والتعديل - الهند - الطبعة الأولى -
١٣٧٢ هـ ، ١٩٥٣ م - ٩ أجزاء .
- ٣٩ - عبدالرحيم الإسفندي (ت ٧٧٢) - طبقات الشافعية - تحقيق : كمال يوسف الحوت -
دار الباز - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م - جزأين .
- ٤٠ - عبد الرزاق بن همام الصنعاني - المصنف - تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب
الإسلامي - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م - ١١ جزء .
- ٤١ - عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ٦٢٠ - المغني مع الشرح الكبير - دار الكتاب
العربي - بيروت - لبنان - الطبعة (بدون) - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م - ١٢ جزء .
- ٤٢ - عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧) - معجم ما استعجم من أسماء
البلاد والمواضع - تحقيق : مصطفى السقا - مطبعة لجنة التأليف - القاهرة - الطبعة الأولى -
١٣١٤ هـ - ٤ أجزاء .
- ٤٣ - عبد الله بن محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١) - إعلام الموقعين
عن رب العالمين - تعليق: طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية - مصر -
الطبعة الجديدة - ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٨ م - ٤ أجزاء .
- ٤٤ - عبد الله بن محمد بن أبي شيبه (ت ٢٣٥ هـ) - الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار -
دار التاج - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م - ٧ أجزاء .

- ٤٥ - عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) - نصب الراية لأحاديث الهداية - مكتبة الرياض الحديثة - الطبعة الثانية - التاريخ (بدون) - ٤ أجزاء .
- ٤٦ - عبد الملك بن هشام المعافري (ت ٢١٣هـ) - السيرة النبوية - طه عبدالرؤف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية - مصر - الطبعة الجديدة - التاريخ (بدون) - ٤ أجزاء .
- ٤٧ - عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي (ت ٤٢٢هـ) - الإشراف على مسائل الخلاف - مطبعة الإدارة - مصر - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - جزأين .
- ٤٨ - عثمان بن علي الزيلعي - تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق - المطبعة الأميرية ببولاق - مصر - الطبعة الثانية - ١٣١٣هـ - ٦ أجزاء .
- ٤٩ - علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) - المحلى - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار التراث - القاهرة - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) .
- ٥٠ - علي بن أحمد بن سعيد بن حزم - مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) .
- ٥١ - علي بن أبي بكر الهيثمي - مجمع الزوائد و منبع الفوائد - دار المعرفة - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ١٠ أجزاء .
- ٥٢ - علي بن أبي بكر الهيثمي - موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان - تحقيق : محمد عبدالرزاق حمزة - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - جزء واحد .
- ٥٣ - علي بن سليمان الرادوي - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف - تحقيق : محمد بن حامد الفقي - مطبعة السنة المحمدية - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م - ١٢ جزء .
- ٥٤ - علاء الدين بن علي المارديني الشهير بابن التركماني (٧٤٥هـ) - الجوهر النقي بذيل السنن الكبرى للبيهقي - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) .
- ٥٥ - مالك بن أنس - الموطأ - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة إحياء التراث - مصر - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - جزأين .
- ٥٦ - المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ) - النهاية في غريب الحديث والأثر - تحقيق : طاهر الزواوي ومحمود الطناحي - دار الباز - مكة المكرمة - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ١٥ جزء .

- ٥٧ - محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت ٣١٨) - الإجماع - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨ م .
- ٥٨ - محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت ٣١٨) - الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف - تحقيق : صغير أحمد محمد حنيف - دار طيبة - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣ م .
- ٥٩ - محمد بن أحمد بن جزيء (ت ٧٤١) - قوانين الأحكام الشرعية (القوانين الفقهية) - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - جزء واحد .
- ٦٠ - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨) - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام - تحقيق : عمر عبد السلام تدمري - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - جزء واحد .
- ٦١ - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨) - تذكرة الحفاظ - مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الثالثة - ١٣٧٥هـ ، ١٩٥٥ م .
- ٦٢ - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨) - تلخيص المستدرک (بذيل المستدرک للحاكم) - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - ١٣٩٨هـ ، ١٩٧٨ م .
- ٦٣ - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨) - سير أعلام النبلاء - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ م - ٢٥ جزء .
- ٦٤ - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨) - ميزان الاعتدال في نقد الرجال - تحقيق : محمد البحاري - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - ١٣٨٢هـ - ٤ أجزاء .
- ٦٥ - محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي - تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق - تحقيق : عامر حسن صبري - المكتبة الحديثة - الإمارات العربية المتحدة - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م - جزأين .
- ٦٦ - محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦) - التاريخ الكبير - دار الفكر - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٨ أجزاء .
- ٦٧ - محمد إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت ٢٥٦) - التاريخ الكبير - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٦م - ٨ أجزاء .
- ٦٨ - محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦) - الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري) بشرحه فتح

الباري لابن حجر - تحقيق: عبد العزيز ابن عبد الله بن باز - دار المعرفة - بيروت - لبنان -
١٣ جزء .

٦٩ - محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦) - قرة العين برفع اليدين في الصلاة - تحقيق :
أحمد الشريف - دار الأرقم - الكويت - الطبعة الأولى - ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٣ م .

٧٠ - محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) - سبل السلام شرح بلوغ المرام
من جمع أدلة الأحكام - مكتبة الرسالة - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٤ أجزاء .

٧١ - محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١) - زاد المعاد في هدي خير العباد - دار
الكتب العلمية - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) .

٧٢ - محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (ت ٧٥١) - مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية
العلم والإرادة - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) .

٧٣ - محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي (ت ٣٥٤) - الثقات - دائرة المعارف
العثمانية - الهند - الطبعة الأولى - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٧٤ - محمد بن الحسين بن موسى المعروف بالشريف الرضي (ت ٤٠٦ هـ) - نهج البلاغة -
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - مصر - الطبعة الأولى -
١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٣ م .

٧٥ - محمد بن أبي سهل السرخسي - المبسوط - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية -
التاريخ (بدون) - ١٥ مجلد (٣٠ جزء) .

٧٦ - محمد الشربيني الخطيب - مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج - المكتبة الإسلامية -
الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٤ أجزاء .

٧٧ - محمد شمس الحق العظيم آبادي - عون المعبود شرح سنن أبي داود - تحقيق :
عبد الرحمن محمد عثمان - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م
- ١٨ جزء .

٧٨ - محمد بن أبي العباس الرملي (ت ١٠٠٤) - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - مطبعة
الحلي - مصر - الطبعة الأخيرة - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م - ٨ أجزاء .

٧٩ - محمد عبد الباقي الزرقاني - شرح الزرقاني على مختصر خليل - المكتبة التجارية - بيروت
- الطبعة (بدون) - التاريخ ١٣٥٥ هـ ، ١٩٣٦ م - ٤ أجزاء .

- ٨٠ - محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ت ١٣٥٣هـ - تحفة الأحوذى بشرح
جامع الترمذي - المكتبة السلفية - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٣ م .
- ٨١ - محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ) - أحكام القرآن - تحقيق : محمد
عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م -
٤ أجزاء .
- ٨٢ - محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) - المستدرک على الصحيحين - دار
الفکر - بيروت - الطبعة (بدون) - ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م .
- ٨٣ - محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام (ت ٥٩٣هـ) - شرح فتح القدير - المطبعة
الأميرية - مصر - الطبعة الأولى - ١٣١٥هـ - ١٠ أجزاء .
- ٨٤ - محمد بن عبد الوهاب البغدادي (ت ٤٢٢هـ) - التلخيص - تحقيق محمد ثالث الغاني -
المكتبة التجارية - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥ م .
- ٨٥ - محمد عرفة الدسوقي - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - دار الفكر - بيروت -
الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٤ أجزاء .
- ٨٦ - محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠) - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع -
دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) .
- ٨٧ - محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠) - نيل الأوطار - شرح منتقى الأخبار - دار
الكتب العلمية - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٤ مجلدات (٨ أجزاء) .
- ٨٨ - محمد عlish - منح الجليل على مختصر خليل - مكتبة النجاح - ليبيا - الطبعة (بدون) -
التاريخ (بدون) - ٤ أجزاء .
- ٨٩ - محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٩٧) - الجامع الصحيح (المعروف بسنن
الترمذي) - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار الباز - مكة المكرمة - الطبعة الأولى -
١٣٥٦هـ ، ١٩٣٧م - ٥ أجزاء .
- ٩٠ - محمد بن محمد الطرابلسي المعروف بالحطاب ت ٩٥٤هـ - مواهب الجليل لشرح مختصر
خليل - مكتبة النجاح - طرابلس - ليبيا - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ١٦ جزء .
- ٩١ - محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني المعروف بابن الأثير - أسد الغابة في معرفة
الصحابة - المكتبة الإسلامية - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) .

- ٩٢ - محمد بن محمد بن يحيى زيادة الحسني - نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر - المطبعة السلفية - القاهرة - الطبعة (بدون) - ١٣٥٠ هـ .
- ٩٣ - محمد بن مكرم بن منظور - لسان العرب - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م - ١٥ جزء .
- ٩٤ - محمد بن موسى بن عثمان الهمداني - الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار - تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي - دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الثانية - ١٤١٠ ، ١٩٨٩ م - جزء واحد .
- ٩٥ - محمد ناصر الدين الألباني - الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٠ هـ .
- ٩٦ - محمد ناصر الدين الألباني - أحكام الجنائز وبدعها - مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ ، ١٩٩٣ م - جزء واحد .
- ٩٧ - محمد ناصر الدين الألباني - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - ٩ أجزاء .
- ٩٨ - محمد ناصر الدين الألباني - سلسلة الأحاديث الضعيفة - مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الثانية - ١٤٠٨ هـ - ٥ أجزاء .
- ٩٩ - محمد ناصر الدين الألباني - صحيح الجامع الصغير وزيادته - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م - جزأين .
- ١٠٠ - محمد ناصر الدين الألباني - صحيح سنن أبي داود - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م - ٣ أجزاء .
- ١٠١ - محمد ناصر الدين الألباني - ضعيف سنن أبي داود - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م - جزء واحد .
- ١٠٢ - محمد بن نصر المروزي - قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر - اختصار : أحمد المقرئ - الطبعة الثانية - ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ .
- ١٠٣ - محمد بن يزيد القزويني ، ابن ماجه (ت ٢٦٥) - السنن - تحقيق : محمد فزاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - مصر - الطبعة (بدون) - ١٣٧٢ هـ ، ١٩٥٢ م - جزأين .

- ١٠٤ - محمد يوسف البنوري - معارف السنن شرح سنن الترمذي ، كراتشي ، الطبعة (بدون) ، ١٣٨٨ هـ ، ١٩٤٨ م .
- ١٠٥ - محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق (٨٩٧) - التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل - مكتبة النجاح - ليبيا - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٦ أجزاء .
- ١٠٦ - محمود بن أحمد العيني - عمدة القاري شرح صحيح البخاري - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٢٥ جزء .
- ١٠٧ - مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت ٢٦١) - الصحيح (صحيح مسلم) - بيروت - دار الفكر - الطبعة (بدون) - ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م - ١٨ جزء .
- ١٠٨ - مكّي بن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧ هـ - الكشف على وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - تحقيق محي الدين رمضان - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م - جزأين .
- ١٠٩ - منصور بن يونس البهوتي - ت ١٠٥١ هـ - شرح منتهى الإرادات - دار الفكر - بيروت - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ٣ أجزاء .
- ١١٠ - منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١) - كشف القناع عن متن الإقناع - مكتبة النصر - الرياض - الطبعة (بدون) - (بدون) - ٦ أجزاء .
- ١١١ - نور الدين الهيثمي - مجمع البحرين في زوائد المعجمين (الأوسط والصغير للطبراني) - تحقيق عبد القدوس محمد نذير - مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ - ٩ أجزاء .
- ١١٢ - ياقوت بن عبد الله الحموي - معجم البلدان - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٢٤ هـ ، ١٩٠٦ م - ١٠ أجزاء .
- ١١٣ - يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦) - شرح صحيح مسلم - بيروت - دار الفكر - الطبعة (بدون) - ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م - ١٨ جزء .
- ١١٤ - يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦) - المجموع شرح المذهب - دار الفكر - الطبعة (بدون) - التاريخ (بدون) - ١٣٤٤ هـ - ٢٠ جزء .
- ١١٥ - يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦) - المنتقى المختار من كتاب الأذكار - ترتيب محمد علي الصابوني - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

- ١١٦ - يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ) - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار - تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي - دار قتيبة - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م .
- ١١٧ - يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ) - الاستيعاب في أسماء الأصحاب (بهامش الإصابة) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٣٢٨هـ - ٤ أجزاء .
- ١١٨ - يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ) - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - مطبعة فضالة - المغرب - بدون - بدون - ١٩ جزء .

سادسا : فهرس الموضوع

ب	الملخص
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	المقدمة
هـ	أسباب اختيار الموضوع
و	أهمية الموضوع
ز	منهج البحث
ح	خطة البحث
١	التمهيد : في سيرة علي - رضي الله عنه -
٢	المبحث الأول : اسم علي ونسبه ومولده وكنيته وإسلامه وهجرته ومناقبه
٣	المطلب الأول : اسمه ونسبه ومولده وكنيته
٤	المطلب الثاني : إسلامه وهجرته
٤	المطلب الثالث : مناقبه
٧	المبحث الثاني : صفاته الخلقية والخلقية وعلمه وفقهه
٨	المطلب الأول : صفاته الخلقية
٩	المطلب الثاني : صفاته الخلقية
١٢	المطلب الثالث : علمه وفقهه
١٦	المبحث الثالث : موقفه من الخلفاء قبله وبعثه بالخلافة وأعماله واستشهاده
١٧	المطلب الأول : موقفه من الخلفاء قبله
١٩	المطلب الثاني : بيعته بالخلافة وأعماله
٢٢	المطلب الثالث : استشهاده
٢٤	الفصل الأول : الأذان والإقامة
٢٥	مقدمة في الأذان والإقامة

٢٨	المسألة الأولى : فضل الأذان
٣٠	المسألة الثانية : من شروط المؤذن
٣٦	المسألة الثالثة : من شروط المقيم
٣٩	المسألة الرابعة : صفة الأذان والإقامة
٤٠	المسألة الخامسة : المسافر إن شاء أذن وأقام وإن شاء أقام فقط
٤٣	المسألة السادسة : وقت الإقامة
٤٦	الفصل الثاني : شروط الصلاة
٤٧	المبحث الأول : الطهارة
٥١	المسألة الأولى : الوضوء من الريح
٥٣	المسألة الثانية : الوضوء من الرعاف
٦٠	المسألة الثالثة : الوضوء من القيء
٦٣	المسألة الرابعة : البناء لمن سبقه الحدث
٦٦	المبحث الثاني : ستر العورة
٦٧	المسألة الأولى : عورة الرجل
٧١	المسألة الثانية : عورة المرأة
٧٣	المسألة الثالثة : عورة الأمة
٧٥	المسألة الرابعة : الصلاة في الثوب الواحد
٧٨	المسألة الخامسة : صلاة العريان
٧٩	المبحث الثالث : دخول الوقت
٨٠	المسألة الأولى : وقت الظهر
٨٧	المسألة الثانية : وقت العصر
٩٣	المسألة الثالثة : وقت المغرب
٩٥	المسألة الرابعة : وقت العشاء
١٠٠	المسألة الخامسة : وقت الفجر
١٠٦	المسألة السادسة : الصلاة الوسطى
١١٢	المسألة السابعة : قضاء الفوائت

المسألة الثامنة : إعادة الصلاة في الوقت	١١٣
الفصل الثالث : مكان الصلاة	١١٤
المبحث الأول : المسجد	١١٥
المسألة الأولى : دعاء دخول المسجد والخروج منه	١١٦
المسألة الثانية : تزيين المسجد	١١٨
المبحث الثاني : الأماكن الأخرى	١٢٢
المسألة الأولى : الصلاة في الطريق	١٢٣
المسألة الثانية : الصلاة في أرض العذاب	١٢٥
المسألة الثالثة : الصلاة على الدابة	١٢٧
المسألة الرابعة : الصلاة في المقبرة	١٢٩
الفصل الرابع : تارك الصلاة وصفة أدائها	١٣٠
المبحث الأول : تارك الصلاة	١٣١
المسألة الأولى : حكم تارك الصلاة	١٣٢
المبحث الثاني : صفة الصلاة	١٣٧
المسألة الأولى : السرة	١٣٨
المسألة الثانية : استقبال القبلة	١٤٣
المسألة الثالثة : رفع اليدين عند التكبير	١٤٥
المسألة الرابعة : وضع اليد اليمنى على اليسرى	١٥٣
المسألة الخامسة : قراءة دعاء الاستفتاح	١٦١
المسألة السادسة : قراءة البسملة	١٦٦
المسألة السابعة : الإسرار بالبسملة	١٧٦
المسألة الثامنة : البسملة آية من الفاتحة	١٨١
المسألة التاسعة : قراءة الفاتحة	١٨٨
المسألة العاشرة : القراءة في جميع ركعات الصلاة	١٩٤
المسألة الحادية عشرة : صفة الركوع	١٩٩
المسألة الثانية عشرة : ما يقال في الركوع وفي الرفع منه وفي السجود	٢٠١

المسألة الثالثة عشرة : صفة السجود	٢٠٤
المسألة الرابعة عشرة : ما يقال بين السجدين	٢٠٥
المسألة الخامسة عشرة : صفة الجلوس في التشهد	٢٠٩
المسألة السادسة عشرة : ما يقال في التشهد	٢١٠
المسألة السابعة عشرة : التسليم	٢١١
الفصل الخامس : مفسدات الصلاة	٢١٥
المسألة الأولى : الكلام في الصلاة	٢١٦
المسألة الثانية : فساد صلاة الإمام	٢٢٠
الفصل السادس : مكروهات الصلاة	٢٢٤
المسألة الأولى : تغطية الجبهة أثناء السجود	٢٢٥
المسألة الثانية : التثني في الصلاة	٢٣١
المسألة الثالثة : الصلاة في الطاق	٢٣٣
المسألة الرابعة : الصلاة بحضور الطعام	٢٣٦
المسألة الخامسة : السدل في الصلاة	٢٣٨
المسألة السادسة : الالتفات في الصلاة	٢٤٠
المسألة السابعة : عقص الشعر في الصلاة	٢٤٢
المسألة الثامنة : العبث بالخصي والتفل في الصلاة	٢٤٣
المسألة التاسعة : الإقعاء	٢٤٤
المسألة العاشرة : الصلاة في جلود الثعالب	٢٤٥
الفصل السابع : سجود السهو والتلاوة والشكر	٢٤٦
المسألة الأولى : سجود السهو	٢٤٧
المسألة الثانية : سجود التلاوة	٢٥٥
المسألة الثالثة : سجود الشكر	٢٦١
الفصل الثامن : صلاة التطوع	٢٦٧
المبحث الأول : السنن الرواتب	٢٦٨
المسألة الأولى : رتبة الفجر والمغرب	٢٦٩

المسألة الثانية : رتبة الظهر القبلىة	٢٧٢
المسألة الثالثة : التطوع بعد العصر	٢٧٤
المسألة الرابعة : رتبة العشاء البعدىة	٢٧٨
المبحث الثانى : صلاة الوتر	٢٨١
المسألة الأولى : وقت الوتر	٢٨٢
المسألة الثانية : عدد ركعاته	٢٨٥
المسألة الثالثة : القراءة فيه	٢٨٩
المسألة الرابعة : نقض الوتر	٢٩٣
المسألة الخامسة : أداء الوتر على الراحلة	٢٩٩
المبحث الثالث : القنوت	٣٠٢
المسألة الأولى : القنوت فى الفريضة	٣٠٣
المسألة الثانية : القنوت فى رمضان	٣٠٩
المسألة الثالثة : موضع القنوت فى الفريضة	٣١٠
المسألة الرابعة : موضع القنوت فى الوتر	٣١٤
المسألة الخامسة : التكبير للقنوت	٣١٧
المسألة السادسة : دعاء القنوت	٣١٨
المبحث الرابع : صلاة التراوىح	٣١٩
المسألة الأولى : عدد ركعاتها	٣٢٠
المسألة الثانية : إمامة الرجل للنساء	٣٢٣
المبحث الخامس : صلاة الضحى	٣٢٥
المسألة الأولى : وقت صلاة الضحى	٣٢٦
الفصل التاسع : صلاة الجماعة وأحكام الامة والاتداء	٣٢٨
المبحث الأول : صلاة الجماعة	٣٢٩
المسألة الأولى : حكم صلاة الجماعة	٣٣٠
المبحث الثانى : أحكام الإمامة	٣٣٦
المسألة الأولى : الترهيب من الإمامة	٣٣٧

المسألة الثانية : شروط الإمام	٣٣٩
المسألة الثالثة : إمامة القوم وهم له كارهون	٣٤٤
المسألة الرابعة : التحول عن مكانه بعد الصلاة	٣٤٦
المسألة الخامسة : جهة التحول بعد الصلاة	٣٤٨
المسألة السادسة : التطوع في المكان الذي أم فيه	٣٥١
المسألة السابعة : أمره بإقامة الصفوف	٣٥٣
المسألة الثامنة : الذكر بعد الصلاة	٣٥٤
المسألة التاسعة : إمامة المتيمم	٣٥٥
المبحث الثالث : أحكام الاقتداء	٣٥٦
المسألة الأولى : انتظار الإمام	٣٥٧
المسألة الثانية : القراءة خلف الإمام	٣٦١
المسألة الثالثة : ما يعتد به إذا سبقه الإمام	٣٦٦
المسألة الرابعة : حكم التسليم	٣٦٨
المسألة الخامسة : ما يدركه المسبوق فهو أول صلاته	٣٧٣
المسألة السادسة : الفتح على الإمام	٣٧٧
المسألة السابعة : ماذا يصنع إذا فاتته الركعة	٣٨٠
الفصل العاشر : صلاة أهل الأعذار	٣٨١
المبحث الأول : صلاة المسافر	٣٨٢
مقدمة في صلاة المسافر	٣٨٣
المسألة الأولى : حكم القصر	٣٨٤
المسألة الثانية : متى يقصر المسافر ومتى يتم	٣٩٤
المسألة الثالثة : المدة التي يصير بها المسافر مقيما	٣٩٧
المسألة الرابعة : مدة قصر المسافر إذا دخل بلدا ولم ينو إقامة	٤٠١
المبحث الثاني : صلاة الخوف	٤٠٣
المسألة الأولى : صفة صلاة الخوف	٤٠٤
الفصل الحادي عشر : صلاة الجمعة	٤٠٥

٤٠٦	مقدمة في صلاة الجمعة
٤٠٨	المبحث الأول : الخطبة
٤٠٩	المسألة الأولى : القيام حال الخطبة
٤١٣	المسألة الثانية : الجلسة بين الخطبتين
٤١٦	المسألة الثالثة : القراءة فيها
٤٢١	المبحث الثاني : الأحكام المتعلقة بالصلاة
٤٢٢	المسألة الأولى : الغسل لها
٤٣٠	المسألة الثانية : وقتها
٤٣٥	المسألة الثالثة : موضع إقامتها
٤٤٤	المسألة الرابعة : القراءة في صلاة الجمعة
٤٤٩	المسألة الخامسة : إذن السلطان لها
٤٤٥	المسألة السادسة : اجتماع العيد والجمعة
٤٦٢	المسألة السابعة : الصلاة بعد الجمعة
٤٦٦	المسألة الثامنة : الجمعة للمسافر
٤٦٧	الفصل الثاني عشر : صلاة العيدين
٤٦٨	مقدمة في صلاة العيدين
٤٧٠	المبحث الأول : مستحباتهما
٤٧١	المسألة الأولى : الزينة لهما
٤٧٤	المسألة الثانية : المشي إلى المصلى
٤٧٦	المسألة الثالثة : الغسل لهما
٤٧٨	المسألة الرابعة : خروج النساء لهما
٤٧٩	المسألة الخامسة : الأكل قبل صلاة عيد الفطر
٤٨٠	المبحث الثاني : صفة صلاة العيدين
٤٨١	المسألة الأولى : الأذان والإقامة لهما
٤٨٣	المسألة الثانية : مقدار التكبير في الصلاة
٤٨٤	المسألة الثالثة : القراءة فيهما

٤٨٥	المبحث الثالث : الأحكام التي تتعلق بهما
٤٨٦	المسألة الأولى : الخروج إلى المصلى
٤٩١	المسألة الثانية : الاستحلاف لمن يصلي بالضعفة في المسجد
٤٩٢	المسألة الثالثة : التنفل قبل العيد وبعده
٤٩٩	المبحث الرابع : التكبير فيهما
٥٠٠	المسألة الأولى : صفته
٥٠٣	المسألة الثانية : الجهر به في طريق المصلى
٥٠٦	المسألة الثالثة : وقت التكبير المقيد
٥١٢	الفصل الثالث عشر : صلاة الكسوف والزلازل
٥١٣	مقدمة في صلاة الكسوف
٥١٧	المبحث الأول : صلاة الكسوف
٥٢٠	المسألة الأولى : حكم الجماعة لها
٥٢٣	المسألة الثانية : مكان أدائها
٥٢٦	المسألة الثالثة : صفة أدائها
٥٣٤	المسألة الرابعة : صفة القراءة فيها
٥٣٩	المسألة الخامسة : صفة القيام والركوع فيها
٥٤١	المسألة السادسة : تكرارها
٥٤٤	المسألة السابعة : الخطبة لها
٥٤٧	المبحث الثاني : صلاة الزلازل
٥٥٠	المسألة الأولى : الصلاة للزلزلة
٥٥٣	المسألة الثانية : صفتها
٥٥٦	المسألة الثالثة : أدائها جماعة
٥٥٩	الفصل الرابع عشر : صلاة الاستسقاء
٥٦٠	مقدمة في صلاة الاستسقاء
٥٦١	المسألة الأولى : صفة الخروج للاستسقاء
٥٦٢	الفصل الخامس عشر : أحكام الجنائز

٥٦٣	المبحث الأول : غسل الميت وتكفينه
٥٦٤	المسألة الأولى : تغسيل الرجل زوجته
٥٧٠	المسألة الثانية : الغسل من تغسيل الميت
٥٧١	المسألة الثالثة : تكفين الشهيد
٥٧٢	المبحث الثاني : صلاة الجنازة
٥٧٣	المسألة الأولى : فضل صلاة الجنازة
٥٧٥	المسألة الثانية : الأحق بالصلاة عليها
٥٨٠	المسألة الثالثة : صفة الصلاة عليها
٥٨٧	المسألة الرابعة : مقدار التكبير عليها
٥٩٤	المسألة الخامسة : التسليم منها
٥٩٩	المسألة السادسة : تكرار الصلاة عليها
٦٠٧	المسألة السابعة : اجتماع الجنازة والمكتوبة
٦١١	المسألة الثامنة : ترتيب الجنائز
٦١٢	المبحث الثالث : التشييع والدفن
٦١٣	المسألة الأولى : مكان المشي مع الجنازة
٦٢٠	المسألة الثانية : صفة إدخال الميت في القبر
٦٢٥	المسألة الثالثة : ما يقال إذا أُدخل الميت في القبر
٦٢٧	المسألة الرابعة : حنو التراب على الميت
٦٣١	المسألة الخامسة : الدفن بالليل
٦٣٣	المبحث الرابع : المقتول حدا
٦٣٤	المسألة الأولى : صلاة الإمام عليه
٦٣٩	الخاتمة
٦٤٠	الفهارس
٦٤١	فهرس الآيات القرآنية
٦٤٣	فهرس الأحاديث
٦٥٦	فهرس الآثار

٦٦٩ فهرس الأعلام
٦٨٩ فهرس المصادر والمراجع
٧٠٠ فهرس الموضوعات